

حسن الطاهر زروق

مديرية الادارة

الرقم العام ٤٥٤٥

الرقم الخاص ٩٦٤٥٤

٤٤٥٤

# السودان.. إلى أين؟

دار الطليعة للطباعة والنشر  
بيروت

حقوق الطبع محفوظة لدار الطليعة

بيروت - صرب ١٨١٣

الطبعة الاولى  
نيسان (ابريل) ١٩٧٢



## اهداء لانبل الرجال

في اول يناير من عام ١٩٥٦ اصبح السودان بلدا مستقلا وفرحت لهذا كل الانسانية التقدمية ولكن بعد عامين من هذا حدث فيه انقلاب عسكري فنشر ستة اعوام من الظلام والسواد ثم قام الشعب السوداني في اكتوبر ( ١٩٦٤ ) بثورة غير مسلحة للاطاحة بحكم عسكري وتمت الاطاحة به . وفي ٢٥ مايو ١٩٦٩ حدث انقلاب عسكري من جانب صغار ضباط الجيش وجرت محاولات لتصنيف ذلك بأنه « ثورة » وفشلت تلك المحاولة وكانت مثالا سيئا . وجاءت احداث مذبحة يوليو ١٩٧١ فشدت الانتباه العالمي للسودان .

ولكن سير وتدفق التاريخ لا يقف عند حد يتخيل او يفرض اعتباطا وسيظل السودان جزءا من تحرك التاريخ العربي والانساني .  
نقدم هنا هذا الكتاب الذي يحاول ان يسجل لحظات من تاريخ السودان المعاصر . ولم يكتب هذا في لحظة او جو واحد بل كتبت فصوله في ظروف واجواء مختلفة ولكن كان دائما يربط بينها خيط واحد وفكر واحد يحاول ان يعرف ويحدد مكان السودان الآن .

الى المعلم والشهيد عبد الخالق محجوب نهدي ونرفع هذه الصفحات والى رفاقه في البذل والعذاب لانهم كانوا جميعا منارات لحياة افضل .



## قداسة الانسان وحرية

صفحات التاريخ منذ البدء كتبها الانسان قبل ان يتعلم هو القراءة والكتابة وقبل ان يكون هناك ما يقرأ وما يكتب وقبل ان تنشأ اللغات المنطوقة او المكتوبة اليوم - وتأتي عصور واجيال ثم تذهب ويعيش افراد ثم يدركهم الموت وتأتي جماعات وانظمة وطبقات تحرك مجرى التاريخ ثم يذهب هؤلاء ليولد الكون من جديد على يد غيرهم . وفي كل مراحل الحياة البشرية يظل خط التقدم صاعدا باقيا مهما كان مصير الطبقات والانظمة والزعامات وتصحح المسيرة عدة مرات وتذهب الاوهام ويحكم التاريخ وهو اصدق الحاكمين - ويحدث احيانا ان يرد الاعتبار لما ولمن ادينوا خطأ في عهود الظلام - احيانا تهشم تماثيل انتصبت حيناً لتحدث عن مجد زائف وان تجدد انوف اساطير خدعت الناس حيناً من الدهر . ولكن حكم التاريخ مع هذا سيظل صارماً وخيراً وسعادة البشر سيظل هو مقياس العدل والعدالة الذي لا ميزان سواه ولن يكون - ليس من حق احد ان يساوره شك مهما حدث في ان ميزان القيم والشرف والخلق سيؤكد وجوده ويصدر حكمه ويقف على رجليه وليس على رأسه .

عن المواقف والافعال والرجال نتحدث لان الذكرى تنفع المؤمنين بوطنهم وخير اغلبية ابنائه والمؤمنين بخير البشر اجمعين . وعن المواقف والافعال والرجال نتحدث عن الشهيد الشفيع احمد



الشيخ (١) في مرحلة سبقت اعلان استقلال السودان - في شهر ابريل ١٩٥٥ كانت ما زالت باقية من الزمن بضعة أشهر قبل ان يصبح السودان بلدا مستقلا . في تلك الظروف تقدم اتحاد عمال السودان بمذكرة خطيرة للأحزاب الحاكمة في تلك الايام . تقول المذكرة :

بما ان المكاسب التي احرزها شعبنا في سيره نحو التقدم ونحو الحرية والاستقلال الوطني قد جاءت يوم ان اجتمعت كلمة الامة واتحدت احزابها وهيئاتها وافرادها وبما ان الخراب كان نصيبنا حينما تفرقت كلمتنا فاننا نرى ان الخير كله في اتحاد الشعب وتماسكه واجتماع كلمته .

ان الاتحاد العام لنقابات عمال السودان يرى ويعتقد انه يشارك جميع المواطنين في ان وحدة بلادنا هي الشرط الاول لتقدمنا وأكثر من اي وقت مضى ونرى وجوب جمع كلمة الامة في هذه الظروف الدقيقة التي نجتازها والتي لن نخرج منها منتصرين بغير وحدة متينة من كل أقسام الشعب .

ان اعداء شعبنا افزعهم الموقف الرائع والاجماع من كل شعبنا في مطالبته بالاستقلال الحق واختياره طريق الحرية وفتح الطريق للانعقاد من نير العبودية . ولن يقف اعداؤنا مكتوفي الايدي فهم يريدون الفتن والقلاقل ويعملون لتمزيق وحدة بلادنا ولكننا نستطيع تفويت هذه الفرصة عليهم اذا حققنا شرطا واحدا هو وحدتنا واجماع كلمتنا وقد اثبت شعبنا دائما انه مستعد لجمع الكلمة ودرء الفتن وتفويت الفرص على اعداء البلاد الاستعماريين في كل المواقف التاريخية المشهودة . لهذا فنحن نشق في ان نداءنا لجمع الكلمة سيجد الاستجابة من كل مخلص

---

(١) قائد الحركة العمالية السودانية ونائب رئيس الاتحاد العالمي للنقابات - شق بامر من النميري .



للوطن .  
يتقدم الاتحاد العام للنقابات بالاسس التالية لجمع كلمة الامة  
ولراب الصدع وللوقوف صفا واحدا لاستخلاص حقوقنا من  
المستعمر الفاسب ، والاتحاد يستقي هذه الاسس من النقاط التي  
يمكن ان تتفق حولها الاحزاب والهيئات وكل وطني مخلص رائده  
في ذلك خير بلاده .  
انا نرى ان تتفق كلمة الامة في هذه المرحلة حول المبادئ  
الآتية :

١ - تحقيق اجلاء الجيوش الاجنبية في دورة فوق العادة  
للبرلمان في اول اغسطس هذا العام (١) .

٢ - اعلان استقلال السودان الموحد بكامل حدوده الجغرافية  
والاجماع على تعديل الاتفاقية بحيث تكون مهمة الجمعية  
التأسيسية الوحيدة هي وضع دستور ديمقراطي للسودان  
المستقل المتمتع بسيادته التامة .

٣ - تأمين استقلالنا بعدم الارتباط بأي حلف عسكري او  
معاهدة سياسية مما سيحطم كيان استقلالنا مع مراعاة الحقوق  
المشتركة بين الشعبين السوداني والمصري وانتهاج سياسة  
اساسها الاحتفاظ بالصلوات الطيبة ودعم العلاقات التاريخية بين  
الشعبين الشقيقين .

٤ - وضع حل ديمقراطي لمشكلة الجنوب بحيث تكون وحدتنا  
متينة ومنيعة ضد أي عبث استعماري .

٥ - استقلال نظيف قائم على اساس مبادئ الحريات  
الديموقراطية واحترام الاغلبية لحقوق الاقلية .  
هذا الميثاق يكون ملزما لكل الاحزاب والهيئات وان يجتمع

(١) تحقق هذا في نفس الشهر وصدر قرار الجلاء من البرلمان بدفع قوى من  
الشعب وخاصة من جانب عمال السودان .



ممثلو الامة لمناقشته واقراره والسير على هداه ومن يخرج عليه  
يكون شاذا عن اجماع الامة . ولا يعني هذا الميثاق الوطني ان  
تكف الاحزاب عن نشاطها الدستوري المستقل لكسب الراي العام  
ولتنفيذ برامجها المستقلة فهذا حق ديموقراطي لا يمكن ان نعتدي  
عليه .

( الشفيح احمد الشيخ )  
سكرتير اتحاد نقابات عمال السودان  
١٢ أبريل ١٩٥٥

ثم تمر الايام ويعلن استقلال السودان في اول يناير ١٩٥٦  
وتبدأ مرحلة جديدة من تطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي  
وقبل ان يتحقق شيء من هذا يقع العدوان الثلاثي على مصر وكان  
الزعيم الشفيح احمد الشيخ في ذلك اليوم في القاهرة . من  
هناك وجه نداء حارا لعمال وشعب السودان ولشباب السودان  
من قلب المعركة اذاعته كل موجات الاذاعة المصرية ونشرته  
الصحف . يقول الشفيح :

« اوجه هذا النداء وأنا أقيم في القاهرة بين اخوتي المصريين  
واشاهد وأرى بعيني رأسي ما يقع على الشعب المصري من اعتداء  
الطائرات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية ليل نهار على السكان  
الآمنين ، ومن المؤكد والمعلوم ان أي اعتداء على المصريين انما هو  
اعتداء على السودانيين والشعوب العربية بل انه اعتداء على  
الانسانية جمعاء .

« فيا عمال السودان ان اخوانكم عمال مصر والشعب المصري  
والحكومة المصرية يواجهون هجمات العدو رغم قوتها بعزم ثابت  
وأنا أقف بجانبهم ، كلنا متطلعون اليكم لتجدوا مكانكم في هذه  
المعركة لدحر الاعداء الآثمين ، ولن يكفي ان نبدي شعورنا بالتأييد  
بل ان الواجب يقتضي ان نتخذ خطوات عملية حاسمة .



« انني قد اطلعت في الصحف على نبأ امتناع عمال مطاسار  
الخرطوم عن العمل (١) وزاد اطمئناني لموقفكم ، الا انني ارى ان  
الحال بمصر لا يحتمل الابطاء ، فواجب علينا نحن السودانيون  
عمالا وشعبا وحكومة ان ندخل في المعركة بكل قوانا ، وواجب  
على الحكومة السودانية ان تدخل المعركة بقطع علاقاتها مع دول  
الاستعمار وان تعلن الحرب رسميا .

« انكم يا عمال السودان تملكون مقدرة كبيرة في مهاجمة  
اعتداء الاستعمار وان لكم معارك خالدة في هذا الميدان ، لنخاض  
هذه المعركة كلنا كتفا الى كتف والنصر لنا .

« وبهذه المناسبة فاني اتوجه بتحية قلبية حارة الى عمال  
مصر وشعب مصر وجيشها الباسل والى جمال عبد الناصر في  
وقفته التاريخية الخالدة وعزمهم وتصميمهم على مقاتلة العدو  
المعتدي .

« انكم يا عمال مصر وشعب مصر ويا جيش مصر تقاتلون  
اليوم لحماية وطنكم فأنتم انما تدافعون عن الحرية والسلام في  
العالم اجمع .

« انني احني رأسي اجلالا وتقديرا لموقفكم الخالد وأنا جندي  
بين صفوفكم وثقوا بأن النصر لنا والهزيمة لاعدائنا .  
« عاش تضامن عمال العالم .

« وسيكتب النجاح لقضية الحرية والسلام والموت لتجار  
الحروب واعداء الانسانية » .

**الشفيع احمد الشيخ**

(١) كان من اثر هذا الاضراب ان حجب عن قوات الطيران البريطانية استخدام  
مطار الخرطوم ضد الشعب المصري .



نختم هذه الوثائق بالإشارة الى احداث هامة وقعت بل ارتكبت من جانب الدوائر الحاكمة في السودان اثناء العدوان الثلاثي - هنا مرة اخرى بادر الاتحاد العام لعمال السودان وسكرتيه الشفيح الى توجيه خطاب حاد الى رئيس مجلس الوزراء السوداني في تلك الايام - تقول جريدة ( الميدان ) الصادرة في يوم الاثنين ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ :

ارسل اتحاد نقابات عمال السودان خطابا الى رئيس مجلس الوزراء يقول فيه ان وقف اطلاق النار لا يعني ابدا زوال الخطر . ثم يقول الخطاب ان الموقف الرسمي للحكومة لم يكن في مستوى الحركة الشعبية وانه كان خليقا بالدولة السودانية ان تقف في طليعة الدول المناصرة لمصر كما ان موقف الحكومة يعتبر متخلفا بالنسبة لموقف الحكومات العربية الاخرى وبدلا من ان تستجيب الحكومة لمطالب الشعب اعلنت حالة الطوارئ ووجهتها ضد أبناء الشعب الذين أدوا عملا وطنيا رائعا (١) .

« وطالب الخطاب بضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولتين العدوتين استنكارا لجرائمهما وان مثل هذا العمل سيضع اساسا جديدا لسياسة الدولة السودانية ويحررها من قبضة الاستعمار اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ويفتح الطريق لانشاء علاقات مع المعسكر الاشتراكي الذي أثبت صدقه وجدوى عونه لمصر وغيرها من الدول الصغيرة .

« ويختم الخطاب بالمطالبة بانعقاد البرلمان فورا وقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا وتوجيه قانون الطوارئ ضد الجواسيس والمخربين كما طالب بابعاد الموظفين البريطانيين في جهاز الدولة .

١٢ - ١١ - ١٩٥٦

---

(١) قدم عمال وموظفو مطار الخرطوم المضربين للمحاكمة والمحاسبة .



## حديث عن الثقافة والاستعمار والوطنية

يهتم المواطن والمفكر العربي بشؤون دول العالم الثالث كما يسمونها وهي البلدان الحديثة الاستقلال بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية خاصة في قارتي افريقيا وآسيا واثينا يطلق على هذه المنطقة اسم الدول النامية من باب التفاؤل واهتمام العالم العربي بهذا التقسيم الكبير من تقسيمات عالمنا المعاصر له اكثر مما يبرره باعتبارنا جزء من هذا التقسيم الكوني وثانيا لاننا نعاني معه من مشاكل متقاربة في ميادين السياسة والاقتصاد وقضايا المجتمع الجديد . ولحدثة عهد هذه البلدان بالاستقلال الوطني وقرب تحررها من الاستعمار فانها تراث قضايا معقدة كثيرة ولكيلا يظل استقلالها علما جديدا ونشيدا وطنيا ومقعدا في هيئة الامم فقط لا بد ان تشن هذه الشعوب نضالا جادا متواصلا لا لكي تقضي على آثار ومخلفات عهد الاستعمار فقط بل ان المسألة اعمق من هذا وهي تلخص في اعادة صياغة وجودها وحياتها من جديد . وهذا تماما مثل قولنا ان هدف الثورة العربية اليوم لا يقف عند حد ازالة آثار عدوان ٦٧ . ومتابعة لقضايا ما بعد الاستقلال بصورة اكثر تحديدا في بلد معين نحب ان نلقي نظرة على دستور الحزب الشيوعي السوداني فنجد الآتي على صفحة ( ٣٣ ) :

« انطلاقا من واقع المجتمع السوداني فان استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية يتطلب ازالة كافة العوائق وحل المشاكل



الرئيسية التي تحول دون التغيير الاجتماعي الذي تحددت معالمه بعد الاستقلال وازدادت حدة والحاحا بعد ثورة أكتوبر (١) في كافة الميادين : في الاقتصاد الوطني ، في الثقافة الوطنية ، في السلطة السياسية وجهاز الدولة . لقد أصبحت ملامح التغيير الاجتماعي في كل هذه الميادين واضحة في الأفق وتسير الثورة السودانية بخطى حثيثة نحوها .

حتى اذا قلنا ان الامور المشار اليها انما هي انعكاس للتجربة السودانية اصلا الا انه بنفس القدر يمكن ان يقال ايضا ان هذه القضايا الرئيسية قد واجهت اكثر بلدان العالم الثالث بصورة عامة مع الاعتبار التام ايضا للظروف المحلية والخصائص القومية في هذا البلد او ذاك - واذا كنا بشكل او آخر قد حاولنا التعرف على منطلقات ومرتكزات التغيير الاجتماعي في البلدان الحديثة العهد بالاستقلال الا اننا في هذا الحديث لا نريد ان نناقش كل هذه الامور التي قد تحتاج لمجلدات لبحثها والامام بها ولكننا في هذه المناسبة نحاول فقط ان نركز على ناحية واحدة بقدر ما يسمح لنا بذلك مقال واحد . وذلك الجانب هو الثقافة الوطنية باعتباره واحدا من قضايا التغيير الاجتماعي التي يجب ان تعالج وتناقش لانها قد طرحت نفسها ليس فقط في مرحلة ما بعد الاستقلال او باعتبارها محورا تتعلق به آمالنا في مستقبل مشرق وضاء نعمل من اجله ولكنها ايضا قضية قد قدمت نفسها حتى قبل مرحلة الاستقلال ففي اثناء الكفاح الوطني قبل عهد الاستقلال كان كل شعب يبحث عن كيانه وشخصيته وخصائصه الوطنية ليؤكد لها وينفض عنها الغبار والتراب ولكي يجد فيها نفسه وكانت الثقافة الوطنية جزءا حساسا من هذا النضال . وحتى بعد عهد السيادة

---

(١) ثورة شعبية قامت في اكتوبر ١٩٦٤ واطاحت بحكم الجنرال عبود الدكتاتوري .

ث كما  
العالمية  
هذه  
العربي  
يبرره  
من  
تجمع  
رب  
يظل  
فقط  
على  
هذا  
وهذا  
د  
سورة  
عزب

سورة  
ل



الوطنية فان قضية الثقافة الوطنية لا يجب ولا يمكن عزلها عن القضايا الاخرى مثل قضية التحرر الاقتصادي واشاعة السروح والممارسة الديمقراطية والحريات العامة في كل الوان واشكال الحياة ولا بد ان تتأثر الثقافة الوطنية بأشكال الحكم في مرحلة الثورة الديمقراطية الوطنية سواء اكانت أنظمة الحكم تقدمية او رجعية . واذا كنا نقول ان التغير الاجتماعي الفعال والمؤثر لا يجب ان يقف عند حد ازالة آثار حكم الاستعمار بل ينبغي ان يضع هدفا له اعادة صياغة منابع وصور الحياة من جديد وفي كل المجالات بما يرقى الى تأكيد وتحقيق كرامة وحقوق الانسان وتيسير كل الوسائل لنماء شخصيته الخلاقة الابداعية واستنفاذ خير واطيب ما فيها ... اذا كنا نقول ونؤكد هذا فعلينا ان نتعرف اولا على المعوقات الاساسية التي تحول دون ازدهار شخصية الانسان المدركة المتفتحة ودون تطور وازدهار الثقافة الوطنية . لقد عانينا وما زلنا نعاني مما قد نسميه بالاستعمار الثقافي ان لم نجد لذلك صيغة اكثر شمولاً وتحديدًا . اذ ان قوى الطغيان والاستغلال التي كانت تسيطر علينا في الماضي بوجهها القبيح وانيابها السوداء وحضورها الاجنبي علينا تماما لم تكن تحكمنا فقط بالقوى المادية من جيش وبوليس ونظام قضائي واستغلال لخيراتنا المادية وتسخيرنا كأسواق جاهزة ومحكومة بسلعه التي يصنعها ويصدرها ورؤوس امواله هناك بالطبع الصياغة المعينة الفكرية والروحية التي فرضها الاستعمار لاستمرار بقاءه ولضمان خنوعنا لاطول فترة ممكنة ثم لاستمرار تبعيته له حتى بعد ان نستقل عنه سياسيا . عن هذا الفوزو الفكري والروحي الذي جاء ايضا مع جيوش الاحتلال والحكم الاجنبي قد يكون اكثر حديثنا بعد هذا .

استقلت شعوبنا بعد احتلال واستعمار دام عشرات السنين وفي بعض المواطن دام قرونا ولكن آثار ذلك الاستعمار العميقة الجذور ما زالت موجودة ليس فقط في الطعام الذي نأكله والثياب



التي نرتديها وفي المسكن الذي يحتويهنا ولكن ايضا في الهواء الذي نستنشقه وفي البيئة التي نعيش فيها حتى ان ابحاثا جادة تجري اليوم حول تلوث الهواء وافساد البيئة البشرية بسبب وجود الاستغلال في عالمنا وفي تسخير الطاقة والطبيعة والجهد العقلي والعضلي لغير خير الانسان . ولا بد ان يؤثر كل هذا على الانسان الذي لا يحيى بالخبز وحده . استقلت شعوبنا سياسيا وحدثت فيها اشكال من التقدم النسبي ولكن قضية الثقافة الوطنية ظلت بغير ان تحسم او توضع في مكانها الصحيح وما زلنا نتحدث عن الغزو الفكري ونقاوم الاستعمار الثقافي . بعد الاستقلال ورثنا نسبة عالية من الامية وقلة المتعلمين وندرة المؤهلين في شتى الميادين بمقاييس العصر او بمستوى الاحتياجات في التكنيك والتخصص والادارة والانتاج . في اكثر البلدان الحديثة الاستقلال حدث اتفاق اكثر على التعليم العام اكثر مما كان في ايام الاحتلال والحكم الاجنبي المباشر ولكن هذه الجهود حتى اذا خلصت كل النوايا توقفت عند حدود بسبب فقر تلك البلدان المادي وتخلفها الاقتصادي وبقيت اجيال ما زالت قائمة فاتها قطار التعليم بسبب تقدمها في السن واغلبية هؤلاء من العمال والفلاحين القوي البشرية التي هي وحدها منتجة الثروة المادية التي تدفع ثمن بقاء المجتمع واستمراره . ولكن العبرة ليست فقط بكمية وحجم التعليم بقدر ما هي في نفس الوقت بنوعه وكيفه واتجاهه وفلسفته ومنابعه فمع التوسع النسبي في نشر التعليم لم يتبع او يصحب ذلك تغير في جوهره ومحتواه وظلت النظم والبرامج واهداف التعليم هي بعينها ما كان قبل جلاء المستعمرين مع اصلاحات لم تقدم كثيرا . وحتى الانظمة التي يقال عنها انها تقدمية في عالمنا العربي والتي تعلن رسميا انها تعتمد الاتجاه نحو الاشتراكية ما زال التعليم فيها غير متواز ولا متجاوب مع اعتماد الاشتراكية هدفا او برنامجا او سياسة ، وللإشتراكية فكرها وايدولوجيتها الخاصة التي لا بديل لها من أي مصدر آخر .



وخريجو جامعاتنا التي يمكن ان توصف في احسن الظروف بانها  
ليبرالية المنحى ما زالوا هم قادة السياسة والاقتصاد ومبدعو  
الادب والفن في بلادنا الحديثة الاستقلال خاصة اذا تذكرنا ان  
تخلفنا الاقتصادي قد جعل حجم الطبقة العاملة صغيرا وهذا  
يعطي المثقفين او البورجوازية الصغيرة وزنا اكبر على الاقل في  
المرحلة الحاضرة ، واذا ذهبنا ابعد من النظرة الى المثقفين في  
جهاز الدولة والانتاج ومنابر الفكر ونظرنا اليهم عبر المجتمع كله  
لوجدنا فئات تتمزق بين تكوينها الخاص وتطلعاتها وبين الحركة  
الشعبية وتتأرجح هنا وهناك او تعيش في غربة ما عدا فلسفة  
ملتزمة صامدة وهبت نفسها لقضية الشعب وربطت وجودها  
بمصيره نهائيا .

بالطبع لن يساعد ما سبقت الاشارة اليه هنا في خلق ثقافة  
وطنية .

والمفكرون والمثقفون والمبدعون انفسهم حتى اذا امكن جذب  
قسم منهم الى قضايا الشعب باقتناعهم وانحيازهم لها سيظل  
لمرحلة او اكثر يقف عثرة في سبيل تطورهم وتحقيق كل امكانياتهم  
انهم يخاطبون ويتفاعلون مع مجتمع اغلبيته لا تقرأ ولا تكتب  
فرضت عليها تاريخيا اوضاع قميئة دميمة وليس كوجدان الشعب  
واحتياجاته وآماله من معلم او ملهم او ملزم .

مرة اخرى وباستمرار تبرز قضية الثقافة الوطنية باعتبارها  
النشاط الانساني الذي يمكن ان يتجاوز بنا كل السلبيات والمقومات  
التي سبقت الاشارة اليها . فكيف ينظر الفكر العربي التقدمي الى  
هذه القضية ؟ واستميج من يقرؤون هذا عذرا اذا كنت لا اجد  
خير ما يمكن ان اقدمه هنا سوى ما اؤمن به تماما غير ان هذا قد  
يختلف حوله الناس من معارضين ومؤيدين او غير مباليين او من  
يحاولون ان يجدوا عنه او منه بديلا - لا املك سوى ان اتقدم  
بتصوري لقضية الثقافة الوطنية من زاوية الفكر الماركسي الذي  
اعتنقه بحرية اقتناع وممارسة لا تفرضه على احد ولكن تجعل من



تقديمه واجبا ونترك للحياة وحدها ان تثبت ما يصح اثباته وان تنفي وحدها ما يحكم عليه بالرفض والنفي . ولا احب ان اتجاهل في هذا ايضا تصور من يظنون اننا فقط نعنى بمظاهر الحياة المادية كان الانسان بالخبز وحده يمكن ان يوجد او يعيش !  
يقول دستور الحزب الشيوعي السوداني على صفحتي ( ٤١ - ٤٢ ) ما يطيب لي ان اقدمه هنا :

« لقد عانى السودان من ازدواجية الثقافة منذ ان فرض الاستعماريون فتات ثقافتهم على شعبه وعملوا على عرقة الثقافة العربية الافريقية وفي حيز هذا الفرض ابقوا على الخرافة ومؤسساتها وتعاونوا معها ومكنوا لها في الارض وحرموا شعب السودان من نور العلم والمعرفة .

« ان الثورة الوطنية الديموقراطية في محيط الثقافة وبعث التراث القومي تفتح آفاق جديدة لخلق ثقافة سودانية مناهضة للاستعمار والتعصب وضيق الافق تستند الى الفكر الانساني العلمي وتضرب جذورها وتستمد حيويتها من التراث العربي والاسلامي في الشمال ( شمال السودان ) والتراث الافريقي في الجنوب وتواجه بعقل مفتوح مهام التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يتم في ارض تفتقر لنور الثقافة وثراء الحياة الروحية للانسان الجديد الذي يقتحم آفاق المستقبل مستندا الى مضاء الفكر ومعطيات العلم .

● ان الثورة الثقافية الوطنية تمحو عن شعبنا عار الامية والخرافة والدجل .

● تحرر مناهج التعليم من الجمود وتعيد صياغتها على ضوء العلم الحديث في التربية وعلى اعتبار متطلبات النهضة الثقافية .  
● تحكم الربط وتوثقه بين التراث القومي وبين منجزات العلم والفكر الانساني والاشتراكية العلمية علم الحياة الجديدة في القرن العشرين .

● تحارب التفسخ والانحلال وتجعل من شابات وشباب



السودان قوة طليعية لا تعرف الوجل ولا تتهيب الصعاب .  
● توفر للمواطن غذاءه الروحي وتؤمن له جسدا قويا خاليا  
من الامراض والابوة المستوطنة قادرا على العمل مالكا قدراته على  
الخلق والابداع .

● تدحر ظلام الجهل والركود المسيطر على الحياة السودانية  
بنشر مؤسسات الثقافة العامة الشعبية في كل ميادين الفنون وما  
يشبع تطلع الانسان للمعرفة وكشف اسرار الحياة » .

هذا في ايجاز تصورنا وعملنا وممارستنا لهذه القضية ونحن  
حين لا ندعي في ذلك اصالة لم يسبقنا اليها احد لا نملك سوى ان  
نقول ان ما ذهبنا اليه ليس اكثر من فهمنا للماركسية مطبقة على  
ظروف واحتياجات مجتمعنا وحسبنا ذلك من اجتهاد نحاول ان  
نشارك به في مسؤولية التصدي للاستعمار الثقافي وحسب المرء  
ان يقدم خير ما عنده فيما يعتقد وما يؤمن به تماما . ولست  
بحاجة لشرح او تعليق على ما تقدم فلنتركه يتحدث عن نفسه في  
قضية تهم كل المثقفين الوطنيين حتى اذا اختلفت نظرتهم  
ومنطلقاتهم الفكرية الا ان هناك في ميدان الثقافة الوطنية اكثر من  
موضع لقاء . واذا كان هناك من واجب علينا كماركسيين ينبغي ان  
ننهض به وهو كائن فعلا وحقا فان هذا الواجب قائم فيما نتصور  
على هذه الاسس المتقدم ذكرها والتي نحن ملتزمون بها في قطر  
اغلبيته من الامة العربية وتوجد فيه في نفس الوقت اقلية زنجية  
افريقية هي جزء من واقعنا وحياتنا ومستقبلنا .

ننتقل بعد هذا الى مرحلة أخرى مما قد نسميه بالاستعمار  
الثقافي بعد ان حددنا بعض المواقع التي لا بد من ان نسند ظهرنا  
عليها قبل ان نقتحم مواقع أخرى في هذا الميدان - نحب ان نقول  
ان المسألة لم تعد تحدد بالوضع حين الاستعمار وبالوضع بعد  
اعلان الاستقلال ويمكن ان نقول ايضا لماذا نفعل في دراستنا  
العلمية الاوضاع الثقافية للبلدان حديثة الاستقلال قبل الفوز  
الاستعماري ؟ هذا فعلا جزء من القضية وان كان يضيق عنه مجال







حدود وميدان التخلف الثقافي واستمرار الغزو الفكري واغتيال  
او تسميم الروح الوطنية بهدف عرقلة او اعتقال التحرر او التطور  
رغم ان هذا يتناقض مع طبيعة الاشياء ومع الوجود البشري الذي  
كان نتيجة التطور والذي يرفض بطبيعته ان يعتقل في مكان كما  
اثبتت ذلك كل عصور التاريخ ومراحلها .

منذ مولدها في القرن الماضي كان شبح معاداة الشيوعية  
الاسود يتعقب اثر الشيوعية العلمية ويتمثل في هذا دفاع العالم  
القديم في وجه افكار العالم الجديد التي تهدد وجوده بالفعل وفي  
عصرنا تحارب الاماني الوطنية المشروعة ايضا ويحارب كل تقدم  
تحت ستار « مكافحة الشيوعية » فاسرائيل معادية للشيوعية  
وكذلك المانيا الغربية وتزعّم هذا المعسكر الولايات المتحدة وتدور  
في فلكه الحكومات العربية الرجعية وحكام افريقيا الذين ما زالت  
صلاتهم بقوى الاستعمار قائمة ويدخل في هذا ايضا أنظمة  
البورجوازية الصغيرة الان رغم أننا نصفها بأنها أنظمة « تقدمية » .  
وليس صدفة اتفاق كل هذه الجهات حول هذا الاتجاه رغم  
اختلاف مواطنها المتباعدة ومنطلقاتها المختلفة - في الميدان  
الايدولوجي فان الافتراء على النظام الاشتراكي الاجتماعي وعن  
النظرية الماركسية اللينينية هو المحتوى الاساسي للعداء للشيوعية  
وتقوم هذه الدعاية ، وهي قطعا ليست علما ، على استخدام كل  
الوسائل التكنيكية الحديثة وقسم بأكمله من الانتاج الفكري  
للاسمالية المعاصرة انما يسخر في هذه الدعاية وتعتبر الولايات  
المتحدة والمانيا الغربية المركزين الرئيسيين لتنظيم الدعاية  
المناهضة للشيوعية ولكن كل اوساط الاستغلال والرجعية تشارك  
في هذا العمل السيء بصورة او أخرى . وكما هو معروف فانه  
تسخر في هذا المدى مراكز استخبارات خاصة ومحطات اذاعة  
وتلفزيون ومجلات وجرائد وافلام وغير ذلك من الوان النشاط  
والاتصال التي تقوم عليها اركان الاستعمار الثقافي . ولا يحاول  
اعداء الانسان بهذا فقط ان يسمموا منابع الثقافة الوطنية والفكر



العلمي المتحرر في البلدان الاخرى بل انهم يتجهون في نفس الوقت لترويض شعوبهم نفسها وجعلها أداة طيعة في ايديهم حتى يشلوا رغبتها وارادتها في التقدم الاجتماعي ولكي يتوهوا من صورة الاشتراكية واضعاف الاثر الثوري للاشتراكية على الجماهير . ولكن رغم كل هذا فان الافكار الاشتراكية تنتشر في كل مكان ولكن ليس معنى ذلك ان النشاط المعادي للشيوعية في صورته الايديولوجية والدعائية لا يلحق اضرارا بنا خاصة في البلدان الحديثة العهد بالاستقلال ولست بحاجة لان اقول اننا في العالم العربي قد تعرضنا وما زلنا نفعل لاثر الافلام والاذاعة الموجهة والصحف والكتب التي تحمل الينا هذا الاثر الضار الذي يتسرب الينا عبر مختلف المصادر وتساعد على ذلك بعض الاوضاع السلبية القائمة في بلادنا وبعض النواقص في تربيتنا واعدادنا الروحي والفكري وهذا على الاقل يسلبنا حرية الاختيار ويهيء موقفنا من الشيوعية للانحياز حتى اذا كنا نحاول ان نعاملها بموضوعية وفكر مفتوح .

تحاول الاوساط المعادية للانسان ان تستفيد من نظرية التعايش السلمي الذي يهدف اساسا الى حل النزاعات في عصرنا عن غير طريق الحرب والدمار وان يجعل العلاقات بين الانظمة السياسية المتعارضة تقوم على اساس من المباراة والتنافس في تقديم أكبر خير للبشر بدون ان تتحدث المدافع والقنابل والاسلحة الذرية والهيدروجينية وغيرها من وسائل الدمار الذي لن يفرق بين شيوعي او رأسمالي . ان هذا الاتجاه انساني تماما ولمصلحة الناس في كل مكان ولكن ممثلي الفكر البورجوازي الاقل يحاولون ان ينقلوا نظرية التعايش السلمي الى الميدان الايديولوجي فيطلبون من ممثلي الفكر الاشتراكي العلمي ان يتخلوا عن نظريتهم ونظرتهم للحياة والمجتمع وللادب والفن وان يكون التعاون والتبادل في هذه الميادين ايضا . ولكن هذا شيء ترفضه نظرية التعايش السلمي التي لم تأت أصلا من جانب الفكر البورجوازي الممعن في



الرجعية والتعصب . تصح ويمكن المباراة في ميادين كشيرة  
وخاصة في الميدان الاقتصادي اما التسامح والتنازلات في الميدان  
الايدولوجي فهذا غير ممكن الا اذا سمحنا لحصان طروادة باقتحام  
الحصون التي بناها البشر بأعلى التضحيات .

بالنسبة لنا نحن المثقفين العرب وبكل ما تفرضه علينا  
مسؤوليتنا الاجتماعية لا بد ان يكون لنا موقف محدد من سموم  
العداء للشيوعية التي تقدم لنا بأشكال ناعمة متنوعة تذهب الى  
التأكيد على ان طبائع البشر وغرائزهم ونوازعهم من الصعب ان  
تتبدل او تتغير بشكل اساسي مهما كان نظام الحكم وسلطة الدولة  
راسمالية ام كانت اشتراكية او في الطريق لان تصبح اشتراكية .  
ما معنى التأكيد على الجريمة والعنف والجنس المنحرف في الافلام  
والوسائل البصرية الاخرى وفي كتابة القصص وبأشكال أخرى  
سوى التأكيد على ان الانسان فاسد في الاصل ولا خير فيه . ما  
معنى الاصرار على تضخيم الإنا المفردة المفتربة سوى دعوة للتحلل  
من الالتزام بأي معنى بالنسبة للآخرين . ان الدعاية المعادية  
للشيوعية تركز على ان نوازع التملك الفردي والجشع والانانية  
وحتى التدمير والتحدي والعراك باعتبارها اشياء في طبيعة  
البشر ، هكذا هو الانسان وهكذا هي الحياة ولا أمل في تغيير هذه  
النوازع والغرائز الاساسية . هذا الخيط غير المرئى احيانا يدأب  
على تقديمه لنا بأشكال متعددة ولا يسعنا الا ان نقف دونه ونقول  
له قف مكانك حتى لا نفقد ثقتنا بانفسنا ونفجع في أعز امانينا .

اذا كانت قارة افريقيا تعد آخر معاقل الاستعمار جغرافيا  
ولحدثة عهد معظم شعوبها بالاستقلال ولانه ما زالت توجد فيها  
بقايا وجيوب للاستعمار الاجنبي المباشر وللتفرقة العنصرية فان  
كل هذا من حقه ان يثير اهتمام ويلفت نظر المثقف العربي لما يجري  
في هذه القارة وليس أقل أهمية من هذا ان سبعين مليوناً من  
الامة العربية واصولها تعيش في القارة الافريقية اما في شكل  
دول بأكملها او في صورة انتشار لا يقف فقط عند شاطئ افريقيا



الشمالي وحده بل على صورة انتشار هنا وهناك في شرق وغرب وحتى في جنوب افريقيا . مهم ان نلاحظ وان نضع في اعتبارنا هذا الوضع الذي كثيرا ما يغيب عنا كوطنيين او مفكرين من الامة العربية . واذا كانت افريقيا هي آخر معاقل الاستعمار تاريخيا فمعنى ذلك انه يركز عليها كثيرا في حملته الثقافية بالوسائل التي سبقت الاشارة اليها وعن طريق الضم والتمثل والابتلاع واهدار شخصيتها وطمس معالمها فقد كان الاستعمار الفرنسي حتى قبل اعوام ماضية يصر على ان الجزائر «فرنسية» وكذلك تفعل حكومة البرتغال وتصر حكومة جنوب افريقيا على سيادة الجنس الابيض . افريقيا بكاملها ما زالت من أهم ميادين الغزو الفكري والاستعمار الثقافي ومعنى ذلك أنها في نفس الوقت ميدان للصراع لكي تجد نفسها وتحرر من اغلالها وتقدم اسهامها الخاص في مجالات خلق الانسان الجديد الذي يملك ويعيش بكل قدراته - فالى اي مدى يهتم المفكرون العرب بهذه القضية ؟ رغم ان اغلبية الامة العربية تعيش في افريقيا الى اي مدى نفعل ذلك وبأي درجة من المسؤولية ؟

قد يطول الحديث حول هذا وتختلف الآراء ولكن لكي نخلص الى المسألة من اقرب طريق نحاول ان نقدم مثالا عمليا . في شهر ابريل من عام ١٩٧٠ القى الشهيد جوزيف قرانق (١) وزير شؤون الجنوب السابق في بلادنا محاضرة في احدى قاعات مجلس النواب البريطاني وكان يتحدث عن آثار الاستعمار البريطاني في بلادنا فقال :

« اصبح محرما ان نتحدث باللغة العربية في مدن الجنوب كما كان تعليمها ممنوعا كما منع ايضا ارتداء ثياب أهل الشمال . اما الموظفون الجنوبيون فقد وضعوا تحت شروط خدمة مختلفة .

---

(١) شنق في يوليو ١٩٧١ بامر من اللواء النميري .



وترك التعليم للبعثات التبشيرية الأوروبية التي زرعت شعورا بالمهانة في نفوس التلاميذ الجنوبيين وكانت أساسا تعلم الديسن وشيئا من اللغة الانجليزية والحساب فقط . وقطعت الصلات بين القبائل العربية والزنجية التي كانت تعيش متجاورة .

لقد فقد جوزيف قرانق حياته في حملة اللواء جعفر النميري الموجهة لآباداة الحزب الشيوعي السوداني في شهر يوليو ١٩٧١ رغم انه لم يكن قد اشترك في حركة ١٩ يوليو التي أقصت اللواء النميري لمدة ثلاثة ايام ولكن كلمات جوزيف قرانق قد عاشت من بعده على اساس أنها اعلان عن احدى حقائق الوجود الاستعماري في السودان وفي افريقيا ويمكن ان نعلم ونتعلم منها اشياء كثيرة وهامة . لان ما جاء هنا لا يصور واقعا سودانيا فقط بل ان له من الواقع مثابه في بلدان افريقية كثيرة . فسياسة التفرقة وتعميق الاختلافات بين القبائل والقوميات المتنوعة كانت اتجاها معاديا للبشر حدث وجرت ممارسته في اجزاء كثيرة من العالم . كما ان الاضطهاد والاحتقار الفكري والتربية القاصرة كانت تهدف الى ترك الشعوب الافريقية حتى بعد ان تستقل سياسيا تسيطر عليها قيم ومثل الدولة المسيطرة السابقة بسبب الافتقار الى غياب نظرة وافق انساني واسع وبسبب الغربة والانفصال الذي فرض على فئة المثقفين حتى عن موطنهم وشعبهم وعن حركة التاريخ في بلادهم . وحقيقة اخرى نتجت عنها نعرفها نحن السودانيين بكثير من الالم هي ان القومية الزنجية لم تستطع ان تسهم بقدر ملحوظ في حياتنا الثقافية وقد استطاع الاستعمار ان يسمم وان يطمر منابع الالتقاء والتزاوج بين الثقافة العربية والزنجية التي كان يمكن ان يكون السودان ممثلا ومتمثلا لها مما يمكن ان يعطي اطياب النتائج والانتاج . سيكون تحقيق هذا من واجب المثقفين السودانيين في المرحلة القادمة وسيعطي هذا احسن النتائج ولكن لن يكون هذا امرا سهلا بل عملية مضيئة معقدة ولكنه آخر الامر سيقدم مثلا طيبا نافعا .



بهذه المناسبة يهمني ان الفت انتباه الادباء والفنانين العرب الى شيء يغيب عنا للأسف الشديد وذلك هو الادب والفن الافريقي الحديث الذي لا نعرف عنه سوى النذر القليل . مهما كانت الظروف السيئة فقد نشأت قصة قصيرة وكتب شعر حديث افريقي يمكن ان نطلع عليه في اللغات الاجنبية من انجليزية وفرنسية ولكن ما اقل ما نقل او تعرفنا اليه في لغتنا العربية وكان وما زال ذلك خسرانا بالنسبة للعرب والافريقيين .

احب في هذا المقام ان الفت النظر واعيد الانتباه الى شيء كان يمكن ان يقدم احسن النتائج ولكنه لم يفعل وان كان ذلك ما زال ممكنا : في شهر سبتمبر من عام ١٩٥٨ تنادى مفكرون وادباء من قارتي آسيا وافريقيا بمدينة طشقند بالاتحاد السوفياتي لتكوين هيئة تجمع بينهم وتوحد جهودهم نحو مصب واحد وكان ذلك مستلهما من انعقاد مؤتمر باندونق السياسي فجاءت تلك الحركة على صورة أنها باندونق الثقافية والادبية وشاركت جهود عربية في اقامة وارساء ذلك الكيان . في فورة حماس واخلاص تام قام الجهاز التنظيمي للقاء كتاب افريقيا وآسيا ووضعت له لوائح واتخذ له مقرا في القاهرة التي تقع بين القارتين ويمكن ان تكون موضع تصافح الايدي من الجانبين . وما يهمنا أكثر هو القرارات والاتجاهات التي التزمت بها تلك الهيئة وذلك المؤتمر وكان من ابرزها تماما بعث الثقافة القومية ومحاربة الغزو الفكري الاستعماري وتحرر الشعوب الافريقية الاسيوية من تلك التيارات الضارة المعوقة . ولكن ماذا حدث بعد هذا ؟ خلصت النوايا ووضح الاتجاه وتحددت اشكال التنفيذ والعمل واتخذ العديد من القرارات التي تأكدت في لقاءات أعقبت ذلك في القاهرة وبيروت ونيودلهي ولكن ماذا كان حصاد كل هذا ؟ كم من الادباء والمفكرين في قارتي آسيا وافريقيا قد عملوا لتحقيق تلك النوايا الحسنة ولانجاز تلك القرارات الكثيرة المتكررة ؟ الى أي مدى استطاعت تلك الهيئة الافريقية الاسيوية ان تقف في وجه الاستعمار الثقافي؟



وتلك كانت رسالتها الاولى والاساسية . ان الجواب على كل هذه التساؤلات ما زال سلبيا بنفس القدر الذي ظلت فيه سلبية قرارات وتوصيات مؤتمر الادباء العرب والذي عقد مؤتمره الثامن بدمشق في الحادي عشر من كانون الاول ٧١ . فما اضيعنا وما اكثر ما اضيعنا !

بعد ان حاولنا ان نلم بأطراف من هذا الموضوع الهام بقدر ما يسمح به هذا القدر نحب ان نقول ان الاهتمام به من كل مجموع الفئات المثقفة والجدادة قد أصبح أمرا ضروريا في هذه المرحلة التي تتحسس فيها الامة العربية أسباب قوتها وضعفها فنحن نعاني بكل وضوح استعمارا ثقافيا يشوه صورتنا ويبعث البلبلة واليأس واللامبالاة في صفوفنا وفرص علينا جميعا بمختلف اتجاهاتنا ان نتصدى لهذه القضية . وقد تكون الصورة التي عرضناها غير مشرقة ولا تبعث على الرضى ولعل هذا واكثر منه يكون دافعا لنا في مختلف اقطارنا لان نفعل شيئا وان نتفق على أشياء وان نتبع القول بالعمل ونحن نملك من أسباب ذلك قدرا يتيح لنا ان نتحرك وان نعمل . لا اذهب الى أننا نبدا من الصفر فقد بذلت بعض الجهود في هذا الاتجاه من غير شك ولكن ما أقصد اليه هو ان ما بذل من جهد مع صدقه ما زال اقل بكثير من حجم المسألة المطروحة امامنا .

● نحن بحاجة لتشديد واستمرار الحملة في وجه الفزرو والتسلل الثقافي الذي يمارس وجوده من داخل ساحتنا فما زالت بعض مراكزه وأوكاره بعيدة عن تسليط النور والنار عليها . وقبل اعوام قريبة كشفت في منطقتنا العربية بعض الوان النشاط الفكري المعادي للقومية العربية وامكن بقوة الرأي العام ان تتخذ بعض الاجراءات لمنع تدفق تلك السموم ولكننا ما زلنا مطالبين بمواصلة هذه الحملة في ميادين اخرى ما زالت تعمل في بعض المواقع . ان واجب المدافعين عن الفكر الحر والمثل الوطنية والعافية المعنوية والنفسية في كل بلد عربي على حدة يفرض ان



نخوض محليا بجديّة معركة رفع الاقنعة عن التيارات الضارة  
وسيعطي هذا العمل مردوده في مواطن عربية اخرى حينما نوقد  
المصباح الاحمر هنا او هناك لان الهيئات التي تفزّو عقولنا  
ووجداننا هي في الحقيقة مؤسسات عالمية تعمل في المنطقة  
العربية تحت اسماء مختلفة احيانا ولكنها في الواقع تسعى  
لتحقيق اغراض واهداف واحدة وسيكون مثمرا كثيرا مثل هذه  
الجهود المشتركة .

● قد يكون ما سبق ذكره هنا واحدا من الوسائل الوقائية  
وليس ابعده من هذا وهناك مقترحات غير هذه قد تأخذ هذا  
الاتجاه بصورة او اخرى ولكن الامر لا يقف عند حدود الاجراءات  
الوقائية وحدها فالوجه الآخر من العملة والعلاج الاكثر جدوى  
والاعمق اثرا هو بعث الثقافة الوطنية ذاتها وازدهارها على الصعيد  
القومي وبمختلف الصور وهذا هو الجانب الايجابي من هذه  
القضية . وفي هذا لا احاول ان اتقدم بمقترحات جديدة بل  
اكتفي بما اشرنا اليه قبل قليل عن دستور الحزب الشيوعي  
السوداني ونحن لا نفترض ان ذلك في حد ذاته قدوة صالحة لكل  
الظروف ولكننا نعتمد ونقدم الاتجاه العام وهو شيء نعتقد انه  
يصلح كأساس لمناقشة عامة .

هناك جانب اخر يتعلق بهذه المسألة هو موضوع الكتاب العربي  
فهناك مشاكل تتعلق بنشره وتوزيعه بشكل عام ولا اريد ان اقف  
طويلا عند هذه المشاكل لانها قد تكون معروفة بقدر لا يحتاج لمزيد  
من القول . ما أحب ان اؤكد عليه هنا هو الكتاب او الفكر او  
المؤلف الذي يجد نفسه في تناقض مع الاوضاع القائمة رغم ان  
اعتراضنا ورفضنا للاوضاع القائمة في الساحة العربية ليس  
جريرة او جريمة بل لعله قد اصبح من احدى الفضائل على الاقل  
ولكننا نضطر الى ان ندفع عنه ثمنا غاليا كان من بين مظاهره ان  
يحجب عن جماهيرنا فكر جاد مخلص لان المؤسسة الاجتماعية  
الكائنة لا ترضى عنه . فكيف ندلل هذه الصعوبة والتي هي من بين



اسباب اخرى تعرقل من ثورتنا الثقافية ؟ احب ان اشرح هذه النقطة اكثر فاقول اننا احيانا نضطر الى نشر كتبنا الجريسة والمتحررة في بلد اخر لان موطننا المعين يمنع عنا ذلك وبصورة عامة فان وسائل نشر الكتاب اما هي في ايدي اجهزة الدولة التي لا تسمح بنشر ما لا يروق لها او هي في ايدي مؤسسات القطاع الخاص يهملها الربح في المكان الاول . في تصوري انه قد آن ان تلتقي ايد عربية كثيرة من كل بلداننا لتقيم مؤسسة لنشر الكتاب «المحظور» . اعرف تماما صعوبات ذلك من تدبير للمال اللازم واختيار المكان المناسب واتخاذ وسائل ادارية وتنظيمية متعددة ولكن هذه الصعوبات لا يجب ان تمنعنا من ان نحاول .

● اسمح لنفسي هنا بالاضافة لما تقدم بان ارفع صوتا من اجل افريقيا باعتباري مواطنا من بلد تتجاور فيه القومية العربية بجانب القومية الزنجية الافريقية لخير التقدم والتطور الثقافي العربي اصبح مهما بالنسبة لنا ان نلقي نظرة على كتاب افريقيا في هذه القارة بشعوبها العديدة والوانها المتنوعة . في هذه القارة نشأت نهضة ادبية وثقافية وفنية لعل الغرب يعرف عنها ويهتم بها اكثر مما نصنع نحن العرب في مكان نعيش فيه ولكننا ننزل عنه لغير سبب يقنع بذلك الانعزال الذي لا مبرر له . غير خاف على احد ان القصة القصيرة العربية والشعر العربي الحديث تبحث الان عن قوالب جديدة واحيانا نستعين بآخر الصيحات والموضات في موائد الغرب ولكننا لم نفكر مرة واحدة ان هناك ما يمكن ان نعرفه عن افريقيا ان لم نقل نحاول ان نفيد منه . ليست المسألة بالصعوبة التي نتصورها لان قدرا كبيرا من الانتاج الادبي والفني الافريقي قد كتب وترجم وسيظل يكتب باللغتين الانجليزية والفرنسية وهما لغتان غير غريبتين بالنسبة للمثقف العربي . في اعتقادي ان الادب والفن الافريقي يستحق ان نعنى به في بحثنا عن الاصاله او المناهج الجديدة .

● اخيرا اريد ان اختتم هذا الحديث بالتوجه الى المفكرين



والادباء والفنانين العرب الذين التزموا بحريتهم بقضية التقدم والتحرر والتزام جانب الشعب . ان لي عتبا عليهم لا بد ان اعبر عنه بكل المحبة والوفاء . مع تقديري لكل الجهود التي يبذلونها لان يصبح الفكر والادب والفن في متناول جماهيرنا العربية العريضة الا انني مع ذلك اخشى وادهش لضعف المنطلق الايديولوجي الذي تصدر عنه . ولن يكون الالتزام بقضية الشعب مجرد رغبة طيبة ولكنه يحتاج لجهد كبير يجب ان نبذله في المجال الفكري لنؤهل انفسنا لتحمل اعباء هذه المهمة . لقد الفنا وترجمنا كثيرا من الكتب عن الاشتراكية حتى غطينا ميادين لا حصر لها ولكن اين الفكر الاشتراكي العلمي في ميدان الادب والفن ؟ ان محصولنا في هذا المدى قليل بل اقل من القليل ونشأ عن هذا تفاوت في الاحكام وتناقض في النتائج يجعلنا احيانا نتخذ مواقف مختلفين من عمل ادبي او فني واحد فكيف السبيل الى وضع حد لهذا التنافر غير الطبيعي ؟ لا بد ان نلم بنظرية الاشتراكية العلمية في مجالي الادب والفن مثلما فعلنا ذلك في ميادين الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع . للأسف الشديد فاننا لم نفعل ذلك بقدر المسؤولية الملقاة علينا او المسؤولية التي القيناها على انفسنا . فمتى ننهض بواجبنا الذي حددناه حتى لا نفقد الاتجاه ولا تختلف بنا السبل ؟ حتى اللحظة لم نؤلف او نترجم ما يتكافأ مع هذا المجال بالرغم من اهميته وحساسيته .



## تطورات سياسية هامة

عندما جاءت حركة مايو ١٩٦٩ كانت في السودان اوضاعا سياسية واشكال كان يقول عنها اصحابها انها اوضاع ديموقراطية ولكنها للأسف الشديد لم تكن تتمثل فيها الظروف السياسية الحقيقية في البلاد وكانت شكلا من الديموقراطية ولكن بغير محتوى شعبي تقدمي . كان هناك برلمان سوداني واغلبية تحكم واقلية في المعارضة ولكن الغريب ان المعارضة الرسمية لم تكن اكثر تقدما من الحاكمين وما كانت باي صورة بديلا منهم ، اذ كانت المعارضة البرلمانية قسما من الرجعية السودانية انشقت عليها لاسباب غير مبدئية بل ربما كان ذلك محاولة لاعطاء الرجعية السودانية قناعا «حديثا» ولا شيء ابعد من هذا اذا تذكرنا انها كانت في الاساس جناحا انشقت على حزب (الامة) الممثل الحقيقي لقوى اليمين في السودان قبل مرحلة الاستقلال ثم بعد ذلك .

وعملية بل لعبة الحكم في السودان كانت صورة ممسوخة من البرلمان البريطاني رغم الاختلاف الكبير والحاد بين الظروف السياسية والاقتصادية والتاريخية في البلدين . ولكن كان من مصلحة الاستعمار البريطاني والدوائر التي دربها لتخلفه ان يطبق ذلك الوضع الغريب الشاذ تماما والذي كان لا يشبه المجتمع السوداني في اي شيء . ولكن اين كانت القوى الممثلة حقا وفعلا وطبقيا للشعب السوداني ؟ رغم كل شيء كانت تلك القوى



موجودة وفعالة . رغم وجود برلمان كانت اغلبيته من الرجعيين  
حكومة ومعارضة فقد كان ايضا يرتفع في ذلك الضباب الكثيف  
صوت الشعب في البرلمان من مقعدين بين اكثر من مئتي مقعد :  
الاول كان يجلس عليه الشهيد عبد الخالق محجوب السكرتير العام  
للحزب الشيوعي السوداني . اما المقعد الثاني فقد كان من نصيب  
الحاج عبد الرحمن السكرتير المساعد للاتحاد العام لنقابات العمال  
السودانية في تلك الايام .

لكن الحركة الديموقراطية الشعبية كانت ابعد مدى من هذا  
بكثير : فهي قائمة وموجودة في الاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد  
الموظفين والمعلمين ثم اتحاد الشباب السوداني والاتحاد النسائي  
واتحاد المزارعين واتحاد الطلبة وهيئات وتنظيمات المثقفين بمختلف  
صورها - كل هذه الهيئات والجماعات كان لها دور اساسي في  
دحر الاستعمار البريطاني وتملك مقدرة تنظيمية وجماعية كبيرة  
لمساندة اي نظام وطني ديموقراطي - وهذا ما حدث تماما بعد مايو  
١٩٦٩ وما كان باستمرار عاملا حاسما في حياة وتطور الشعب  
السوداني .

في فجر الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ (١) اصدرت  
السلطة السياسية الجديدة اولى قراراتها في نفس البيان الاول  
الذي اعلنت فيه للشعب انها قد تولت مسؤولية الحكم واقصت  
الوضع والسلطة التي كانت قائمة قبل هذا بساعات قليلة . وكان  
من بين تلك القرارات التي استقبلت بفرح وتأيد شعبي حل  
البرلمان الرجعي الذي كانت تباشر من داخله لعبة كراسي الحكم .  
نشأ هنا فجأة وضع جديد .

نتيجة لهذا اصبحت كل السلطة التشريعية والتنفيذية  
والسياسية في يد «مجلس الثورة» وكله من العسكريين وفي يد

---

(١) الانقلاب الذي قام به الضباط الاحرار .



مجلس الوزراء وكانت اغلبيته من المدنيين والتزمت القوات المسلحة السودانية بقيادتها الجديدة بحراسة وحماية العهد الجديد واعلنت انها لا تريد اكثر من هذا (٢) . ولكن ثم ماذا بعد ان اعطى الشعب موافقته وتأييده للعهد الجديد ؟ كيف تسير العملية بعد هذا ؟ قد يكون الاستيلاء على السلطة بضربة واحدة ناجحة اسهل بكثير من الاستمرار في الحكم واصعب بكثير جدا بعد هذا التصدي للمسؤولية وحل المشاكل واحداث التغيير الحتمي في المياديس للاقتصادية والسياسية والاجتماعية الذي يفرض في مرحلة معينة او منعطف معين ان تجيء وتفرض سلطة جديدة عن طريق الكفاح المسلح الظافر او النضال الشعبي الطويل المثابر او بالجمع بين الاثنين معا .

وفي السودان فوجيء كل الناس باستيلاء «الضباط الاحرار» على السلطة وبسقوط الحكم الرجعي والاجراءات والقرارات التي جاءت مع هذا . ولكن ماذا بعد ؟ وكيف تسير الاحوال بعد هذا ؟ بغير تنظيم سياسي وعمل سياسي دائم ويومي تتحول الامانسي الكبيرة مرة اخرى الى مجرد امانى والاماني المجردة لن تعني شيئاً وامامك اغلبية الشعب تعاني من هذا وذاك وتطلب ومن حقها ان تطالب بالمزيد - هذه العملية تفرض ان يكون لها تنظيم سياسي حقيقي ومعبر تماما عن المسؤوليات والمطالب الشعبية التي يجب ان ينهض بها حقاً وفعلاً ويستوعب هذا بشكل ديمقراطي فعال . في الاحتفال بعيد الاستقلال الرابع عشر (اول يناير ١٩٧٠) القى اللواء جعفر محمد النميري رئيس «مجلس الثورة» خطاباً سياسياً قال فيه ان عام ١٩٧٠ سيشهد قيام التنظيم السياسي وفي الجزء الاخير من نفس العام قام ذلك التنظيم الشعبي وسمي «بهئية الميثاق الوطني» وباشر مسؤولياته وكان يعقد جلساته بقاعة

(١) تغير هذا الوضع بعد هذا واصبح العسكريون يحكمون .



الشعب في نفس المكان الذي كانت تجلس فيه البرلمانات السابقة  
التي لم تكن بتكوينها واجراءاتها وقراراتها معبرة عن الاماني  
الوطنية ، ولكن كيف تحققت هذه العملية ؟

كونت الدولة لجنة لوضع الميثاق وانجزت اللجنة هذه المهمة ،  
وفي نفس الوقت طلبت الحكومة من الهيئات الديمقراطية ان تعين  
هي ممثليها في هيئة الميثاق وتقرر ان تكون عضوية الهيئة من  
الطبقات والفئات الآتية :

العمال - الزراع - الضباط والجنود - المثقفون - الراسمالية  
الوطنية - بعض الشخصيات الوطنية .  
ولكن كيف تم اختيار هؤلاء ؟

لم تكن الظروف تسمح باجراء انتخابات عامة في البلاد  
ويرجع ذلك لعدة عوامل وان كانت مؤقتة وكانت هذه الطبقات  
والفئات اصلا وقبل هذا بل قبل ان يصبح السودان بلدا مستقلا  
منظمة وفعالة وشاركت بجد في مختلف مراحل الحركة الوطنية .  
المهم ان الدولة لم تعين اسماء او اشخاص الذين سيجمعون بعد  
ذلك لمناقشة وقرار الميثاق الوطني ، وقامت كل تلك الهيئات  
وانتخبت بشكل ديمقراطي اولئك الذين يمثلونها ويتحدثون  
باسمها . ولاول مرة قامت هيئة تمثل تماما مختلف قطاعات  
الشعب السوداني بكل ما فيه من طبقات واتجاهات وافكار ولم  
يفرض من اعلى وبغير تدخل رسمي ولعل هذا وحده يكفي لان  
نكتب عن هذه التجربة الفريدة وان نرصد ونرقب ما قامت به .  
في اليوم الاول من شهر نوفمبر ١٩٧٠ قدم اللواء جعفر  
النميري مشروع الميثاق بالكلمات الآتية :

«اني اضع هذا الميثاق امانة في عنق اعضاء لجننتكم وامانة بين  
يدي الشعب بكل قواه العاملة ومنظماته الديمقراطية النقابية وكافة  
جماهير شعبنا لمناقشته وابداء الرأي فيه بكل قدرة الثوريين وبكل  
حرية وفي ديمقراطية منطلقة من ارضية الشعب والثورة حتى  
يجيء اقرار الميثاق الوطني تعبيرا عن ارادة الشعب السوداني



والتزاما منا جانب تلك الارادة التي هي فوق كل ارادة» .  
بعد هذا بدأت تجربة هامة ليس بالنسبة للشعب السوداني  
وحده بل ان اعمالها ومسيرتها ونتائجها ستظل تهم اقطار كثر  
وليس فقط في نطاق العالم العربي .  
ولكن ما هي الملامح العامة لذلك الميثاق الوطني الذي يجد  
اهتمام كل الدوائر الوطنية في السودان ولماذا كان هذا موقفيهم  
اعلن رسميا انه «مشروع» الميثاق الوطني الذي يجب بعد اقراره  
ان تلتزم به كل الاطراف - ولانه مشروع مطروح للبحث فان  
الاطراف قبل اقراره تملك حق وحرية ان تعدل منه وان تضيف  
اليه وان تحذف منه ما ترى حذفه .

نحب الان ان نحاول قراءة صفحات الميثاق الوطني المقدس  
لاقراره من جانب الهيئة المنتخبة . قبل هذا مهم ان نعطي صورة  
عامة لمشروع الميثاق : نفعل هذا في ايجاز فنقول انه يتألف من  
مقدمة سياسية وبعد ذلك ابواب اربعة رئيسية يمكن ان نلخصها  
او نشير اليها بأنها الباب الاول عن السودان قبل مايو ٦٩ ويتضمن  
ذلك المواضيع الآتية :

السودان في ركب الحضارة - السودان المعاصر - الاستعمار  
البريطاني - تبلور النضال الوطني - الاستقلال - ثورة اكتوبر  
سنة ١٩٦٤ .

ويتحدث الباب الثاني عن مفهوم الحرية والديمقراطية  
والاشتراكية - وجاء الباب الثالث عن الثورة الاجتماعية  
والاقتصادية - اما الباب الرابع والآخر فقد تخصص وخصص  
للسياسة الخارجية وهو ينقسم الى شقين متكاملين: (أ) السودان  
والثورة العربية (ب) السودان والثورة الافريقية .

يصبح بعد هذا ضروريا ان نقرأ بعض نصوص المشروع لمعرفة  
اقرب وتعرف على ما جاء به في كل القضايا التي اهتم بها وأثارها  
وقبل التركيز على ابواب معينة وقضايا خاصة احب ان انقل هذه  
فقرات من الباب الاول اهميتها في تقديري هي انها تفصح عن



الأفق الواسع والتصور السليم لدورنا عبر التاريخ نحن أبناء  
سكان وادي النيل - انقل عن الباب الاول في صفحة (٢١) هذه  
الكلمات المضيئة :

«منذ طفولة البشرية شهدت ضفاف وادي النيل حضارة  
رائدة للحضارات في عصرها وبعد عصرها ، حضارة متفتحة اعطت  
واخذت من العالم القديم واشتركت في عبقرية مبدعة في صنع  
الاحداث والنظم والافكار والعقائد ، حضارة نشطة امتدت من  
خلال مصر القديمة حتى بلاد ما بين النهرين ومن شواطئ البحر  
الابيض المتوسط حتى شواطئ الاطلسي عبر القارة الافريقية  
ولعبت دورا ايجابيا في احداث العصر الكبرى مع الاشوريين  
والهكسوس والليبيين والفرس والاغريق والرومان ، تبادلت معها  
النظم السياسية والحكام والعقائد الدينية والآلهة والشعارات  
والمواسم والفنون والثقافة والعلوم والتجارة . وعاشت تجارب  
السلم والحرب كدولة عظيمة قدر لها ان تكون صلة بين افريقيا  
والعالم ومركزا للاشعاع الحضاري على مر الزمن» .

بعد هذا التصور والادراك التاريخي لموقعنا وموقفنا من سير  
التاريخ وهو ادراك وموقف يتجاوز حدود السودان المعروفة ....  
بعد هذا نحاول ان ننظر بعد هذه الخلفية المجيدة في مسائل  
محددة تتعلق بقضايا العصر الذي نعيشه والمستقبل المشرق الذي  
نحاول ان نخطط له .

تحدثنا حتى قبل مرحلة تحقيق الاستقلال السياسي (١٩٥٦)  
عن حتمية الاشتراكية وكافحنا في سبيل ذلك في ظروف صعبة  
وقاسية كان يحاصرنا فيها الاستعمار البريطاني متحالفا ومسخر  
ايضا للرجعية السودانية كما كان يحدث في كثير من البلدان التي  
عانت وطأة الاستعمار والاستغلال ، وما زالت معركتنا حتى اللحظة  
مستمرة مع الاستعمار بشكل عام ومع الرجعية وقوى اليمين ،  
وفي هذا الاتجاه يقول الميثاق :

«مثل ما كان الشعب السوداني محروما من حريته السياسية



كذلك كان محروما من حريته الاجتماعية تسيطر عليه عوامل الجهل والتخلف والوقوع تحت سيطرة الدجل والخرافة والطائفية والاستغلال وقد ساعد الاستعمار في تعميق كل هذا ابقاء على السودان مستقلا شكلا ومستعبدا مضمونا .

«تأكد بالتجربة خطر طريق التنمية الرأسمالية حيث انتشر الفساد واهتزت الحياة السياسية واضطربت الحياة الاجتماعية ومنذ ثورة أكتوبر (١٩٦٤) برزت بوضوح رغبة الجماهير في السير على طريق التنمية غير الرأسمالية حتى نقف على آفاق الاشتراكية حيث الحرية الاجتماعية التي ننشدها ويتم ذلك بالآتي :

- ١ - السيطرة على وسائل الانتاج .
  - ٢ - باستغلال الثروات الكامنة في البلاد .
  - ٣ - بتوسيع قاعدة قطاع عام قادر على قيادة التقدم الاقتصادي .
  - ٤ - بتوجيه القطاع الخاص ليشترك في خطة التنمية .
  - ٥ - بخلق قطاع مشترك .
  - ٦ - بدعم وتوسيع قاعدة القطاع التعاوني .
- «وبذلك تتحدد اداة حريتنا في الانتاج والمزيد من الانتاج وتحقيق التقدم الاقتصادي حتى الرخاء والوفرة» .
- كانت هذه اهم نصوص الميثاق .

قبل ان ننتقل الى نص اخر نستطيع ان نقدم هنا بعض الملاحظات فنقول ان هيئة الميثاق واغلبيتها صاحبة مصلحة حقيقية في تحقيق الاشتراكية قد ناقشت هذا النص واقترته بالصورة التي تمكن وتفتح الطريق نحو السير الجاد صوب الاشتراكية مع اخذ في الاعتبار لكل الظروف التي يمر بها الشعب السوداني الان . ونلاحظ ايضا ان هذا النص الذي اقر في هذه الايام قد استفاد من تجارب الحركة التقدمية في السودان قبل حركة مايو ومن تجارب البلدان النامية التي تمر تقريبا بنفس المرحلة وخاصة بعد ان شهد هذا الجزء من القرن



العشرين قيام معسكر اشتراكي في مختلف القارات والبلدان  
وحقق ذلك تجارب متنوعة غنية .

نتابع قراءتنا لبنود مشروع الميثاق الوطني الرئيسية فنقف  
عند الباب الذي يتحدث عن الديمقراطية لان الاشتراكية لا يمكن  
ان تتحقق بغير قيام ظروف ديمقراطية سليمة ولا مكان لاشتراكية  
حقيقية الا في ظل نظام اشتراكي سليم ، عن هذا المحتوى وعن  
وسيلة تحقيق هذا الهدف يقول الميثاق :

«قيام التنظيم السياسي الذي تتحدد في اطاره كافة قوى  
الثورة - ولا مكان فيه لاعدائها - وتمارس تلك القوى عن طريق  
دورها في القيادة التوجيه السياسي والاقتصادي والاجتماعي من  
القاعدة (في القرية) الى القمة (في السلطة السياسية) .

«اشاعة الديمقراطية في جهاز الدولة وتحويله لصالح الجماهير  
بإبعاد العناصر الفاسدة والمعادية لحركة التغيير الاجتماعي والغاء  
كافة القوانين والتشريعات الموروثة التي عزلته عن الجماهير ووضع  
التشريعات والقوانين التي تحميها من تسلطه وتخرجه من حالة  
التعالي والانعزال التي يعاني منها .

«وضع ادوات الحكم في يد جماهير الثورة بلا تحفظ او تأثر  
بالافكار الليبرالية التي تفتح الباب لتسلل القوى الرجعية .

«تمثيل العاملين في مجالس ادارات الوحدات الانتاجية  
المختلفة في القطاعين العام والخاص ووضع تشريع خاص يضمن  
حقهم في انتخاب ممثليهم» .

لا اظننا بحاجة لاي تعليق على ما سبق ذكره هنا كما ان  
النتائج الطيبة المعروفة سلفا عند تطبيق وممارسة هذا الوضع  
ليست ايضا بحاجة لان نعلق عليها وسوف نتحدث هي عن نفسها،  
ولهذا فاننا ننتقل الى باب اخر من الابواب الرئيسية .

عن السياسة الخارجية عند صفحة (٩٨) نقرأ ما يلي :  
«في ظل الصراع التاريخي الذي يميل فيه ميزان القوى  
لصالح الشعوب تكتسب حركة التحرر الوطني العالمية ونحن احدى  
فصائلها سمات ووظائف جديدة اهمها :



١ - انها لم تعد رصيذا بشريا واقتصاديا للامبريالية العالمية ولكنها اصبحت جزءا من الحركة الثورية العالمية المناضلة ضد الاستعمار ومن اجل الاشتراكية .

ب - تلعب هذه الحركة دورا متزايدا في حماية السبل ومبادئ التعايش السلمي والسيادة الوطنية .

ج - تستهدف تصفية اشكال الاستعمار القديم والنضال لوقف اشكال الاستعمار الحديث الذي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية .  
«ان هذه السمات الثورية المميزة للوضع الدولي المعاصر تمنح سياستنا الخارجية مزيدا من فعاليتها ويعد منسجما مع منطق التطور التاريخي وتسهم في تحديد دورها الخارجي الذي يعكس المصالح الوطنية والمصالح المشتركة بين شعبنا وشعوب العالم المناضلة في سبيل الحرية والديمقراطية والاشتراكية والسلام» .  
نقف بعد هذا نلاحظ ونفكر وندقق : ماذا يعني كل هذا والى اين يقود استنادا الى تجارب ثورية كثيرة قريبة منا وبعيدة - نحب ان في هذا ان نقدم الحقائق الآتية :

- ١ - لم يكن الميثاق بعيدا عن نتائج النضال الوطني في مراحل سابقة وكان فعلا امتدادا واستمرارا لها .
- ٢ - بشكل عام فان هذا الميثاق يمثل جزءا كبيرا من مهام وقضايا المرحلة الوطنية الديمقراطية التي تهىء الظروف لتمهيد لفد ارضية الانطلاق نحو الاشتراكية .
- ٣ - بكل تواضع وحذر نقدم هذه التجربة لاشقائنا وزملائنا في البلدان النامية .
- ٤ - في قلب القارة الافريقية يمتد السودان ويمكن ان يصبح مثالا لنجاح او فشل مثل هذه التجربة ولا ننسى ان حدوده تلامس وتتصل بسبعة دول افريقية .
- ٥ - مرة اخرى تبرز في ظروف عصرنا حيوية وحسم تأمين الديمقراطية كضمانة اساسية لتحقيق اي منجزات اجتماعية جادة .



## ملحق بما سبق

كتب هذا الجزء من الكتاب الخاص بالميثاق الوطني في مطلع  
عام ١٩٧١ حينما كان الاتجاه الوطني العام هو العمل على تطور  
واستمرار الوضع الجديد وتحويله الى بعث جماهيري يسير  
الى السودان خطوات الى الامام وهذا الموقف يدحض اي ادعاء بان  
بالتقدميين او الشيوعيين قد حاولوا منذ البداية احتواء الوضع  
الجديد واخضاعه لهم . كان هذا الموقف واحدا من ابرز محاولات  
لرفع الحكم الجديد الى الامام وربطه بالشعب وجعله منطلقا وليس  
غاية في حد ذاته او مطية لمصلحة عابرة - وحينما كتبنا ذلك في  
بالتلك الايام لم نكن مغرقين في التفاؤل على غير اساس بل قلنا في  
الفصل السابق اننا «بكل تواضع وحذر نقدم هذه التجربة لاشقائنا  
وزملائنا في البلدان النامية» ولا بد ان نقف عند كلمة «حذر» المشار  
اليها . وفي رصدنا لتوقع ما يمكن ان تسفر عنه او تحققه هذه  
لتجربة قلنا بالحرف الواحد :  
«في قلب القارة الافريقية يمتد السودان ويمكن ان يصبح مثلا  
نجاح او فشل مثل هذه التجربة» . وقلنا ايضا في ختام الفصل  
لسابق من هذا الكتاب ما هو نصه بالآتي :  
«مرة اخرى تبرز في ظروف عصرنا حيوية وحسم تأمين  
لديمقراطية كضمانة اساسية لتحقيق اي منجزات اجتماعية  
جادة» .



ولكن ماذا كان مصر تجربة الميثاق الوطني ؟

في جو من التفاؤل سارت أعمال هذه الهيئة وبصورة جارية  
باشرت العناصر المكونة لها أعمالهم وبذلوا في ذلك جهدا شاقا  
ومخلصا وتجاوبت الحكومة معها وقال اللواء جعفر النميري : «النشأ  
اضع هذا الميثاق امانة في عنق اعضاء لجننتكم وامانة بين ايدي  
الشعب بكل قواه العاملة ومنظماته الديمقراطية والنقابية وكان  
جماهيرنا لمناقشته» .

ولكن ماذا حدث حينما اخذته تلك الهيئات الشعبية  
جادا وناقشته بحرية وارادة ؟ تنكرت الجماعة العسكرية لهيئة  
الاتجاه وضاعت به ذرعا ومنعت اذاعة اعمال الجلسات من منابر  
الاعلام الرسمية من اذاعة وتلفزيون بعد ان كانت قد وضعت في  
بادى الامر تلك الوسائل لنشر وتعميق رسالة «الميثاق الوطني»  
حدث هذا لاصطدام الارادة الشعبية الحقيقية بتصورات  
وارادة حفنة صغيرة من العسكريين الذين كانوا يتصورون ان  
ارادتهم يتمثل فيها كل شيء ولا تعلو معها او فوقها اي ارادة ..  
وحينما اصطدمت تصورات وخيالات قسم من البورجوازية  
الصغيرة مع الواقع الكبير الذي كانت هي في الحقيقة جزءا من  
ولكنها لا تقبل ذلك بل تتخيل انها كل الواقع وكل الارادة وال  
شيء قبلها او بعدها ، قيل كلام كثير حول ممارسة او فشل  
هيئة الميثاق الوطني ولكن اغفل كثير من هؤلاء الذين قالوا الطبقية  
الطبقية لمن اثاروا المشاكل العقيمة والذين وضعوا العقبات .  
المهم ان هيئة الميثاق الوطني التي اعطتها صلاحياتها حكومة  
النميري قد باشرت عملها في حدود تلك الصلاحيات ولانها كانت  
تباشر عملا مسئولولا كبيرا يتجاوز مصلحة فئة قليلة قفزت الى  
السلطة في مغامرة حدث اصطدام بين الجزء الصغير والكل لان  
الجزء لا يمتلكه لجهاز السلطة كان يتصور خطأ انه هو الكل وانه  
الارادة التي لا تعلو من فوقها او معها ارادة حتى اذا سمح لها  
بوضع ممتاز في المجتمع .... ولكن اما كل شيء او نحطم المعبد



فوق رؤوس من اقاموه .  
مهم تماما ان تؤكد في هذا الموقف وان نشير الى ان الشيوعيين  
لم يكونوا اغلبية او شبه اغلبية من بين عضوية لجنة الميثاق وتدل  
«انني على ذلك قائمة اعضاء تلك اللجنة التي كانت تتمثل فيها كل  
ايدي الاتجاهات ومن بينهم البورجوازية الوطنية والعسكريين الذين لا  
يؤمنون او يعتنقون الشيوعية وكان من بينهم مجموعة من الاعضاء  
لا تنتمي لهيئات سياسية باعتبارهم «مستقلين» . . . . . نعم كل  
اتجاهات كانت موجودة ما عدا اقصى اليمين وزعماء الرجعية  
السودانية الذين تتناقض مصالحهم ووجودهم مع مصالح ووجود  
غالبية الشعب السوداني .

في ثم ختمت لجنة الميثاق الوطني وانتهت اعمالها باقرار ذلك  
الميثاق ولم تعدل من اتجاهه الوطني العام او من منطلقاته الرئيسية  
اتت اضافت اليها وعدلت اجزاء منه ليصبح اكثر تجاوبا مع الاماني  
ان والتطلعات الوطنية المشروعة ولا ننسى في هذا المقام ان مشروع  
الميثاق كان اصلا قد قدم من جهاز السلطة التي كان على رأسها  
اللواء النميري ولكن حدث ذلك حينما كانت تلك السلطة ما زالت  
تحاول ان تبدو مستمدة من الارادة الشعبية وقبل ان تتجه نحو  
اليمين وقبل ان تكون تسلطا وليس سلطة وقبل ان تنقلب الى  
كتاتورية واضحة تصدر كل الحريات وتبيد من اختلفوا معها  
جسديا وتفرض ارادة شريحة من المجتمع على كل المجتمع . فماذا  
حدث بعد ان فرغت لجنة الميثاق من اعمالها ؟

استقبل ذلك برفض وتجاهل تام من جانب القائمين على  
سلطة الحكم وانقلبوا على ما سبق ان قالوه عن «ابداء الراي فيه  
كل قدرة الثوريين وبكل حرية» . (من خطاب النميري الافتتاحي  
توجيه اعمال اللجنة في ٢ رمضان ١٣٩٠ هـ الموافق لاول نوفمبر  
من عام ١٩٧٠) . بالطبع قد اجهضت تلك التجربة الفريدة التي كان  
توقع ان تكون مثالا طيبا لبلدان اخرى من المنطقة العربية او على  
طاق العالم الافريقي - حدث هذا قبل المذبحة التي اعادت النميري



الى السلطة بعون من الخارج وقبل ان يحدث الصدام الدموي  
الشيوعيين وكان ذلك من ابرز الدلائل على انحدار النظام وتنكر  
لكل الافكار والاتجاهات التي جاء بها في مبدأ الامر .  
بعد واد وقتل تلك التجربة يقوم الان في السودان ما يسمى  
بالاتحاد الاشتراكي السوداني وليس عيبه الاساسي انه جاء باسم  
التنظيم السياسي الواحد في مصر ولكن عيبه الرئيسي انه جاء  
ليعيد كل مساوئ التجربة المصرية في فترة عدم نضوجها وليس  
من الالف ويففل حتى انتقادات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر  
لتكوين الاتحاد الاشتراكي ومحاولات الرئيس انور السادات لاصلاحها  
وضع ذلك الاتحاد ، وقبل كل هذا فما كان صالحا في مصر حتى لا  
اذا افترضنا صلاحيته من مبدأ الامر فان هذا لا يعني حتما انه  
يمكن ان يكون مفيدا ومناسبا وصالحا للسودان لاختلاف الظروف  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدين وان كانت تجمعها  
بينهما صلات حميمة صادقة وكفاح مشترك جاد ضد الاستعمار  
واسرائيل ومن اجل التقدم والحرية والاشتراكية .

واذا كنا قد سبق ان قلنا في الفصل الذي تقدم هذا الي  
«الميثاق الوطني لم يكن بعيدا عن نتائج النضال الوطني في مراحل  
سابقة بل كان فعلا امتدادا واستمرارا لها» . الا ان «الاتحاد  
الاشتراكي» الذي فرض الان على المجتمع السوداني قد جاء انقطاعا  
وانفصاما لكل نضال الشعب السوداني ومعاديا ومتنكرا له . ولا  
يمكن ان يحدث اي تقدم في جو التنكر والانكار لكل المنجزات  
السابقة بل تتخذ تلك المنجزات منطلقا لبعث جديد . وليس  
العكس من ذلك حينما يحاول عهد النميري ان يقيم شيئا من لاشيء  
مسقطا ومتجاهلا لكل نضال الشعب السوداني الطويل .  
في هذه الايام فرض على الشعب السوداني ما يعرف باسم  
«الاتحاد الاشتراكي السوداني» وهو لا يمثل اتحادا لاي شيء ولا  
يشبه الشعب السوداني باي صورة من الصور . جاء هذا التشكيل  
مائة في المائة معيناً من السلطة بامر لا باختيار حتى ان تصبح



وي . وتنكر هذا التكوين الهزيل من قبل السلطة الحاكمة ولا يملك سوى ان يكون صوت سيده . التعيين من جانب السلطة هو كل شيء اما ان ينتخب من جانب الناس الذين تدعي تمثيلهم باي قدر فهذا باسم «محظور» تماما .

هذا الشعب السوداني لم يكن خصيا او مفقود الارادة فرغم ليبدأ كل المواقف التي فرضت عليه في ايام الاستعمار البريطاني المباشر ناصراً قد استطاع ايضا ان يفرض انتخاب وليس تعيين اعضاء المجالس سلاح البلدية في المدن الرئيسية منذ عام ١٩٤٦ . ولم يكن الغرض من حتى ذلك من الجانب الشعبي سوى ابراز الارادة الشعبية لان تلك انه المجالس البلدية في تلك الايام ما كانت تملك اي سلطات ولكن وفاء كيد الارادة الشعبية كان هو المهم وفاز في تلك الانتخابات مع البلدية التيار الوطني بصورة كاسحة رغم وجود الحكم الاستعماري مارالباشر .

وفي شتاء عام ١٩٥٣ استطاع الشعب السوداني ان ينتخب ارضا في منافسة على نطاق القطر كله برلمانا لكل البلاد فلماذا وكيف بل اصبح عاجزا او قاصرا عن هذا في عام ١٩٧٢ ؟ ويجيء «الاتحاد الاشتراكي» كله معينا من قبل السلطة وهذا لا يحتاج لتعليق . ولن يكون ممثلا لأحد سوى الحاكمين الذين لا عينوه ولم يسمحوا بأي قدر من الحرية .

لا يبدأ شعب من منطقة الصفر ولا يسير الناس قدما الا بالتكازا واعتمادا على ما سبق ان انجزوه من مراحل . اخيرا فان كل الهيئات الوطنية كاتحاد العمال والموظفين اتحاد الشباب والاتحاد النسائي واتحاد المزارعين وحتى الجمعيات الادبية ... كل هذه الهيئات قد حلت اولا . ثم جاءت مجزرة يوليو ١٩٧١ وعلى انقاض كل هذا اقيم ما يسمى بالاتحاد الاشتراكي في هذه الايام .



## الشيوعيون السودانيون والوحدة العربية

في هذه المرحلة من مراحل الثورة العربية نستطيع ان نقول اننا قد اخترنا فكريا وعملا كثيرا من الافكار السياسية والمبادئ النظرية وعرفنا من خلال انظمة الحكم المختلفة في البلدان العربية مميزات تطبيق كثير من الاتجاهات السياسية ان سلبا او ايجابيا وخرجنا بذلك بمحصلة من الافكار النظرية والتطبيقات العملية فاعيد التجارب التي ينبغي ان نطرحها على فكرنا وعملنا في هذه الظروف التي نمر بها الان - وهذا مهم تماما في هذه الايام بعين ان تبين لنا حتى اللحظة فشل كثير من الاتجاهات والممارسات التي اتخذت وبشر لها في مجال التصدي للعدوان الصهيوني واحتلال اراضي العربية . ومهم هذا ايضا وحاسم حينما نعيد حسابنا ونتحسس مواقعنا لرسم خطة او خطط المستقبل القريب والبعيد وضروري ومهم تماما ان نستعرض ونناقش كل تلك التجارب السابقة . ولا بد من رصد وغريلة كل تجاربنا حينما نتحدث عن الوحدة العربية او عن تجميع القوى الثورية العربية في جهة واحدة . واحب ان اكون اكثر تحديدا فأقول اننا من بين مهام اخرى مطالبون الان باجراء حساب الربح والخسارة بالنسبة لنا نسميه بالانظمة التقدمية في المنطقة العربية وتحديد ما نعنيه بالضبط بهذه التسمية وهذا التصنيف . وقد لا اكون قد اتيت بجديد هنا فما اكثر من يتفقون معي في مناقشة هذه الاوضاع



التي تمر هي نفسها بمرحلة ازمة وليس بمرحلة تقدم وانتصارات جديدة . لقد اهتزت كثيرا بل فشلت بصورة واضحة كثير من المسلمات والتصورات التي كان بعضنا يعيش عليها ومن الامانة والخير ان نسلم بهذا قبل ان تتجاوزنا الاحداث وكل القوى التقدمية مدعوة الان لان تحدد موقفها بصراحة من كثير من الامور التي سبقت الاشارة اليها واكثر منها .

ان القوى الثورية في بلد كالسودان مطالبة مثل غيرها بان تقدم فكرها ونتائج ممارستها باعتبارها جزءا من فصائل الثورة العربية ومن الخير لها ايضا ان تفعل ذلك لانه لاسباب لا يتسع المجال لعرضها هنا قد غابت كثيرا عن الثوريين العرب مواقف بيرومواقع الثوريين السودانيين لان زملاءهم الآخرين في الساحة العربية الواسعة لا يجدون وسيلة للتعرف على ظروف ونضال رفاقهم في القطر السوداني لأن اصحاب هذه التجربة لسبب او لآخر لم يقدموها لاقرب الناس اليهم او لم يستطيعوا ان يفعلوا ذلك كما يجب ان يكون لسبب او آخر . ومن بين محاولات اخرى رجو في هذا الحديث ان تقدم كيف يتصور التقدميون السودانيون وينظرون الى قضية الوحدة العربية . واذا كان هذا ليس بالموضوع الجديد على القوى التقدمية العربية بشكل عام الا ان موقف التقدميين السودانيين لم يسبق ان قدم بصورة تجعله واضحا معلوما ويضاف الى هذا ان حملة يوليو ١٩٧١ ضد الحزب الشيوعي السوداني والقوى التقدمية الاخرى التي قامت بها حكومة لواء جعفر النميري كانت تلصق بهم تهمة كثيرة كان من بينها انهم عادون للوحدة العربية فالى اي مدى يصح مثل هذا القول ؟ اخيرا فان قضية الوحدة العربية لا يمكن ان تؤخذ بعيدا عن جري احداث الازمة العميقة التي يعيش فيها العالم العربي اليوم التي تطالب فيها كل القوى التقدمية العربية بان تقدم تجاربها تحدد موقفها اذا كنا نريد ان نخرج بشيء ايجابي نتسلح به حقا حوض معارك الايام المقبلة .



إذا كان ما سنقدمه هنا يتعلق أكثره بالحزب الشيوعي السوداني فلا يرجع هذا فقط إلى أن كاتب هذه السطور ماركس للكتلة إلا الفكر ولكن يعود ذلك إلى أن الحزب الشيوعي السوداني كان زال هو القوة التقدمية الرئيسية في السودان ويكفي دليلاً ذلك أن كل هجمات القوى الرجعية في داخل السودان أو من خارجها كانت تضع لها هدفا دائما هو القضاء أولا على الحزب الشيوعي السوداني كمقدمة لا بد منها للقضاء نهائيا على التقدمية في السودان بصرف النظر عن فشلها أو نجاحها في تلك هذا المسمى بعد ذلك .

ثم الشيوعيون السودانيون عملاء ومعادون للوحدة العربية أخرى مدى صحة هذا الاتهام ؟ ويلاحظ أن هذا القول قد أطلق على موقف عموميته فقط أثناء الحملة ضد الحزب في يوليو ١٩٧١ رغم الرابع الحزب الشيوعي السوداني قد أكمل أكثر من ربع قرن على وجود المرحلة وكان طوال تلك المرحلة يقابل من معارضييه وأعدائه بمختلف من حركات الاتهامات ولكن لم يكن من بينها في السابق مثل هذا القول . « ١ » ما هي المسألة بالضبط ؟

نبدأ بوثائق الحزب ومواقفه الرسمية المعتمدة والتي سبق لسودا الاتهام الأخير بمرحلة طويلة .

بعد استقلال السودان (يناير ١٩٥٦) بأشهر قليلة كانت تجر حركة في الساحة العربية أحداث معينة رأى الحزب الشيوعي السوداني « ٢ » أن يوجه بسببها رسالة إلى رئيس أول حكومة سودانية مستقفة جاء فيها :

« أن استجابة الحكومة الراهنة لهذه المصالح الوطنية يتوقف على مدى كفاح شعبنا ضد التيارات الرجعية التي تعمل في داخل الثورة والتي تحاول أن تقف ضد مصالح شعبنا بعرقلة الخطوة الأساسية جزت الكبيرة التي تفتح طريق التطور والنمو لشعبنا وهي انضمامها »



للكتلة الاستقلالية في الجامعة العربية كتلة مصر وسوريا» .  
(اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني)  
٢٢ يوليو ١٩٥٦

من الضروري ان ينظر لهذا الموقف من خلال ظروفه التاريخية ومن خلال احداث تلك الايام في المنطقة العربية وعبء ظروف السودان الخاصة ولكنه يكفي لتلمس الاتجاه نحو المنطقة العربية في تلك الظروف وما كان يجري فيها من تطورات . ويرجع هذا الموقف الى عام ١٩٥٦ .

ثم تتطور الاحداث وتمر الاعوام وتعبث الثورة العربية مراحل أخرى وتصبح قضية الوحدة شيئاً أساسياً لا بد ان يحدد منه موقف واضح صريح متكامل . وفي اكتوبر ١٩٦٧ انعقد المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني ويقر دستور الحزب في هذه المرحلة وهو الدستور الذي ما زال يعمل به ويحدد الحزب موقفه من حركة التحرر في الوطن العربي بالآتي :

« ١ - نمت بين شعبنا حركة يتسع نطاقها كل يوم تدفع بقدرات شعبنا وتفجر طاقاته كجزء من الثورة العربية ومن خلال كل الاحداث الكبرى ظهر بما لا يدع مجالا للشك ان الشعب السوداني يضع مصيره في اطار حركة الشعوب العربية المعادية للاستعمار الحديث والقديم ويواجه جميع القضايا التي تطرح امام حركة البعث العربي الجديد .

« ٢ - ان الحزب الشيوعي السوداني خلال هذه الحركة المعقدة وقف بثبات مدافعا عن ارتباط شعبنا بالثورة العربية منطلقا من صالح شعبنا الحقيقية . ويمكن القول بان راية البعث العربي تنفي السودان بعد مرحلة الاستقلال قد تسلمتها قوى الجماهير الثورية وانتقلت من حيز القيادات البورجوازية التقليدية التي جرت عن السير في هذا الطريق .

« ٣ - ان قضية الوحدة العربية تجد قبولا لدى شعبنا يتسع نطاقه كل يوم وهذه الوحدة تقوم على اسس حديثة قوامها



الاشتراكية والتقدم . والشعوب العربية المتحررة من النفـ<sup>ة</sup>  
الاستعماري والمستكملة لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التـ<sup>ة</sup>  
تفتح آفاق التطور الاشتراكي بحاجة موضوعية الى الاتحاد بأشـ<sup>ة</sup>  
المختلفة » .

ثم بعد عام ١٩٦٧ الذي اقر فيه برنامج عمل الحزب الشيوعي  
السوداني بشكله العام تجري احداث اخرى في المنطقة العربية  
وتقوم في البلاد اوضاع جديدة بعد الخامس والعشرين من مايو  
سنة ١٩٦٩ وبعد قليل يتغير الوضع في ليبيا باستيلاء معمر  
القذافي وزمرته على السلطة في ليبيا . ثم تتحرك الامور فـ<sup>ة</sup>  
اتجاه اتحاد ثلاثي او رباعي بين هذه البلدان ولكن نظرة الشيوعيين  
السودانيين نحو الاتحاد او الوحدة العربية بشكل عام لم تتفشـ<sup>ة</sup>  
ولكن لا بد ان يتصدوا للشكل الجديد الذي طرحته الدوائـ<sup>ة</sup>  
الحاكمة في هذه البلدان . وفي الجزء الاخير من عام ١٩٧٠ اصدرها  
اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بيانا حول الاتحـ<sup>ة</sup>  
الثلاثي او الرباعي والذي كان السودان مدعوا للمشاركة فيه وكـ<sup>ة</sup>  
راي الشيوعيين السودانيين يتلخص في الآتي :

١ - ن ا الاتحاد الذي اعلن في القاهرة لا يكفل لاهداف الوحدة  
ان تتحقق ويحتوي على عناصر تضر بقضية الوحدة ضررا بليغا  
٢ - نحن نرى ان اعلان الاتحاد ذلك القرار البعيد الاثر علـ<sup>ة</sup>  
شعوب تلك الدول قد اتخذ دون استشارة اي من تلك الشعوب  
ناهيك عن موافقتها .

٣ - نحن نرى ان ذلك القرار قد اتخذ قبل نضج العوامل  
اللازمة لانجاحه سواء منها العوامل الموضوعية (انجاز التحولات  
الاجتماعية الثورية) او الذاتية وفي مقدمتها وحدة القوى الثورية  
من داخل كل بلد .

٤ - في مصر ما زالت بعض قضايا الثورة الاساسية تنتظـ<sup>ة</sup>  
الانجاز اما ليبيا فانها لم تتحرر من قبضة الاستغلال الاستعماري  
التمثل في شركات البترول ولم تنضج بعد الاتجاهات الاجتماعية



الثورة فيها مما يعكس تخلف الحركة الثورية هناك .  
٥ - بينما توجد في السودان حركة ديمقراطية منظمة اصيلة وعميقة الجذور تستمد من سند الجماهير لا نجد في ليبيا اية تنظيمات جماهيرية ونجد في مصر تنظيمات تسيطر عليها العناصر اليمينية والانتهازية التي وضعتها هناك اجهزة الدولة البيروقراطية .  
٦ - انا نرى ان المنطلقات الفكرية وراء اتفاق القاهرة تمثل فرضا لايدولوجية معينة لا يمكن ان تعبر عن مجموع الحركة الثورية في بلادنا .

٧ - ان وجود السودان طرفا في محور تتخذ اطرافه الاخرى موقفا معلنا ضد بعض النظم التقدمية العربية وضد بعض الفصائل الثورية العربية سيؤدي الى عزله عن تلك النظم والفصائل ويعوق مهمة التصدي للتصعيد المستمر من جانب الصهيونية والامبريالية .  
كما يعوق تلاحم كل قوى الثورة العربية بلا استثناء .

٨ - الاتجاه الى خلق تنظيمات شعبية متشابهة في كل بلد كى يضر ابلغ الضرر بكيان هذه التنظيمات وتطورها لان التنظيمات الشعبية في كل بلد انما تنبع من خصائصه وظروفه وتقاليد حدة الميزة ولا يمكن ان يكون للتنسيق هنا اي معنى سوى التغول على هذه الخصائص وفرض صيغة واحدة تعمم على البلدان الثلاثة .

٩ - قد جاء في خطة العمل انشاء مجلس للأمن القومي ورغم ادراكنا لضرورة التنسيق بين الاجهزة العسكرية الا اننا لا بد ان نحذر من الطبيعة غير الديمقراطية لجهاز الدولة في مصر كما ننبه الى ان التنسيق مع (اجهزة الامن) المصرية يضر بحركة الثورة في السودان والتي في امكانها ان تسير في طريق ديمقراطي يستند على الجماهير الواسعة وليس على اجهزة القمع» .

« وفي ضوء كل هذه الملاحظات فأنا نرى ان اعلان قيام الاتحاد بين البلدان الثلاثة ستترتب عليه نتائج ضارة بتطور الثورة في بلادنا وبمستقبل الوحدة العربية» .  
كان هذا هو موقف الشيوعيين السودانيين في نوفمبر ١٩٧٠



حينما كانت تجري محاولات متعجلة مرتجلة لاقامة اتحاد بين  
والسودان وليبيا قبل انضمام سوريا لهذا الاتحاد وحينما  
الدوائر الحاكمة في السودان تسعى من جانبها للانضمام لهذا  
الاتحاد بصورة دستورية ولكن رغم بعض الاختلاف في تكوين  
الاتحاد بغياب السودان عنه حتى كتابة هذه السطور وبأنظر  
سوريا له بعد ذلك الا ان الأسس العامة والمحددة والتي اخذت  
الاعتبار كل جوانب القضية بشيء من التفصيل .... هم  
الملاحظات والاعتراضات ما زالت قائمة في تقدير الشيوخ  
السودانيين وهم يعتقدون ان حتى الاحداث القريبة والفترة  
الزمنية القصيرة التي اعقبت ذلك لم تستبعد هذه المخاطر بل  
قد اكدت صحتها . وهم في ذلك لا ينكرون او يتنكرون بل  
الوحدة العربية ولكن يضعون في الاعتبار الاول نوع ومحتوى  
وشكل تلك الوحدة او الاتحاد ويشيرون اسئلة هامة : وحدة  
ولمصلحة من ؟ الوحدة نعم ولكن كيف ومتى وعلى اي اساس  
وبغير الاقتناع التام بكل هذا وبغير العمل الجاد لتهيئة اسباب  
النجاح لكل هذا يصبح الاقدام على اتخاذ اي خطوة في هذا  
السبيل شيئا ضارا مرتجلا يهدم قضية الوحدة ولا يبنيه  
فالوحدة العربية اكبر من ان تكون هدفا لمناورات تتعلق بمرحلة  
موقوتة زائلة واكبر من ان تكون سنداً لزعامة او فئة من الناس  
ومن الخطأ والخطر الفادح اقحام اي تحرك قبل ان تنضج اسباب  
بقائه واستمراره ولا جدوى من تكرار تجارب سابقة ثبت فشل  
وكان يجب ان يستفاد من تلك التجارب والعبر .



## الرجعية السودانية تغتال تجربة فريدة

في المرحلة التاريخية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وبعد قيام المعسكر الاشتراكي استطاعت حركة التحرر الوطني في كل الحاء المعمورة ان تحقق انتصارات كثيرة وخاصة في قارتي افريقيا وآسيا . واذا كانت اغلب بلدان هاتين القارتين قد حققت استقلالها السياسي ولم تبق تحت حكم استعماري مباشر سوى اجزاء قليلة في قارة افريقيا الا ان مرحلة ما بعد الاستقلال قد جاءت ايضا بمشاكل متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية . من بين هذه القضايا الرئيسية كيان وحدود وصورة هذه البلدان الحديثة الاستقلال ، نتيجة لحكم الاستعمار الطويل واستغلاله لهذه البلدان والشعوب وخلق الزان من الحياة لا تتمثل فيها المصالح الكبرى للشعوب المعنية ... نتيجة لكل هذا واجهت هذه البلدان الحديثة الاستقلال مشاكل حادة تتعلق بكيانها كدول وامم فاصبح عليها ان تتغلب على كثير من الصعاب وان تتصدى لمسائل شائكة معقدة حتى تحافظ على استقلالها وتدعم وحدتها القومية وحتى تتهيأ الظروف للانطلاق نحو مزيد من الاستقرار والتقدم والاخذ بأسباب الحياة الحديثة ولارساء قواعد الديمقراطية . لعل اقرب مثل يقدمه لهذه القضايا المعقدة الازمة العالمية التي تفاقمت في شبه القارة الهندية في نهاية عام ١٩٧١ . عند استقلال الهند في عام ١٩٤٧ نشأت دولتا الهندستان والباكستان وقيل يومها



ان هذا الوضع السياسي هو افضل الحلول في مثل تلك الظروف  
التي اعقبت جلاء الحكم البريطاني . ثم اثبتت الحياة والممار  
بعد ذلك ان تقسيم الهند لم يكن بعد ذلك هو افضل الحلول بل  
كان يحمل منذ اعلان الاستقلال السياسي بذور المشاكل الحرة  
التي جاءت بعد ذلك والتي كان الاستعمار البريطاني هو واضر  
وخالق اسبابها .

واذا انتقلنا من القارة الاسيوية الى قارة افريقيا فاننا نرى  
ايضا نصطدم بعد اعلان الاستقلال بمشاكل تتعلق بكيان الدول  
الحديثة وحدتها ومستقبلها . واذا كان السودان قد حقق استقلاله  
في يناير ١٩٥٦ فانه قد ظل منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا  
يعاني من المشكلة الحادة التي سبقت الاشارة اليها وان كانت  
قد اتخذت صورة اخرى حددتها ظروف السودان الخاصة  
حدث هنا ما عرف بمشكلة جنوب السودان التي اخرت تقدم  
القطر وددت فيه طاقات مادية على غير جدوى وسالت فيها  
كثيرة . وظلت المشكلة بغير حل بل انها قد ازدادت سوءا في  
الايام بنوع خاص . ولكن كيف نشأت هذه القضية ؟ المسؤ  
الاول عنها ايضا هذه المرة هو الاستعمار البريطاني الذي ظل ي  
البلاد لاكثر من نصف قرن . واذا كان الشعب السوداني يتكو  
بشكل عام من عنصرين عربي وزنجي افريقي فليس الى هذه الحقب  
الموضوعية تعود اسباب التمزق الذي يعانيه والمآسي التي فرضها  
عليه . كما هو معروف من تاريخ هذا البلد فان الاستعمار  
البريطاني عندما غزا البلاد في نهاية القرن التاسع عشر فانه ك  
قد استولى على بلد مستقل في افريقيا بمقاييس تلك الايام  
ظل الاستعمار البريطاني يحكم تلك البلاد بنفس حدودها السياسية  
والادارية التي كانت قائمة قبل الغزو البريطاني . ولكن الاستعم  
بعد ان تسنى له اخضاع كل البلاد لسيطرته اتخذ سياسات  
مختلفتين بالنسبة للجزء الشمالي من البلاد وبالنسبة للجزء  
الجنوبي منها . كانت المصالح الاقتصادية للاستعمار البريطاني



مركزة في المنطقة العربية الشمالية حيث تزرع مساحات واسعة من القطن وحيث نشأ سوق للمصنوعات والبضائع البريطانية .  
أما بالنسبة للجنوب الزنجي فقد اتخذت سياسة مغايرة لما يطبق في الشمال كانت تهدف أساسا لفصله عن بقية القطر استغلالا لاختلاف تكوين الشطرين العنصري وتعميق هذا الاختلاف حتى يظل الاستعمار قائما أطول فترة ممكنة . لم ينشأ اقتصاد موحد وطبقت في الجنوب أساليب لإدارة الحكم تختلف واساليب الإدارة في الشمال . كما نشأ نظامان للتعليم مختلفان وحتى المواصلات فقد اختلف لها أن تكون استمرارا لطرق المواصلات مع المستعمرات البريطانية السابقة ولم تكن امتدادا إلى الشمال لربط شطري القطر .

من هنا نستطيع أن نضع أيدينا على جذور المشكلة وأسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ثم جاء الاستقلال في عام ١٩٥٦ وتفجرت بعد ذلك كل أسباب الخلافات التي أخرجت تقدم البلاد وهددت وحدتها . وساعد على ذلك ممثلو البورجوازية السودانية الذين حكموا بعد الاستقلال والذين تجاهلوا اختلاف الظروف بين شطري القطر . فلم يقيموا وحدة البلاد على أساس من الاعتراف بالواقع وحاولوا فرض حكم مركزي لا يقيم وزنا لحق الجنوبيين في إدارة شؤون إقليمهم في إطار السودان واحد . بالطبع فشلت البورجوازية السودانية تماما في حل مشكلة الجنوب وفي مرحلة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ حدث انقلاب عسكري رجعي بقيادة الجنرال عبود وحاول هذا النظام الرجعي أن يحل المشكلة من طريق استخدام القوة وفشل أيضا هذا الحل كما ساعدت بعض القيادات الجنوبية الرجعية في تعقيد الإزمة .

لكن الدوائر التقدمية السودانية بقيادة الحزب الشيوعي السوداني ظلت تناضل لإيجاد الحل الديمقراطي والسلمي للقضية قبل أن ينال السودان استقلاله وكانت ترى أن ينال الجنوب حق الحكم الذاتي المحلي في إطار السودان الموحد - ووجد هذا الحل



قبولا عند الاوساط الديمقراطية في البلاد من عمال ومثقفين  
كما ايده بعض الجنوبيين وناضلوا من اجله . وعبر السنين  
صورة الحل الديمقراطي تأخذ شكلا اكثر تحديدا في نضال  
الشيوعيين السودانيين . في اكتوبر ١٩٦٧ انعقد مؤتمر  
الرابع الذي اقر برنامج الحزب الجديد وحول هذه القضية  
برنامج الشيوعيين السودانيين :

«ان وحدة السودان ليست قضية محلية بل ان لها اثرا  
بين حركتي التحرر الوطني العربية والافريقية . ومن هذه  
يجب ان تعالج هذه القضية على النحو التالي :

- ١ - سير البلاد في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية .
- ٢ - تحالف قوى الثورة السودانية في الشمال مع  
وقبائل جنوب البلاد على اساس ديمقراطي ومناهض للاستبداد  
بقيام حكم ذاتي في الجنوب تحت قيادة جنوبية ربطت مصالحة  
بهذا التحالف» .

كان هذا هو الحل الوحيد الصحيح ولو امكن البدء في تط  
في اي مرحلة لما نشأت حركة انفصالية في جنوب السودان  
لا يملك شيئا من مقومات دولة منفصلة ولما اريقت دماء كثيرة  
الخراب بذلك الجزء من البلاد ولما وجد الاستعمار الحديث وعم  
فرصة للتدخل في شؤون البلاد . ابعد من هذا فقد كان هذا  
نموذجا لمعالجة قضايا مشابهة نشأت في اكثر من قطر افريقي  
واسيوي ، لكن للأسف الشديد فقد رفضت مختلف الحكومات  
التي جاءت بعد الاستقلال هذا الحل الديمقراطي الذي كوا  
سيصبح دفعا قويا جادا لحركة التحرر الوطني في افريقيا .  
الوضع في الجنوب بغير حل حتى جاء انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩  
حينما استولى عدد من صفار ضباط الجيش السوداني على  
السلطة في البلاد . فكيف سارت الامور في جنوب السودان  
هذا التاريخ ؟

كان النظام الجديد يعتمد في بقاءه على القوات المسلحة



كان جزء منها يعسكر في المناطق الجنوبية منذ عدة اعوام للحفاظ على الامن المضطرب هناك وبفرض وضع حد لنشاط الانفصاليين المسلح وما يقومون به من تخريب . ويعيش هذا القسم من الجيش السوداني في ظروف قاسية . ولهذه الاسباب فقد كان الاسراع في حل مشكلة الجنوب امرا هاما من الناحية العسكرية والسياسية بالنسبة للسلطة الجديدة . وكما هو معروف فان مشكلة الجنوب كانت وما زالت من اصعب المسائل التي واجهت الشعب السوداني بعد ان حصل على استقلاله . لم تجد السلطة الجديدة والتي كان يجب عليها ان تقدم شيئا للجماهير لتكسب تأييدها ... لم تجد امامها سوى ان تعلن رسميا انها قد قبلت الحل الذي سبق ان طرحه الشيوعيون قبل سنوات وايدته كل القوى الديموقراطية المستنيرة في الشمال والجنوب . صدر بذلك بيان رسمي في يوم ٩ يونيو ١٩٦٩ اي بعد اسبوعين من استيلاء اللواء النميري وزمرته على السلطة . وجد ذلك البيان اوسع تأييد من جماهير الشعب السوداني ولاول مرة تؤيد الجماهير الجنوبية مشروعاً سياسياً لحل قضيتها بعد ان ظلت لاعوام طويلة ترفض كل ما يجيء من الشمال او تقابله بالرغبة والحذر على الاقل .

نتيجة لهذه السياسة الجديدة انشئت وزارة خاصة بالجنوب تولى ادارة شؤونها جوزيف قرنق احد ابناء الجنوب وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني وهو قائد سياسي يتمتع بثقة الجماهير في الشمال والجنوب . كما وضع برنامج اقتصادي ولجنة تخطيط خاصة بالجنوب . كما تقرر تدريب كادر خاص لتولي مسئوليات الادارة في المنطقة . بجانب هذا فقد خصصت ميزانية خاصة للمنطقة الجنوبية .

يبدو ان كل الظروف قد تهيأت لخلق نظام ديمقراطي تجد فيه مشكلة جنوب السودان المزمنة حلها الصحيح . ولكن لم يحدث شيء من هذا فلم ينقض اكثر من عامين على بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ حتى عادت الامور الى سوئها القديم وانقلب كل شيء رأساً



على عقب . الهدوء النسبي الذي كان قد ساد المنطقة قد  
الان وتجدد الصدام بين قوات الجيش السوداني وجماعات  
الانفصاليين المسلحة والسكان الذين كانوا قد اخذوا يعودون مع  
البلدان الافريقية التي سبق ان فروا اليها في الاعوام الماضية  
هؤلاء قد اخذوا يفرون من جديد . كل الدلائل تشير الى محال  
جديدة لمعالجة المشكلة عن طريق القوة تماما كما حدث في  
الجنرال عبود قبل ثورة اكتوبر ١٩٦٤ مع فارق واحد فقط  
اسوأ التوقعات تتحقق الان على يد الجنرال نميري . فلماذا  
هذا التطور الى اسوأ وما هي اسباب هذه الردة ؟

اذا قلنا ان المذبحة التي قام بها النميري في يوليو ١٩٧١  
قيادة حزب الشيوعي والضباط الوطنيين في الجيش السوداني  
هي السبب الرئيسي لتردي احوال الجنوب لكان ذلك جوابا  
على هذا السؤال . حين يكون العداء للشيوعية هو  
للحاکمين في اي بلد فان كل انواع الجرائم ترتكب في  
الشيوعيين وغير الشيوعيين . عندما علق قادة الحزب الشيوعي  
في المشانق وحينما اعدم الضباط الوطنيون رميا بالرصاص  
قضية سكان جنوب السودان وتجربة افريقية فريدة كانت  
قد اجهز عليها وحكم عليها بالاعدام . في اعقاب احداث يوليو  
الدائمة كتبت جريدة التايمز (١٦-١٠-١٩٧١) تقول :  
«عين اللواء النميري ثلاثة جنوبيين ليكونوا حكاما للمديرية  
الجنوبية الثلاثة من بينهم هيلاري لوقالي الذي له وزن  
الانفصاليين الجنوبيين كما اطلق سراح كليمنت امبورو الذي  
معتقلا وهو خصم سياسي لجوزيف قرنق وزير شؤون الجيش  
السابق الذي شنع في اعقاب يوليو رغم وجود دلائل قوية  
الى انه لم يكن له دور في التحضير للانقلاب» (المقصود بالانقلاب  
هنا هو حركة ١٩ يوليو ٧١ التي اقست النميري عن السلطة  
ثلاثة ايام) .

ان الخبر الذي نشرته التايمز البريطانية يشير الى حقيقة



أصبحنا أولاهما هي ان حكومة نميري عادت الى سياسة التعاون  
مع واستخدام الشخصيات الجنوبية الانتهازية وذات الميول  
النشاط الانفصالي تماما كما فعلت حكومات الاحزاب  
ليبرالية وبعد ان ثبت تماما فشل هذه السياسة عبر السنين .  
لما يشير الخبر الى اغتيال الزعيم الجنوبي جوزيف قرنق لا لسبب  
بوي انه كان من قادة الحزب الشيوعي . لعل في هذا ما يكشف  
ن نوعية السياسة التي يجري تطبيقها في جنوب السودان الان .  
بعد ان تحولت حكومة النميري الى عهد رجعي دموي معاد  
لديمقراطية حدثت تطورات كثيرة سيئة اثرت تماما على تقدم  
بلاد بصورة عامة واضرت بقضية الجنوب بنوع خاص . نتيجة  
ة عهد النميري حلت وحوربت كل التنظيمات الديمقراطية  
الشعبية كاتحاد عمال السودان والاتحاد النسائي واتحاد الشباب  
سوداني وغيرها من التنظيمات . بالقضاء على هذه الهيئات  
لجماهيرية الواسعة ذات الخبرة الطويلة اصيب تقدم الجنوب  
اجتماعي بضربة قاصمة بعد ان نشطت هذه الهيئات في تنظيم  
جنوبيين في نقابات وهيئات نسائية واتحاد لشباب الجنوبيين .  
انت هذه الهيئات جسورا هامة لخلق التعاون الجاد المثمر بين  
طري القطر وتدعيم وحدته وعاملا هاما في ازالة اسباب الفارقة  
الخصام الطويل الاملد . فاذا اضفنا لكل ما سبق تدهور الوضع  
لاقتصادي في البلاد بشكل عام فان الصورة تكتمل حينما ندرك  
ن التنمية والتخطيط الاقتصادي في الجنوب ستكون عاجزة عن  
لبية الحاجات الملحة والضرورية - لكل ما تقدم ذكره فان الرجعية  
سودانية تكون قد اغتالت تجربة هامة وفريدة .



## الثورة الوطنية الديمقراطية

قرأت بسرور واهتمام كبير ما كتبه « ابو عزة » في العدد (١٢٩) من مجلة «الهدف» المناضلة عن «انتكاسة الثورة الوطنية الديمقراطية بالسودان» وكان المقال خلفية جيدة لاحداث السوء الدامية في يوليو ١٩٧١ ، وكان شيئا ضروريا ان تقدم مثل المعلومات وتبرز هذه الحقائق ليس فقط لفهم ما حدث في الماضي ولكن ايضا لفهم وتقييم ما يحدث في السودان وما به من مراحل قادمة في الثورة السودانية . وباعتبار ان السوء جزء من المنطقة العربية وباعتبار ان الثوريين السودانيين جزء من فصول الثورة العربية فانه يصبح لازما وضروريا ان تفهم وتنتقد احداث ذلك البلد بصورة جادة من قبل كل المناضلين السودانيين لاستخلاص بعض النتائج الملحة والتي ايضا تتجاوز اهمية وحيويتها نطاق ذلك البلد وحده .

نقول هذا رغم ان بعض وقائع واحداث يوليو في السودان ليست كلها معروفة تماما ، وهناك اكثر من سؤال ما زال يفتقر لجواب ولكن هذا لا يمنع باي قدر من مناقشة الاتجاه والظواهر التي برزت ، والوقائع التي اصبحت جزءا من التاريخ كمواطن سوداني يهمني كثيرا ان اتابع هذه المناقشة فتحت لها «الهدف» صفحاتها كواحد من واجباتها بالنسبة للثورة العربية فقرأت مقال الاستاذ عبد الامير الركابي في العدد



(١٢٥) فشكرا له مرة اخرى لان اهتمامه بهذه القضية قد اتاح لي ان اشارك في هذا النقاش الجاد ، لان الحقيقة وحدها تهمنا في المكان الاول ولان مستقبل ومنجزات الثورة العربية هي واجبنا الاول . ومن هذا المنطلق احب ان اقدم بعض الملاحظات على مقال الاستاذ عبد الامير الركابي ، وهي ملاحظات تتعلق بالظروف الحقيقية التي تحيط فعلا بالوضع في السودان ، وبغير ان تكون لدينا حقائق هذه الظروف تماما فليس مستبعدا بل محتملا اكثر ان تنتهي الى نتائج غير صحيحة وتصورات بعيدة عن طبيعة وملابسات المرحلة تؤدي الى خطأ في التقدير يمكن ان تبني عليه اخطاء اكبر في ممارسة العمل الثوري ، وكيف يتصور الصديق الاستاذ الركابي ما حدث في السودان مؤخرا ؟ وعلى اي مرحلة من مراحل الثورة يؤسس تقديراته ؟ لمعرفة هذا نأخذ مقاطع هامة من حديثه انبنت عليها بعض النتائج التي انتهى اليها - ففي حديثه يقول بالآتي :

«الانتفاضة السودانية في ١٩ تموز ١٩٧١ تستحق على اعتبارها واحدة من ابرز التجارب الثورية لطبقتنا العاملة العربية المزيد من البحث والدراسة على شرط الا تففل محاولات التقييم والبحث هذه المميزات التالية التي تطبع الانتفاضة السودانية : اولا كونها قد وضعت امام اعيننا ولاول مرة في تاريخ العربي احتمالية انتصار الطبقة العاملة وحركتها الثورية وهذا حدث من الاهمية بمكان ، ليس بالنسبة لحركة التحرر والثورة العربية فحسب بل ولحركة التحرر والثورية الاشتراكية في العالم اجمع» .

حول هذا التقييم بهذا المستوى المحلي والعربي والعالمي يختلف مع تصور كاتب المقال ، وبالطبع فان هذا ينسحب على النتائج التي خلص اليها ، مسترشدين في ذلك بعلم الثورة وبالواقع السوداني من جهة اخرى .

فماذا حدث بالضبط في التاسع عشر من يوليو ١٩٧١ ؟ استولى جزء من الجيش السوداني على السلطة في البلاد



باقصاء اللواء جعفر النميري عن الحكم لمدة ثلاثة ايام في محاولة  
لتصحيح الاوضاع التي تدهورت في البلاد على يد اللواء النميري  
وزمرته والمحيطين به ، وتزعم هذه الحركة ثلاثة من الضباط  
الوطنيين الذين كانوا من قبل زملاء للنميري في حركة ٢٥  
١٩٦٩ ثم ابعدوا بعد ان تحولت حركة النميري نحو اليمين ،  
وجد تحرك ١٩ يوليو تأييدا واسعا من الجماهير السودانية التي  
فقدت ثقتها وسحبت تأييدها لحكم اللواء النميري وسبق  
صدام مع الحزب الشيوعي السوداني والقوى التقدمية بشكل  
حول مصالح البلاد العليا ، وحول السياسة الداخلية والخارجية  
خاصة بعد ان وضع الاتجاه اليميني في مختلف اشكاله ومظاهره  
وكان الامل ان تصحح الاوضاع الخاطئة وان تتجه سلطة الحكم  
بجد وبمشاركة فعالة من الجماهير السودانية وقواه الثورية  
رأسها الحزب الشيوعي السوداني وما حدث بعد ذلك قد اصاب  
معروفا تماما . ولو كان قد قدر لانتفاضة ١٩ يوليو ان تستمر  
لكانت قد ساعدت كثيرا في انجاز مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية  
وبالطبع كانت ستترك اثرا ايجابيا واضح المعالم في حركة الثورة  
العربية خاصة بعد هجمات اليمين في اكثر من مكان وبعدها  
«سقوط» انظمة البورجوازية الصغيرة وبداية انحيازها للملح  
ضد حركة الثورة وفصائلها المقاتلة» كما يعبر عن ذلك الاس  
الركابي .

واعتمادا على هذا التقييم نكون قد حملنا الامور اكثر ما تح  
طبيعتها اذا كنا نتصور انها كانت «ثورة للطبقة العاملة العربية  
انها وضعت احتمالية انتصار الطبقة العاملة العربية لأول مرة  
التاريخ . . ولكن يمكن القول بان انتصار تلك الحركة بالموا  
التي سبق ان اشرنا اليها كان بالتأكيد سيهيء اطياف الظ  
لنضال الحركة الثورية في السودان وانجاز المهام الوطنية  
الديمقراطية مما سيفتح الطريق واسعا امام امكانيات انت  
الثورة البروليتارية في السودان ، وبغير هذا الفهم المحدد لما



يمكن ان نذهب وان نصل الى نتائج غير صحيحة تماما . وان كان هذا لا يعني باي قدر من التقليل من حركة ١٩ يوليو وما كان يمكن تحقيقه من منجزات .

بعد هذا ننتقل الى ذلك الجزء من مقال الاستاذ عبد الامير الكاظمي الذي يتحدث فيه عن دور الشيوعيين السودانيين ومسؤوليتهم عما حدث وموقفهم منه ، وأحب قبل هذا ان اؤكد له ان الشيوعيين السودانيين يرحبون بل يشاركون في مناقشة هذه القضية ويتقبلون ما قد يوجه اليهم من نقد بكل اخلاص الثوريين .

مهم ان نبدأ من موقف الشيوعيين من حركة ٢٥ مايو بقيادة جعفر النميري والتي جاءت حركة ١٩ يوليو كمحاولة لتصحيح مسارها ولعل هذا يجعل الصورة اكثر وضوحا :

بالطبع لم تكن تلك الحركة ثورة باي من معاني الثورة اخذنا ، ولعل سيرتها بعد ذلك وموقفها اليوم يعني كثيرا عن الافاضة في تحليل طبيعتها ، فهي ليست اكثر من نظم البرجوازية الصغيرة العسكرية ومغامراتها المعروفة بقدر كاف الان . هذا بشكل عام ولكن ما هي الظروف الخاصة بالسودان في تلك الايام وماذا كان موقف الشيوعيين من تلك الحركة ؟

يعود بنا ذلك الى ما قبل مايو ٢٥ ، حينما اتصل جعفر النميري في نطاق ضيق بقيادة الحزب الشيوعي السوداني ليخطر بها انه وجماعة «الضباط الاحرار» يسعون للاستيلاء على السلطة ويطلبون تأييد الحزب ومساندته ، وكان موقف ذلك الجزء المسؤول من قيادة الحزب الذي تم الاتصال به انها لم تعط موافقتها على تلك الحركة بالصورة التي قدمت بها ، بل كانت تضع في اعتبارها طبيعة مثل هذه الانظمة ورفضت ان تتحمل تاريخيا مسؤولية مثل هذه الحركة . ولكنها كطليعة الشعب السوداني المسؤولة لم تكتف بالرفض بل اوضحت ان الظروف لم تكن مكتملة للقيام حتى بمثل هذه الحركة اعتمادا على علم شامل بظروف البلاد في الداخل والخارج ولكن اذا اصر مدبرو الحركة على المضي في تنظيمهم ،



وكانوا فعلا مصريين عليه بل متعجلين تماما ، فقد رأت قيادة الجيش التي جرى استشارتها في مثل تلك الظروف ان يربأ ذلك الجيش العسكري حتى يتم التحام اكثر بين الاتجاهات العسكرية الجيش التي كانت ساخطة على النظام ، وبين الحركة الجماهيرية التي كان قلبها وضميرها الحزب الشيوعي السوداني ، والحزب من جانبه ان يصعد من النضال الجماهيري ضد النظام حتى يصبح اسقاطه وشيكا وبقوة الحركة الشعبية في الاول .. ولكن النميري وزمرته لم يوافقوا على هذا . ولما استولوا على السلطة لم يجدوا ما يقدمونه للشعب برنامج الحزب الشيوعي يعلنونه كسياسة لهم في اول بيان لهم دار الاذاعة وتألفت وزارة اختاروا فيها عددا من الشيوعيين اعلن النظام الجديد انه يرفض الاوضاع التقليدية التي كانت من قبل ويسير صوب الاشتراكية .

كان هذا موقف الشيوعيين من حركة ٢٥ مايو ١٩٧١ وللا تاريخية ولنحاسب الشيوعيين السودانيين بموضوعية ولا بد ان نضع هذا الموقف المبدئي في كل حساباتنا . ثم استولت هذه الزمرة على السلطة عن طريق الانقلاب العسكرية فماذا كان موقف الشيوعيين السودانيين حينئذ لم يقفوا مكتوفي الايدي بل حللوا الوضع الجديد باعتراف انتفاضة للقسم العسكري من البرجوازية الصغيرة في البلاد واكدوا هذه الحقيقة التي ظلت وما زالت موقع صدام بينهم انقلاب جعفر النميري الذي يصر على انه قد قام بثورة !! كفت من فصائل الثورة العربية لم يكن امامهم سوى ان يتدخل بمسؤولية في توجيه الوضع القائم نحو اكثر المواقع وطنية وديمقراطية ، وفشلت هذه المحاولة ، وقبل انتفاضة ١٩ اتجه النظام نحو اليمين رغم كل جهود الشيوعيين التي واصبح واجبا وواردا العمل على معارضته ورفضه مبدئيا ، ومذابح يوليو لاعادة النميري الى الحكم هي الثمن الذي دفعه



الشيوعيون السودانيون في مقاومة استيلاء قسم من البرجوازية الصغيرة ، عسكري السمات ، على السلطة مستبعدا ومعاديا لحركة الجماهيرية .

لا اظني بحاجة اكثر من هذا للرد على مقال الاستاذ الركابي ، يبقى بعد ذلك قضية الثورة السودانية قابلة ومتقبلة للبحث والنقاش الجاد على اساس الارتكاز على معرفة الظروف في السودان في ذلك الموقف او هذا وفي هذه القضية او تلك . اما بالنسبة للواقع السوداني فيمكن القول انه في مرحلة الثورة الديمقراطية الوطنية بكل مدها وجزرها ولم تغير احداث يوليو ١٩٧١ او حركة النميري في ٢٥ مايو ١٩٦٩ من طبيعة هذه المرحلة وسيبقى نضال الحزب الشيوعي السوداني متواصلا رغم الهجمات وانتكاسات تلك الحركة او تلك .

واحب ان اختم حديثي بكلمات من كراسة اصدرها الحزب الشيوعي العراقي ، وجاءت الاشارة اليها في مقال الاستاذ الركابي: «ان الاحزاب الشيوعية لا تلبث ان تنهض من كبوتها مجددا مهما تعرضت لاشكال الاندحار والهزيمة فهي تستعيد قوتها وتتبوأ المراكز القيادية في الجبهات الامامية للنضال الثوري للشعوب وتنال مكانة مرموقة في الحركة الشيوعية العالمية» .

اعتقد ان الشيوعيين السودانيين يوافقون على هذا تماما .



## لم تحل مشكلة جنوب السودان

بعد ان كتبنا الفصل السابق عن احدى مشاكل الرئيس  
الرئيسية في هذه المرحلة جاءت الاخبار في الاسبوع الاول  
شهر اذار (مارس) ١٩٧٢ بان مؤتمرا قد عقد في اديس ابابا  
ممثلين لحكومة النميري وفريق من الانفصاليين من جنوب  
السودان كانوا يعيشون في الخارج . . . جاءت بان هؤلاء قد  
مؤتمرا في العاصمة الاثيوبية تحت رعاية (الامبراطور) هيلاسلا  
ووساطته وبعد ذلك توصلوا لحل مشكلة جنوب السودان  
الوثام محل الخصام وحفظت وحدة السودان وتدعمت واعتبر  
انجازا ضخما والقي اللواء جعفر محمد النميري بيانا رسميا  
ذلك قال فيه ان ما تم لم يكن انتصارا للسودان وحده  
لافريقيا كلها . واعقبت ذلك حملة تأييد واشادة بالاتفاق  
وسائل الاعلام الغربية من صحافة واذاعة وغيرها . وبعثت  
السودان وفود رسمية على مستوى الوزراء للبلدان العربية  
والافريقية تزف اليها تحقيق هذا الانجاز الكبير واعتبر يوم  
من اذار عطلة رسمية سنوية لتخليد هذه المناسبة الوطنية  
الرئيس انور السادات الى الخرطوم في هذه المناسبة للتهنئة  
على كل هذا المستوى كان لا بد ان نفهم ان هذه المشك  
الصعبة قد وجدت اخيرا حلها النهائي - لكن هل حدث هذا ف  
ما كان اسعدنا لو كان الجواب بنعم .



ولكن اين الحقيقة من خلال كل هذا الضباب ؟  
حدث هذا حينما بلغ نظام النميري مرحلة من الانحدار لم  
يلفها اي وضع آخر تولى الحكم في السودان بصورة لم تجعله  
موضع كراهية اجزاء من المجتمع السوداني بل انه انحدر اكثر  
فاصبح موضع احتقار وسخرية الاكثرين . ترنج النظام فقال  
بعض المعلقين السياسيين ان الدوائر الغربية بسبب هذا الموقف  
قد تدخلت في هذه المرحلة لتعطي النظام جرعة بقاء او محاولة  
بقاء عن طريق مشكلة الجنوب مع احتفاظها بكل الخيوط والتمن  
هو الاستمرار في الموقف الذي بلغ ذروته في تموز (يوليو) ١٩٧١  
- الشرط الاساسي هو الابتعاد التام عن الساحة العربية ونضالها  
وحاضرها وقضاياها - ولا اريد ان اعلق على هذا بل ان الواقع هنا  
فقط يفرض نفسه حينما اختفى السودان بعد تموز (يوليو ٧١) عن  
ساحة النضال العربي . نحب فقط بعد هذا ان تقدم بعض  
الملاحظات حول الاتفاق الاخير الذي قيل انه انهى مشكلة الجنوب  
الزمنة فهل حدث ذلك فعلا ؟

ما زلنا نعتقد - ما لم تثبت الايام القادمة خطأنا - ان كل ما  
قدمناه في الفصل السابق ما زال صحيحا لان الوضع العام في  
السودان ما زال بالصورة التي وصفناها ولا يمكن ان يفلح عهد  
رجعي في حل مثل تلك القضايا لكن بمناسبة ما طرأ بعد ذلك نحب  
ان نبدي الملاحظات الآتية :

- هل ما اعلن هو كل ما اتفق عليه ؟ هذا سؤال مشروع .
- الذين اشتركوا في مؤتمر حل المشكلة كانوا هم نفس  
الهيئات التي ظلت تمد الانفصاليين بالسلاح والمال ووسائل الدعاية  
وكان ذلك عملا معاديا للشعب السوداني . كان هناك مندوبون  
لهيئات غير رسمية من دول شمال اوروبا وغربها صلتها بالتمرد  
الانفصاليين معروفة وممثلون للاستعمار الحديث في المانيا  
الاتحادية وامريكا وبريطانيا في ثياب للكهنة والهيئات الكنسية .  
معنى هذا الاعتراف والتعامل مع جهات معادية جعلت الانفصاليين



اداة لهم - في عام ١٩٦٥ انعقد في الخرطوم (وليس في الخرطوم)  
السودان) مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب شارك فيه  
كل الاتجاهات السياسية السودانية في الشمال والجنوب وحضره مراقبون مشاركون من دول عربية (الجمهورية العربية المتحدة والجزائر) ومن حكومات افريقية : (اوغندا ، كينيا ، تنزانيا ، غانا ، نيجيريا) . ترأس المؤتمر مدير جامعة الخرطوم  
● في هذه المرة برزت حكومة اثيوبيا التي تعيش في القربى الوسطى او قبل ذلك .

● في هذه المرة تزعم مفاوضات المتمردين الجنرال لاقو عام ١٩٦٥ تزعمها سياسي جنوبي اسمه اقري جادين .  
● الحل الذي دقت له الطبول في هذه الايام ليس جديداً مسرح السياسة السودانية فقد اقترح منذ سنين بعيدة من جانب القوى التقدمية السودانية ان يكون في الجنوب حكم محلي اطار وحدة السودان وان تترك المسائل الرئيسية للحكومة المركزية وللشعب السوداني كله بجنوبه وشماله وان يشارك الجنوب بقدر حجمه وظروفه في الحكم المركزي وجرت ممارسات جزئية في الاتجاه على مستوى مجلس الوزراء وغيره قبل انقلاب النميري - ثم جاء قرار ٩-٥-٦٩ فقط ليؤكد ذلك - فهل اتى اتفاق اديس ابابا في اذار ١٩٧٢ بجديد ؟ الجواب على هذا سنشهدده خطاب اللواء النميري بعد اتفاق اديس ابابا عاصمة اثيوبيا - في ذلك الخطاب ما نصه :

«ان حجر الزاوية في هذا الاتفاق هو القانون الاساسي الذي ينظم الحكم الاقليمي في جنوب السودان وهو يحدد صورة الحكم الذاتي الاقليمي التي جاءت في اعلان ٩-٥-٦٩» .  
● نعود الى (الامبراطور) هيلاسلاسي فنقول ان في بلاد

قاعدة عسكرية امريكية ومحطة رادار في مؤخرة العالم العربي - ليس هذا وحده فحكومة اثيوبيا تفرض نفسها على شعب  
هو الشعب الارتريري الذي الحق بها بتآمر امريكي في هيئة



المتحدة في زمن سابق للتطورات العالمية والافريقية الحالية .  
يوجد الآن حركة ارترية مسلحة ضد طغيان الامبراطور المجلال  
الجغرافي والسياسي الوحيد لدعمها هو السودان . لاسرائيل قواعد  
ووضع سياسي مؤثر من داخل ومن خلال اثيوبيا .

● بعد الاعلان الواسع عن حل مشكلة جنوب السودان نشرت  
واذاعت وكالة رويتر خبرا من اديس ابابا في اليوم الثاني عشر من  
اذار (مارس) ١٩٧٢ جاء فيه ان الجنرال لاقو يريد وقتا اكثر  
للتشاور مع زملائه الانفصاليين والمتمردين حول الاتفاق الاخير  
وقال الجنرال لاقو في تصريح لجريدة «ايست افريكان استاندارد»  
التي تصدر في نيروبي ان الوقت المتفق عليه للتصديق على الاتفاق  
لم يكن كافيا ! فمن كان يمثل الجنرال لاقو ؟ المعروف ان حركة  
التمرد في جنوب السودان عبر سنوات طويلة كانت وما زالت لها  
كثر من قيادة .

● اخيرا نأتي الى بند هام في الاتفاق الاخير يمكن ان ينسف  
كل قواعد ما سمي بالحل النهائي لمشكلة جنوب السودان .

● يعتمد الاتفاق الاخير كليا على «مجلس الشعب الاقليمي»  
وتقول المادة (١٠) من الاتفاق ان سلطاته تحدد في الآتي :

«يمارس مجلس الشعب الاقليمي سلطاته التشريعية لحفظ  
النظام العام والامن الداخلي في اقليم جنوب السودان ولادارته  
بطريقة رشيدة وتنميته في الميادين الثقافية والاقتصادية  
والاجتماعية» . ولكن كيف ينشأ ويقوم ذلك المجلس الذي ينهض  
ويبنى عليه كل الاتفاق الاخير ؟ نجد ذلك في المادة (٧) لقانون  
الحكم الذاتي الاقليمي حيث تنص على الآتي :

١ - يمارس مجلس الشعب الاقليمي الذي ينتخبه المواطنون  
السودانيون الذين يقيمون في اقليم جنوب السودان السلطة  
التشريعية في ذلك الاقليم .

ب - ينتخب اعضاء مجلس الشعب الاقليمي بالاقتراع السري  
المباشر .



حسن جدا ويبعث الامل تماما ان تقوم هيئات شعبية في السودان وفي اي مكان «بالاقتراع السري المباشر» ولكن يستطيع نظام النميري والانظمة المماثلة ان يجري انتخابات حرة؟ بالطبع لا . ولا نقول ذلك استنادا فقط على رايانا في طبيعة مثل هذه الانظمة او اعتمادا فقط على مهازل «انتخابات» في بلدان اخرى عربية وغير عربية . نذهب اكثر فنقول رغم هذا مستحيل فان نظام النميري من جانبه قد جعل ذلك غير ممكن حتى بالنسبة للنظام نفسه حتى اذا افترضنا انه يريد لاي ان يجري انتخابات في الجنوب - مرة اخرى رغم استحالة ذلك الان - لماذا نقول ان النظام نفسه قد سبق وجعل ذلك لا معنى قبل عقد الاتفاق الاخير مع المتمردين في جنوب السودان . نقول ذلك ؟

قبل الاتفاق جرى تكوين الهيئة السياسية الوحيدة المسماة بها او الحزب السياسي الواحد الذي صدر قرار جمهوري وقدر بتكوينه باعتباره ممثلا للسودان كله شماله وجنوبه : ذلك النظام هو : «الاتحاد الاشتراكي السوداني» الذي تتبع له وتخضع له تنظيمات ادنى في الشمال او الجنوب - فكيف جاء الاتحاد الاشتراكي السوداني نفسه ؟ جاء كله عن طريق التعيين وبقرار اللواء جعفر محمد النميري ولم تجر انتخابات باي صورة . لا ضرورة بعد هذا لان نقول ان الاتفاق الاخير حول مثل الجنوب لم يحدد او يلتزم باي توقيت لاجراء «الانتخابات المباشرة» لاقامة وانشاء مجلس الشعب الاقليمي الذي هو الاساسي لكل الاتفاقية .



## العداء للشيوعية

عندما تقرأ صفحات من كتاب تجد فيها صدى وتصويرا لما كان يجول في خاطرك في يوم من الايام فان ذلك يشير كل انتباهك وتفكر فيه بكل عقلك وتتوتر له مشاعرك ويحدث نفس الشيء اذا مرت امام عينيك وسمعت لقطة من فيلم صورت وتحدثت عن جزء من حياتك ولكن اذا عشت بنفسك تجربة سبق ان قرأت عنها حتى وعيتها ثم وجدت نفسك تراها امامك يعاد تمثيلها ثم بعد ذلك تمر انت بنفس التجربة بكل ابعادها وتفاصيلها فان ذلك لا يشد انتباهك فقط او يشير ذهنك وعواطفك فقط لكنه يصبح جزءا من حياتك من احملك ودمك وحاضرك ومستقبلك ومن كل وجودك - شيء كهذا التقيت به في القاهرة في صيف عام ١٩٤٦ - لأول مرة اسافر خارج حدود بلادي كان في ذلك العام الذي انتعشت فيه الحركة الوطنية السودانية بعد الحرب العالمية الثانية وبعد اندحار الفاشية . في تلك الايام كانت الحركة الوطنية في مصر ايضا بل قبل تحركنا قد بلغت مرحلة الاصطدام المباشر مع الاستعمار البريطاني فاضطرت الدوائر الحاكمة في القاهرة ولندن الى الدخول في مفاوضات وكانت قضية الجلاء عن مصر وموضوع السودان على اجندة المتفاوضين ويذكر تاريخ بلادنا ان السودان كان يحكم في تلك الايام بما كان يعرف بالحكم الثنائي (بريطانيا ومصر) ولم يكن السلطة المصرية سوى وجود اسمي فقد كان



السودان مستعمرة بريطانية . ولم تكن نملك في السودان نكس  
بعيدين عن تلك المفاوضات التي تناقش مصيرنا فألفنا وفدا  
كل الاحزاب لنذهب الى القاهرة وكنت من اصغر اعضاء ذلك  
الوفد سنا وفي القاهرة تلقيت اول درس عملي في السياسة  
ان كنت اقرأ عنها في الكتب واكتب عنها مقالات في الصحف  
طالت تلك المفاوضات بين الوفدين المصري والبريطاني ولم  
تحقق شيئا كما ان المعارضة الشعبية كانت تشعل النار في ذيل  
ولكن رئيس الحكومة المصرية اسماعيل صدقي باشا وهو في نفس  
الوقت زعيم الرجعية المصرية بذل آخر جهد في طاقته لان يحقق  
شيئا من بين متناقضات كثيرة فلجأ الى احدي الاعيب الحوا  
وفاجأ الناس بشيء كان يعتقد انه سيكسبه الجولة آخر الامر  
وقبل ساعات من اعلان تلك (الخطبة) كان وفدا السودانى قد اقام  
حفلا لمثلي الهيئات المصرية التي سبق ان احتفت بنا ووقف  
بجانبا وكان هناك ممثلون للاحزاب السياسية والصحافة وم  
الحكومة والمعارضة والهيئات المهنية والاجتماعية والاتجاهات  
التقدمية وسهرنا معهم حتى ساعة متأخرة ولكن في الصباح  
فوجئنا بشيء آخر . في تلك الليلة جرت حملة اعتقالات واس  
شملت ايضا بعض من كنا نجلس معهم قبل ساعات وخرج  
الصحف تنقل النبا بصورة بالغة من الاثارة والتهويل وخاصة  
صحيفة «اخبار اليوم» التي كان يصدرها الاخوان مصطفى وم  
امين التي نشرت صورة كبيرة على صفحتها الاولى للنائب العا  
وهو يحقق مع بعض المعتقلين . وفي نفس اليوم القى رئيس  
الحكومة بيانا خطيرا في البرلمان عن اكتشاف «مؤامرة» مدبر  
«لقلب نظام الحكم» واشاعة الفوضى وتحدث رئيس الحكومة ع  
قرب انهيار كل شيء وعن المخربين المجرمين وعن الكارثة التي  
كانت تجمع اطرافها وكأن القيامة على الابواب ومما اذكره من  
رئيس الحكومة صدقي باشا انه قرأ في البرلمان ابياتا للشاعر  
التقدمي الاستاذ كمال عبد الحليم الذي اعتقل هو وزملاء له



تلك الحملة ... قرأ تلك الاشعار كدليل (مادي) على قيام تلك  
الزامة .. قال صدقي باشا ان الشيوعية قد اوشكت ان تجتاح  
البلاد . لكننا عجبنا حينما قرانا اسماء المعتقلين وكان من بينهم  
بعض الطلبة السودانيين في القاهرة وبعض من كانوا معنا في  
حفل الامس وكان من بينهم بعض التقدميين من اعضاء الهيئات  
اليسارية ولكن كان من بين هؤلاء من لم يكونوا اعضاء في هيئات  
او جماعات شيوعية مثل المرحومين الاستاذ سلامة موسى والدكتور  
محمد مندور والاستاذ محمد زكي عبد القادر الكاتب المصري في  
«اخبار اليوم» الان . وظلت مصر اشهرا بعد ذلك تتحدث عما  
عرف «بقضية الشيوعية الكبرى» ولكن حتى التحقيق والاثارة  
التي قامت بها الحكومة الرجعية لم يسفر عن شيء ولم يشكل  
قضية او جريمة وقبل نهاية العام افرج عن كل المعتقلين وطويت  
صحائف قضية الشيوعية الكبرى - كان صدقي باشا اول واكثر  
من يعلم ان تلك الحملة لا اساس لها ولكنه كان يحاول من وراء  
ذلك انقاذ المفاوضات التي تعثرت فدبر تلك الحملة لاسكات صوت  
المعارضين الوطنيين ولكي يصرف الانظار مؤقتا عن فشله وفي نفس  
الوقت يمكن ان تحقق الحملة غرضا آخر هو ان تتجاوب معه  
بريطانيا باعتباره معاديا للشيوعية فيلتقي بذلك مع الاستعمار  
البريطاني - ولكن حتى هذا قد تكلل بالفشل ايضا ولم تحرز  
المفاوضات اي نتائج وتحطمت على صخرة المعارضة الوطنية في  
مصر وباشتراك الشعب السوداني في معارضة ما جاءت به  
المفاوضات وبالكفاح المشترك بين الشعبين الشقيقين .

فشلوا في ان يجعلوا من شبح الشيوعية كبش فداء لاقامة  
مراسيم زواج كاثوليكي بين الرجعية المصرية والاستعمار البريطاني  
- كان ذلك اول درس عملي في السياسة قد تعلمته .

انتهت مهمة وفدنا في القاهرة وعدت الى السودان واستقبلت  
اعواما اخرى من العمل السياسي وكانت مسألة العداء للشيوعية  
بالنسبة لي قد بدأت وان كانت لم تنته فعشت تجارب اكثر



واعمق لم أكن فيها شاهدا أو مراقبا فقط وأعيد تمثيل الرواية من جديد عدة مرات مع اختلاف وجوه الممثلين والمخرجين والمتفرجين ولكن القصة واحدة رتيبة حمقاء سخيقة وتنتهي دائما الى نفس الفشل المدوي ولا تؤكد شيئا سوى افلاس القائمين بتلك المسرحية التي ارتكبت باسمها ابشع الجرائم والآثام . ولكن من الضروري ان نقف عند تلك التجارب الممعة في الفشل والفارقة في الاثم بمختلف درجاتها ومختلف مراحلها .

في عام ١٩٥١ أضربت كل قوة البوليس في السودان احتجاجا على ضعف اجورهم وسوء حال معيشتهم فاسقط في يد الادارة البريطانية وكان ذلك من اقوى الضربات التي وجهت اليها قبل ان يحقق السودان استقلاله في اول يوم من عام ١٩٥٦ ولكن حكومة الخرطوم في معالجتها لتلك الازمة الخطيرة قد فقدت صوابها فشنت حملة على الشيوعية وقامت باعتقالات ومحاكمات ودفع الشهيد الشيوعي الشفيح احمد الشيخ العمالي البارز من عمره اربعة اعوام في تلك القضية بتهمة اثارة قوة البوليس . ولكن برغم هذا فقد اضطرت الادارة البريطانية الى الاعتراف بأن رجال البوليس السوداني كانوا يعيشون في ظروف قاسية فرفعت من اجورهم بصورة فاقت ما كان متصورا في تلك الايام ! وبغير تدبير من جانبي وجدت نفسي مطلوبا في قضية اضراب البوليس فاخفيت عند اصدقاء لفترة ولم اقدم للمحاكمة حينما اضطرت الادارة البريطانية لان تطوي صفحة تلك الاحداث .

ثم يجيء عام ١٩٥٣ ويرى الاستعمار البريطاني بعينه ان أيام احتلاله وحكمه المباشر قد اصبحت معدودة ولكنه قبل ان يذهب اراد ان يضع في اعناقنا قيادا يشدنا به اليه بعد ذهابه فصدر القانون رقم ٢٢ - ١٩٥٣ باسم قانون النشاط الهدام المعادي للشيوعية وللحركة الوطنية والتقدم بشكل عام وبسبب المد الوطني الطاغى في تلك الايام امكن تكوين جبهة عاتية من الشيوعيين والقوى العمالية النقابية واوساط الرأي العام الاخرى لمحاربة



ذلك القانون وامكن فعلا الفأؤه في اول برلمان سوداني وشاءت  
الظروف ان اكون نائبا في ذلك البرلمان وفي جلسة الالغاء أقيت  
كلمة اقدم موجزا لها هنا :  
« سيدي الرئيس :

ان هذا البرلمان هو اول ثمرات جهادنا الوطني وبقيامه انتهى  
العهد الذي كانت تفرض علينا فيه القوانين فرضا. اما الامر المؤقت  
رقم ٢٢ فإنه يتعارض مع المادة ٧ من الفقرة ٣ من الدستور التي  
تضمن لكل الافراد حق حرية التعبير والتنظيم . ولذا فان هذا  
القانون وكل قانون يشبهه يعتبر ملفيا ولكن لماذا سن هذا  
القانون ؟ في السنين الاخيرة بدأ ظل الاستعمار ينحسر من البلاد  
ولذا لجأ الاستعمار لسن مثل هذه القوانين لتكميم افواه المناضلين  
ضده وهو مستورد من الخارج ولم ينبع من حاجات هذا البلد .  
والشيوعية التي تقول المذكرة التفسيرية لهذا القانون انه وضع  
لقمعها لم تتخذ شكلا اجراميا في انتشارها . ان هذا القانون  
يحرم علينا الاتصال بهيئات تعمل لمصلحة العمال ولحل مشاكلهم  
وذلك انبل قصد يمكن ان تعمل له منظمة ثم ان هذه الهيئات  
كاتحاد نقابات العمال العالمي قد ساندتنا دائما في كفاحنا من اجل  
الحرية . اما الذين قيل عنهم أنهم شيوعيون فليسوا هم الا هذه  
الاحزاب الوطنية والنقابات التي اتهمت بالشيوعية او أنها تحت  
سيطرة الشيوعيين . لقد وضع القانون لمحاربة كل الاحرار وليس  
الشيوعيين وحدهم . لقد جعل هذا القانون من قراءة كتاب او  
السفر الى الخارج جريمة يعاقب عليها بأربعة عشر عاما في السجن  
ولهذا فانه قد وجد معارضة من كل الناس من اول يوم وضع فيه .  
ان الامر المؤقت يحتم علينا مثلا ان نعادي الاتحاد السوفيتي وهو  
صديق للشعب السوداني .

« سيدي الرئيس :  
اكتفي بهذا القدر من الكلام فأقول اننا بالغائنا لهذا القانون  
تكون قد ساهمنا بنصيب في خدمة الحرية والديمقراطية والسلم



في بلادنا ولكننا لا نستطيع ان نقول ان المعركة في سبيل الحرية  
قد انتهت بعد الغاء هذا الامر فهناك قوانين أخرى تحد من حرية  
التفكير ومن حرية العمل .

( الجلسة الحادية عشرة ، الثلاثاء ٣٠ مارس ١٩٥٤ )  
في تلك الايام حقق الشعب السوداني انتصارا كبيرا .  
ثم تمر الاعوام ويعلن الاستقلال في عام ١٩٥٦ ويتفائل الناس  
بان عهدا من الحرية والديموقراطية قد حل ولكن في يوم ١٧  
نوفمبر ١٩٥٨ يحدث انقلاب عسكري رجعي دبرته الرجعية  
السودانية مع الدوائر الاجنبية مستعينة بالرتب الكبيرة في  
الجيش وبقيادته التي ربتها الادارة البريطانية ويسجل التاريخ ان  
ذلك كان اول انقلاب في البلدان الافريقية التي استقلت سياسيا  
بعد الحرب العالمية الثانية ثم انتقلت تلك الجريمة بعد ذلك الى  
عدد آخر من البلدان بنفس الصورة والتفاصيل وكان ما حدث :  
السودان التجربة الاولى والبروفة بالملابس قبل العرض الاول  
للمسرحية الجديدة . وكان عهد الجنرال ابراهيم عبود من اول  
يوم معاديا للشيوعية ولكن الشيوعيين السودانيين كانوا هم القوة  
الرئيسية في كشفه ومعارضته ثم اسقاطه بعد ستة اعوام  
سوداء . مرة أخرى امتلأت السجون بالشيوعيين وغيرهم من  
العناصر الوطنية والنقابية والطلاب والشباب ورجال الاحزاب  
الاخرى وبلغ جملة ما اصدر من احكام بالسجن ضد الشيوعيين  
عدة قرون من الزمان ونشطت الدوائر الاستعمارية في تقويض  
استقلال السودان الوليد . ومرة أخرى يفشل نظام الانقلاب  
الرجعي بكفاح الشعب الذي تحمل فيه الشيوعيون العبء الاكبر .  
قامت ثورة اكتوبر ١٩٦٤ العزلاء فأطاحت بحكم مدجج بالسلاح -  
وظن الناس وتفاءلوا بعهد مشرق جديد وعاشوا اياما خالدة ....  
ولكن .....

قبل ان يمضي عام على انتصار ثورة اكتوبر ٦٤ انتكست  
الامور من جديد بتأمر الدوائر الرجعية التي تسلت من جديد رغم



استكانتها وتخاذلها في ايام الحكم العسكري وبسبب اخطاء حدثت  
في ثورة اكتوبر ومن داخل الحكومة التي جاءت بها وبانعدام قوة  
الردع المادي لقوى الردة في يد القوى التقدمية . من اخطاء تلك  
الفترة التسليم باجراء انتخابات عامة بعد ستة اشهر من قيام ثورة  
اكتوبر ولم تكن تلك الفترة كافية لتهيئة الجو الديمقراطي الحر  
ولم تكن كافية لتهيئة الجو العام في البلاد بعد ستة اعوام من  
حكم عسكري قضى على كل مظاهر واشكال الممارسة الديمقراطية  
وخرجت منه المنظمات الشعبية منهكة شاحبة . عن طريق  
الانتخابات العامة جاءت الاحزاب التقليدية الى الحكم من جديد  
وقبل الانتخابات وبعد ان استقرت في الحكم كانت قد حددت  
دعايتها واتجاهها وعملها في شيء واحد هو العداء للشيوعية  
فقامت بحملة من النوع المعروف الان تماما ولم تأت في ذلك  
بجديد بل استخدمت نفس الاساليب التي تعلمتها من الاستعمار  
العالمي التي هي ربييته ورأس رمحه وعميلته المخلصة المؤمنة تماما  
بأيديولوجيته القيمة على مصالحه التي تنال منها نصيبا وتصدر  
( حزب الامة ) هذه الحملة وهو الحزب اليميني في البلاد الذي  
تحالف مع قيادة الحزب الوطني الاتحادي (البورجوازية السودانية)  
وتبعهم في ذلك كلب حراستهم جماعة الاخوان المسلمين .

جرى الانقلاب هذه المرة بصورة مدنية غير عسكرية وعن  
طريق الانتخابات العامة فجاءت الاحزاب التقليدية الى الحكم  
بأغلبية مطلقة تحت ستار كثيف من التهريج وبأموال كثيرة جاءت  
من الخارج ولان جهاز السلطة والادارة والجيش والبوليس ظلت  
كما هي بنفس الصورة التي تركها عليها الاستعمار البريطاني .  
وكان لا بد ان تجهض ثورة اكتوبر ولكنها لم تقتل نهائيا او تخنق  
تماما . جرت الانتخابات في الجو المشار اليه وكسبت الاحزاب  
التقليدية ومن ورائها الرجعية والاستعمار الحديث تلك الجولة  
ولكن مبادئ ونضال اكتوبر وتحركه الواسع لم تسقط قلعة بل  
ظلت صامدة وان كانت جريحة ينزف منها الدم . في غمرة نشوة



الدوائر الرجعية بنصرها الانتخابي جاء الشعب السوداني الى  
وليمة المحتفلين ينفص عليهم فرحتهم ويسخر من موائدهم جاء  
وهو يلوح باسماء احد عشر نائبا فازوا في الانتخابات من قائمة  
الحزب الشيوعي السوداني رغم كل شيء . وكان العدد مطابقا  
لعدد لاعبي كرة القدم في أي فريق وكرة القدم لعبة شعبية في  
السودان محبوبة تماما كما هو حادث في كل انحاء العالم وصفت  
الجماهير لهذا الانتصار واطلقوا على النواب الشيوعيين لقب  
« الفريق الاهلي » واجتمع البرلمان المنتخب لأول مرة ووجدت  
نفسه هذه المرة بفضل الحزب ونضال الشعب زعيما للمعارضة .  
لم تمت ثورة اكتوبر واهدافها بانتصار الرجعية الانتخابي  
وظلت افكارها ومطالبها وجوها يقض مضاجع الحكومة الجديدة  
ولم تفلح كل الدعاية المحمومة ضد الشيوعية في خنق صوت  
الشعب بل انه قد استطاع ان يعبر عن نفسه باشكال متعددة  
ولاول مرة في العالم العربي او القارة الافريقية يحقق الشيوعيون  
مثل هذا الانتصار في ميدان ليس من صنعهم وفي معركة قد  
هيا اعداؤهم كل اسبابها . وتحركت الرجعية العربية ممثلة في  
الحكم السعودي بصلاته بالرجعية السودانية وبأمواله وبعمالته  
ووكالته للاستعمار في المنطقة العربية وصعقت الدوائر  
الاستعمارية وخافت من مغبة انتقال هذه الظاهرة الى بلدان اخرى  
خاصة وقد كانت الامبريالية العالمية تستعد لجولة اخرى هي  
حرب يونيو الفادرة في عام ٦٧ - ولا بد من حل وكان التصرف  
والقرار هو حل الحزب الشيوعي السوداني نفسه وتحريمه  
ومصادرة مواقعه وابادة اعضائه البارزين فيه . وجاء الضغط في  
هذا الاتجاه من الخارج اولا لان وجود احد عشر نائبا شيوعيا في  
برلمان اغلبيته المطلقة من ممثلي الاقطاع والبورجوازية المحلية ما  
كان بالطبع يكفي لتهديد استمرار الحكم وان كان الحكم بالطبع  
ايضا لا يريد ان يعيش هذه الظاهرة . فدفعت السعودية المال  
ورسم الاستعمار الخطة وقامت حكومة تحالف الاقطاع



والبورجوازية بالتنفيذ . اصدر البرلمان قرارا وتشريعا بتحريم  
الحزب الشيوعي ومنعه بعد ان كان قد اصبح حزبا علنيا معترفا  
به بعد ثورة اكتوبر وصدر قرار بطرد نوابه من البرلمان وكنت من  
بين هؤلاء رغم انني زعيم المعارضة الرسمية في البرلمان الذي كان  
يسير على نهج اوضاع البرلمان البريطاني وكانت مهزلة وفضيحة  
كبرى بالنسبة للدوائر الحاكمة .

ولكن هل استفادت الرجعية السودانية من تلك الحماسة  
وذلك الموقف العميل التعسفي ؟ بالطبع لا ومتى كان العداء  
للسيوعية مجزيا في الواقع ؟

دفعت الاحزاب الحاكمة التقليدية الى موقف كان في نهايته  
خطرا حتى على وجودها ومصالحها اما بالنسبة للشيوعيين فلم  
تكن البرلمانية حتى في صورتها الليبرالية هي نهاية المطاف واكد  
الحزب الشيوعي ان الرجعية معادية للشعب وآماله حتى اذا  
مارست الجماهير او حاولت لعبة الحكم والنظام الذي ترتضيه  
الاورشاق التقليدية والرجعية اذ ان من وراء كل ذلك في الحقيقة  
المصالح الاقتصادية والتبعية للاستعمار وهي اقوى من كل اشكال  
والوان اللعبة السياسية التي تباشر علنا وحسب نظم خاصة . لم  
تدم الرجعية السودانية في السلطة كثيرا وتمزقت بين تقاطعها  
وخلافاتها حول المصالح والانتفاع بالحكم وبين ضغط الاستعمار  
عليها من الخارج وبين الحركة الشعبية والنضال الديموقراطي  
والثوري من الداخل ولم يكن ممكنا تجاوز كل هذه الصعوبات  
والازمات والمتناقضات فقط بحل وتحريم الحزب الشيوعي  
او بحملة معادية للشيوعية . بل نذهب اكثر فنقول ان حل الحزب  
الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان وما صحب ذلك من اندحار اكثر  
فاكثر نحو اليمين ومعاداة امانى الشعب قد كان واحدا من ابرز  
الاسباب لتقويض النظام التقليدي الذي كانت تريده الرجعية  
نفسها على انقراض ثورة اكتوبر ٦٤ لكي تضمن لنفسها استقرارا  
وتأamina لمصالحها وفشلت حتى في تحقيق هذا بالصورة التي



كانت تتخيلها . وببيديها كتبت حيثيات الحكم عليها حينما قلست  
حركة جعفر النميري : ٢٥ مايو ١٩٦٩ والتي ابعدت عن السلطة  
نظام الحكم الذي جاء بعد ثورة اكتوبر .

في اول بيان في فجر ٢٥ مايو ١٩٦٩ قال جعفر النميري :  
« لقد وضع جليا رفض الجماهير لهذه الحكومات الحزبية  
التي تعاقبت منذ اكتوبر عام ١٩٥٤ ورفضت الجماهير تلك  
الحكومات لانها حكومات قامت جميعها على الفساد والرشوة  
والحزبية والشراء الحرام فافسدت الجهاز الحكومي وحولته الى  
آلة طيعة لخدمة الوزراء والمحاسيب والاقرباء والمؤيدين دونما اي  
اعتبار لمصالح اولئك الذين يقطعون من عرقهم وقوت يومهم  
للمحافظة على كيان السلطة ... رفضتها لانها عيشت بدستور البلاد  
واستباححت لنفسها سلطة تعديله لسلب حرية الاخرين تمشيا مع  
مفاهيم في الديمقراطية تتنافى مع كل المشاعر القومية وكل  
القيم والتطلعات الوطنية » .

فمتى كان العداء للشيوعية مجزيا ؟ .... ولن يكون .  
بعد الاطاحة بحكم الاحزاب جاء جعفر النميري الى السلطة  
على راس انقلاب عسكري تحالف وتعاون مع الشيوعيين في مبدأ  
الامر ولم يأت راكبا موجة العداء للشيوعية وجعل من برنامج  
الحزب الشيوعي اداة لكسب تأييد الجماهير وعين في وزارته  
الاولى عددا من الشيوعيين وحاول الشيوعيون السودانيون من  
جانبهم بعد ان اصبحت الاستيلاء على السلطة امرا واقعا ان يقوموا  
بجهد كبير في تطوير هذا الوضع وفشل هذا المسعى ايضا . ثم  
بعد ذلك تكشف هذا النظام المفامر المفروض من اعلى والضعيف  
الجزور تماما في التربة السودانية وظهر على حقيقته نظاما يمينيا  
تنكر لكل ما جاء به وبرزت حقيقته العميلة المعادية للشيوعية على  
مراحل ليس فقط في مجازر يوليو ١٩٧١ . ولكن قبل ذلك منذ  
الجزء الاخير من عام ١٩٧٠ والاول من عام ١٩٧١ حينما وضع  
العداء للشيوعية واماني الشعب العريضة ولكن الذي اثار



الاستنكار هو هذا الحد الوحشي من مباشرة العداء للشيوعية  
والتي تقدم في القطر السوداني بهذه الصورة التي وجدت الرفض  
والاحتقار في كل اركان العالم كما يعرف كل الناس الان . وكانت  
هذه تجربة جديدة لا تبدأ بالعداء والتنكر ولكن تنتقل اليه بعد  
ذلك كجزء من مخطط يسير في مراحل .  
ولكن هل أجدى ذلك ؟ نستطيع ان نقول انه بالرغم مما ألحق  
من اضرار بالغة بالحركة الشعبية والتحررية في الداخل والخارج  
فان النظام نفسه قد فقد نهائيا سنده الاساسي وهو تلك الحركة  
الشعبية والحزب الشيوعي الذي حاول ابادته وفشلت هذه  
المحاولة ايضا فرغم الآلام والخسائر والمحنة يستجمع الحزب  
الشيوعي السوداني اطرافه ويجمع من قواه برغم الجراح للدخول  
في معركة جديدة لانه حزب وقوة المستقبل . اما نظام اللواء  
النميري فانه كل يوم يسير من ضعف الى ضعف ومن انحدار الى  
انحدار اكثر ولن يكون له أي مستقبل سوى تاريخ من العار .  
واذا تركنا احداث السودان بعد هذا ووضعنا في اعتبارنا  
احداثا اخرى في العالم العربي فأنا لا شك سنجد نفس الصورة  
والصور ونفس المأساة وعين الجريمة سواء أكان مسرحها هذه  
او غير هذه من البلدان . ويجري ذلك بشكل رتيب متكرر  
واحد حتى في أدق التفاصيل . وفي هذه المرحلة  
تتفق كل ما يسمى بالانظمة التقدمية في موقف العداء الحقيقي  
للشيوعية حتى اذا كان ذلك بدرجات متفاوتة ورغم وفي تناقض  
تام مما تعلنه من أنها تسعى لتحقيق الاشتراكية وما أغرب هذا من  
تناقض فليست الاشتراكية سوى المرحلة الاولى من الانتقال الى  
عهد الشيوعية ومتى كانت مرحلة الاشتراكية متناقضة مع الكل  
التي هي جزء منه ؟ لا نفهم من هذا شيئا سوى ان ما يتحدثون عنه  
من اشتراكية يمكن ان يكون شيئا في الواقع ليس متناقضا نهائيا  
وتامما مع الرأسمالية . بهذا المعنى وحده يمكن ان نعرف  
الاشتراكية المعادية للشيوعية ولكننا يستحيل مهما كان ان نتصور



وجود اي قوة يمكن ان تملأ على سير التاريخ وعلى التاريخ ان  
يرجع القهقري او يسير حسب اهوائها في المستقبل . ان اضرب  
هذه التصورات والتصرفات قد وضحت ايضا تماما ولم نعد  
بحاجة لان نشير اليها من جديد وهي خسائر سياسية واقتصادية  
وثقافية واجتماعية وانتقاص من حرية واستقلال البلدان الحديثة  
الاستقلال لا حد له .

واذا كنا قد قدمنا في هذا الكتاب الصغير بشيء من التجربة  
السودانية الا أنه قد اصبح واجبا الان ان تعالج اقلام المفكرين  
والكتاب والمناضلين في كل بلد الآثار الضارة لتيار العدا  
للسيوعية في كل مظاهره وحسب تجاربهم وظروفهم الخاصة  
وذلك لان هذه القضية قد أصبحت الان من العقبات الكبيرة في  
وجه التحرر الوطني والانعتاق والتقدم وفي وجه النضال الجاد  
ضد الصهيونية والاستعمار .



## حول الاتحاد الثلاثي

في مساء الاحد ٨ نوفمبر اعلن السادة اللواء جعفر محمد النميري رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء في جمهورية السودان الديمقراطية والرئيس انور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة والعقيد معمر القذافي رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجمهورية العربية الليبية قيام اتحاد بين الدول الثلاث والاتفاق على خطة عملية لتحقيق ذلك الاتحاد تشمل على انشاء قيادة ثلاثية ولجنة تخطيط عليا ومجلس للامن القومي ولجنة متابعة ولجان فرعية تتصل بقطاعات العمل المختلفة .

ولما كان هذا الاتفاق يتعلق بواحد من اكبر اهداف الثورة العربية التحررية ولما كان الحزب الشيوعي السوداني احد الفصائل الاساسية في هذه الثورة بمواقع نضاله داخل السودان وعلى النطاقين العربي والعالمي وتحملا منه لامانة المسؤولية ازاء القضايا المصرية التي تتعلق بمصالح اوسع اقسام شعبنا وبحماية ثورته ومكتسباته الثورية فان يرى لزاما عليه ان يعلن رايه بوضوح فيما اعلن من خطوات واتفاق .

ان لحزبنا مواقف واضحة محددة ازاء قضية الوحدة العربية خاض بها نضالا متواصلا منذ تأسيسه وبصفة خاصة خلال السنوات التي اعقبت اعلان السودان جمهورية مستقلة وصاغها



في استنتاجات نظرية تضمنتها وثائقه وعلى رأسها برنامج الذي  
اقره مؤتمره الرابع في اكتوبر ١٩٦٧ .

ان الحزب الشيوعي يرى ان وحدة الشعوب العربية بمحتواها  
التقدمي في النضال ضد الاستعمار القديم والحديث ومن اجل  
الاشتراكية حاجة موضوعية لها جذورها التاريخية ومقوماتها  
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد دلت التجارب المختلفة  
على ان الوحدة لا تفرض فرضا بل يمكن تحقيقها اذا اكتسبت  
الوضوح في اهدافها السياسية والاجتماعية واذا اعتمدت على  
الجماهير صاحبة المصلحة في حمايتها وتطويرها واذا اتت عن  
طريق الرغبة الشعبية المعبر عنها ديموقراطيا وبحرية .

والوحدة العربية يمكن ان تنجح عندما تتضح عواملها  
الموضوعية الضرورية لقيامها والمتمثلة في التحرر من كافة اشكال  
السيطرة الاستعمارية قديمها وحديثها وفي الانجاز الشامل  
لثورة الديموقراطية التي تقضي على الطبقات الطفيلية صاحبة  
المصلحة في استمرار الانقسام القومي . وهذا منطلق بروليتاري  
اممي يعطي حركة الوحدة العربية محتواها التقدمي ويحررها من  
المفاهيم العاطفية والمتعصبة التي تروج لها وتبناها الطبقات  
البورجوازية والرجعية كما يقوي من حركة الطبقة العاملة العربية  
المناضلة من اجل الاشتراكية والتقدم كما يقوي من حركة الطبقة  
العاملة العالمية المناهضة للاستعمار والاستغلال وقهر الشعوب .

عواملها الذاتية وفي مقدمتها اتحاد القوى الثورية في داخل كل  
بلد عربي وعلى نطاق البلدان العربية . وهنا لا بد من نبذ الاتجاه  
البالغ الضرر والذي يسعى لفرض اشكال معينة من الوحدة  
او يتعصب لتجارب بعينها .

وفي طريق التحرر من النفوذ الاستعماري وتنمية قوى الثورة  
الاجتماعية يضع شعبنا وحزبنا مركزا خاصا للجمهورية العربية  
المتحدة . ان ارتباط بلادنا بالثورة العربية هو في المقام الاول



ارتباط الثورة السودانية بالثورة في الجمهورية العربية المتحدة .  
ولذلك فان الوحدة على اسس الحرية والتقدم والاشتراكية بين  
الشعب السوداني والشعب المصري هو طريق شعبنا للمساهمة  
في انجاز الوحدة العربية بمحتواها الجديد .

واعتمادا على هذه المفاهيم ظل الحزب الشيوعي السوداني  
يناضل في كافة القضايا المشتركة بين الشعوب العربية من دعم  
لثورة الجزائر ودفاع عن الانظمة التقدمية العربية ورفع شعار  
وحدة القوى الثورية العربية وطرح لقضية الشعب الفلسطيني  
... الخ . ويمكن القول بأن النضال من أجل ارتباط شعبنا بالثورة  
العربية وبالدعوة الى الوحدة العربية بمفاهيمها الثورية التقدمية  
قد بادر به حزبنا وان هذه الراية نتيجة لذلك قد تسلمتها في  
السودان بعد الاستقلال الجماهير الثورية .

ان بلادنا تدخل عمليا ميدان معترك حركة التحرر العربية  
وهذا يقتضي ان تنطلق من اعتبارات واضحة :

● ان تقارب السودان على النطاق الاممي مع الانظمة التقدمية  
العربية يجب ان يستهدف تطوير الثورة السودانية ونجاحها في  
البقاء وفي استكمال مهامها الديمقراطية بطريقة حاسمة .

● ينبغي ان يضع هذا التقارب اعتبارا خاصا لوضع السودان  
الذي يتكون من قوميات عربية وزنجية وغيرها وانه يساعد في  
توحيد بلادنا وفي نهوضها للقيام بدورها بين حركة التحرر  
الوطني الافريقية .

وقد توصلنا عبر نضالنا المتنوع مع سائر اقسام الحركة  
الثورية في بلادنا الى صيغة سليمة لهذا الدور التاريخي المزدوج :  
أ - ان خير ما يقدمه السودان للثورة العربية هو السودان  
موحد متحرر من النفوذ الاستعماري ومكتمل المقومات كقطر ثوري  
ديموقراطي .

ب - ان السودان يمكن ان يلعب دورا خاصا في ايجاد صيغة  
انسانية وثورية للتحالف بين حركة التحرر العربية والافريقية



وتحطيم الحاجز النظري الذي فرضه الاستعمار بين شمال الصحراء وجنوبها .

ج - ان الحركة الثورية في بلادنا ليست لها عداوات وتعصبات ضد الحركات الثورية في البلدان العربية الاخرى من بعثيين وقوميين عرب ... الخ. ولذلك فإن أي تقارب يدخله السودان ينبغي الا يكون في صورة محور يقام في وجه قسوى تقدمية عربية أخرى .

د - ان وحدة كل القوى الثورية العربية وتلاحمها وتقارب كل الانظمة التقدمية وتلاحمها تستوجب في الظروف الراهنة ضغوط الاستعمار حديثه وقديمه وكذلك ضغوط اعوانه لفرملة الثورة العربية وتصفيتها وتستوجب ايضا مهمات النضال لتصفية الوجود الاسرائيلي والاستعماري في الارض العربية . ان الوحدة والتلاحم بين الانظمة التقدمية كلها يصبحان أكثر الحاحا وذلك تعزيزا لصمودها ضد مخططات الثورة المضادة وضمانا لمواصلة تقدمها وانجازا لمهامها .

ان اصرارنا على تأكيد هذه المنطلقات والاعتبارات والتمسك بها يمليه حرصنا البالغ على ضرورة الاقتراب من قضية الوحدة وخاصة جوانبها العملية بعد دراسة متأنية وذلك حتى لا تتعرض الثورة متربصون ومن خلال ثغرة او نقطة ضعف يمكن ان يعيدوا نكسة انفصال ١٩٦٠ وما سبقها وصحبها وتلاها من معارك تصفوية بين الفصائل الثورية وعن استنزاف طاقات الثورة التي كان يمكن ان توجه ضد العدو ومن اجل التقدم .

واستنادا الى كل هذا فاننا اذ نعبر عن وجهة نظرنا بصراحة ووضوح تامين في هذه القضية فانما كان ذلك تحوطا من الانتكاسة لمجموع نضال شيدناه في بلادنا بجهود مضنية وصبورة وشاركنا في تشييده جماهير واسعة . نحن نرى ان الاتحاد بين مصر والسودان وليبيا لعوامل كثيرة طبيعي وممكن التحقيق اذا



وافدت له العوامل التي ذكرناها . فهي بلدان متجاورة وتربطها  
علائق تاريخية قديمة . وتحالف هذه البلدان في صيغة سليمة  
يستطيع ان يدعم ثوراتها امام قوى الثورة المضادة الداخلية  
والخارجية وان يجمع امكانياتها للسير على طريق التقدم الاجتماعي  
كما يستطيع ان يدعم موقف الجمهورية العربية المتحدة على خط  
المواجهة مع اسرائيل وان يهيء ظروفها افضل لتصفية مواقع  
النفوذ الاستعماري في كل الارض العربية .  
ولكننا نعتقد ان الاتحاد الذي أعلن في القاهرة لا يكفل لهذه  
الاهداف ان تتحقق ويحتوي على عناصر تضر بقضية الوحدة  
العربية ضررا بليغا :

اولا : نحن نرى ان اعلان الاتحاد ذلك القرار الخطير البعيد  
الاثر على شعوب الدول الثلاث قد اتخذ دون استشارة اي من تلك  
الشعوب ناهيك عن موافقتها . وهذا في رأينا خطأ جسيم يمكن  
ان يؤدي الى بلبلة الجماهير والى تقوية مراكز النشاط المعادي  
للثورة في بلادنا . فاستقلال بلادنا حديث وكان مرتبطا بالصراع  
ضد البورجوازية والاقطاع . وقد ترسبت عمليا بين اقسام واسعة  
من الجماهير مخاوف وتعصبات مختلفة في قضية العلاقات  
المصرية السودانية . وليس هذا غريبا في بلد تشكل طبيعته من  
المنتج الصغيرة خلية التعصب القومي .

ونحن لا نذكر هذا الواقع استسلاما له . فالمشهود به ان  
الحزب الشيوعي والحركة الثورية قد ناضلا بلا هوادة في سبيل  
القضاء عليه ولكنهما ما استطاعا ان يؤثرا فكريا لصالح الوحدة  
العربية الا بين اقسام من الجماهير المتقدمة . وينبغي القول بأن  
هذا الواقع لم يتغير بالدرجة التي يصبح معها السير في تطبيق  
الاتحاد أمرا معبرا عن رغبة الشعب . وهذا يؤكد الوجود  
والسلبية التي قابل بها شعبنا اعلان الاتحاد .

وفي هذا الصدد ينبغي ان نذكر قوله الرئيس الراحل جمال  
عبد الناصر في خطابه في الخرطوم بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٧٠ :



« يجب علينا قبل ان نتخذ أي خطوة ان نعرضها على الشعب بتنظيماته السياسية . وهذا هو الدرس الذي اخذناه بعد انفصال الوحدة الرائدة سنة ١٩٥٨ . يجب ان تكون الشعوب على وعي كامل بكل خطوة نتخذها وقد اتفقنا اليوم حين اجتمعنا نحن رؤساء الدول الثلاثة على ألا نأخذ أي خطوة قبل ان نناقشها شعبيا وجماهيريا في كل بلد من البلدان الثلاثة وبواسطة الجماهير » .

ثانيا : نحن نرى ان هذا القرار قد اتخذ قبل نضج العوامل اللازمة لانجاحه سواء منها العوامل الموضوعية ( انجاز التحولات الاجتماعية الثورية ) او الذاتية وفي مقدمتها وحدة القوى الثورية في داخل كل بلد . والكل يعلم ان ذلك كان السبب الاساسي والجوهري في فشل الوحدة بين مصر وسوريا ودفع الرئيس جمال عبد الناصر لاعلان قرارات يوليو الاشتراكية .

ففي بلادنا ما زالت الثورة تخطو خطواتها الاولى لانجاز المهام الوطنية الديمقراطية وما زالت لاعداء الثورة رغم الضربات التي تلقوها مواقع في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وقوى الثورة لم تتحد بعد وهي بسبيل البحث عن صيغة لوحدها .

وفي مصر ما زالت بعض قضايا الثورة الاساسية تنتظر الانجاز ( على سبيل المثال اصلاح الزراعي الجذري لصالح الغلبة الكبرى من الفلاحين الفقراء المعدمين ، وديموقراطية الحياة السياسية ) . اما ليبيا فأنها لم تتحرر حتى الان من قبضة الاستغلال الاستعماري المتمثل بصورة رئيسية في شركات البترول ولم تنضج بعد الاتجاهات الاجتماعية للثورة فيها مما يعكس المستوى المتخلف للحركة الثورية هناك .

ومن هذا يتضح ان هناك تفاوتا كبيرا وملحوظا في مستويات تطور الحركة الثورية وانجازاتها في البلدان الثلاثة ينعكس في :

أ - التحولات الاجتماعية الديمقراطية .

ب - تنظيم الجماهير . فبينما توجد في السودان حركة



ديموقراطية منظمة اصيلة وعميقة الجذور ذات كيان مستقل  
تستمد من سند الجماهير لا نجد في ليبيا اية تنظيمات جماهيرية  
ونجد في مصر تنظيمات تسيطر عليها العناصر اليمينية والانتهازية  
التي يضعها على رأسها جهاز الدولة البيروقراطي .

ج - السياسة الخارجية فبينما استطاع السودان ان يخترق  
سياج الحياد بين المعسكرين بمفهومه القديم وان يقيم علاقات  
صداقة متينة مع المعسكر الاشتراكي الامر الذي يعكس اصالة  
الحركة الثورة السودانية والتي تبنت منذ وقت طويل وجود  
السودان كجزء من المعسكر الثوري العالمي المناهض للاستعمار نجد  
ان السياسة الخارجية المصرية لا تزال لها تحفظات تثقل حركتها  
في هذا المضمار ونجد ايضا ان ليبيا لا تزال حتى الان اسيرة  
علاقات ما قبل الثورة وتحفظ بنفس العلاقات مع الولايات المتحدة  
والمانيا الغربية كما تحفظ في علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي  
والبلدان الاشتراكية وترفض الاعتراف بعدد منها .

ثالثا : انا نرى ان المنطلقات الفكرية وراء اتفاقية القاهرة  
تمثل فرضا لايدولوجية معينة لا يمكن ان تعبر عن مجموع  
الحركة الثورية في بلادنا . فعلى الرغم من الانجازات الاقتصادية  
والاجتماعية للنظام التقدمي في مصر الا انه يعاني من نواقص  
وسلبات خطيرة تتمثل في :

أ - عدم وجود حزب ثوري طليعي مسلح بالنظرية العلمية  
وقادر على تفهم قوانين تطور الثورة الاجتماعية وعلى تطبيقها في  
قيادة الثورة .

د - ضعف التنظيم السياسي القائم ( الاتحاد الاشتراكي )  
وفشله في تعبئة الجماهير حول قضايا الثورة وفقدانه الروح  
النضالية .

ج - طغيان جهاز الدولة البيروقراطي الذي شكل ويشكل  
عائقا دون انطلاق الثورة بحرمانه من مساهمة الجماهير بصورة  
فعالة في ادارة شؤون الحكم والانتاج ، وهو المسؤول عن اضعاف



القدرة النضالية للنظام وتعريضه له للهزيمة في يونيو ٦٧ .  
د - تحتل موقعا حاسما في الجهاز البيروقراطي اقسامه  
المختصة بالامن والتي ظلت رغم ثورة ٢٣ يوليو جهازا معاديا  
لليوموقراطية والتقدم داخل مصر وخارجها .  
هـ - التعصب ازاء الماركسية .

انا نرى فرض هذه الايديولوجية سيشكل عنصرا سلبيا  
على مجرى تطور الثورة في بلادنا يؤدي الى تجميدها ويقعد بها  
عن تحقيق الانجاز الشامل لمهام المرحلة الوطنية الديموقراطية .  
رابعا : انا نرى ان اتفاق القاهرة وما قدم له من منطلقات  
فكرية انما يعبر عن اقامة محور له آفاقه وخطة عمله المميزة .  
وفي هذا الصدد ينبغي القول بأن الحركة الثورية في بلادنا قد  
استطاعت ان تقوم بدور بارز واصيل داخل الحركة الثورية  
العربية في التقريب بين فصائلها المختلفة وفي رفع شعار وحدتها  
ولذلك لم يكن غريبا ان نحظى بين هذه الحركة بتقدير عال وسط  
الفصائل الثورية في مختلف البلدان العربية . وهذا رصيد ثمين  
التقريب بين الانظمة التقدمية والجماهير الشعبية العربية .  
ولكن وجود السودان طرفا في محور تتخذ اطرافه الاخرى  
موقفا معلنا ضد بعض النظم التقدمية العربية وضد بعض الفصائل  
الثورية العربية سيؤدي الى عزله عن تلك الانظمة والفصائل  
ويعوق المهمة الرئيسية والمقدمة في وجه التصعيد المستمر من  
جانب الصهيونية والامبريالية بعدوانها الآثم وتلك هي تلاحم كل  
قوى الثورة العربية بلا استثناء .

خامسا : على الرغم من التباين بين ما نشر حول اتفاق الدول  
الثلاث في صحف القاهرة والخرطوم وعلى الرغم من غموض مهام  
اللجان المقترحة فاننا نلاحظ ان جريدة «الاهرام» مثلا قد ذكرت  
ان مهمة القيادة الثلاثية هي « تنسيق السياسة الخارجية للدول  
الثلاث وتنسيق سياستها الداخلية الخاصة بالتنظيمات الشعبية



في كل منها» - اننا نرى ان التنظيمات الشعبية في كل بلد انما  
تنبع من خصائصه وظروفه وتقاليده المميزة ولا يمكن ان يكون  
التنسيق هنا اي معنى سوى التفرع على هذه الخصائص  
والظروف والتقاليد وفرض صيغة واحدة تعمم على البلدان  
الثلاثة . وهذا في رايانا يلحق ابلغ الضرر بكيان هذه التنظيمات  
وتطورها .

ونود ان نتعرض بصفة خاصة لما جاء في خطة العمل من  
انشاء مجلس للامن القومي فعلى الرغم من ادراكنا لضرورة  
التنسيق في هذه الظروف بين الاجهزة العسكرية الا اننا لا بد ان  
نحذر من الطبيعة غير الديموقراطية لجهاز الدولة في مصر . كما  
لا بد ان ننبه الى ان التنسيق مع ( اجهزة الامن ) المصرية يضر  
بحركة الثورة في السودان والتي بإمكانها ان تسير في طريق  
ديموقراطي يستند على الجماهير الواسعة دون الاعتماد على  
اجهزة القمع كما هو الحال في مصر .

وفي ضوء كل هذه الملاحظات فأننا نرى ان اعلان قيام الاتحاد  
بين البلدان الثلاثة ستترتب عليه نتائج ضارة بتطور الثورة في  
بلادنا وبمستقبل الوحدة العربية فيها . ان اتخاذ هذا القرار قبل  
استشارة الجماهير وأخذ موافقتها وقبل نضوج العوامل  
الموضوعية والذاتية اللازمة لنجاحه يتجاهل دون مبرر دروس تجربة  
الوحدة المصرية - السورية والتي لخصها الرئيس الراحل جمال  
عبد الناصر والعديد من الثوريين العرب . بالاضافة الى سلبياته  
الاخرى والتي عددها فانه يتجاهل حقائق الوضع في بلادنا وفي  
وقت لم تصبح فيه الوحدة رغبة شعبية وما زالت اغلبية الجماهير  
تنظر اليها بشك وحذر . اننا نرى ان هذا التجاهل يضع في يد  
اعداء الثورة الداخليين والخارجيين سلاحا يمكنهم ان يستخدموه  
لا لضرب الاتحاد وحسب وانما بالدرجة الاولى لضرب الثورة  
والنظام التقدمي القائم في بلادنا .

ونحن ما زلنا عند موقفنا من ان الشكل الامثل للعلاقة بين



البلدان الثلاثة في الظروف الراهنة هو التنسيق والتحالف في ما بينها في المجالات الاقتصادية والثقافية وفي حقل السياسة الخارجية . ان هذا التحالف يمكن ان يلبي احتياجات النضال لمواجهة اشكال الاستعمار الحديث المتمثلة في الضغوط الاقتصادية والعسكرية والسياسية ولمواجهة التآمر الرجعي الداخلي . كما يمكن ان يلبي احتياجات التعاون المثمر في حل قضايا التنمية والتطور الاجتماعي الديموقراطي في داخل كل بلد . ان هذا التحالف يمكن ان يتطور في المستقبل وبالتقارب المستمر الى اشكال مختلفة من الاتحاد السياسي ثم الى وحدة في المستقبل الاشتراكي لشعوب هذه البلدان .

ويعتمد النجاح في الدعم المضطرد لهذا التحالف السياسي وحل المشاكل الوطنية والقومية التي تنشأ خلال ممارسته على وحدة القوى الثورية وتزايد دورها في الحركة الشعبية ، تلك الوحدة التي تتحقق وتتعزيز بالتطبيق السليم لمبادئ الديمقراطية الثورية والاعتراف بالدور المستقل للطبقة العاملة وتنظيماتها الطبقية المستقلة وعلى رأسها حزبها الشيوعي ، وبالتخلي عن مواقف التحفظ ازاء الماركسية والتي تنزلق - كما في حالة القادة الليبيين - الى مواقع العداء للشيوعية . بتطبيق الديمقراطية الثورية يمكن قيام تحالف امتن بين القوى الثورية في كل بلد حسب ظروفه السياسية ومؤسساته الطبقية كأساس لوحدة هذه القوى على نطاق البلدان الثلاثة .

واستنادا الى كل ما قدمنا فاننا ندعو الى طرح موضوع الاتحاد بين البلدان الثلاثة للاستفتاء الشعبي بعد مناقشة جماهيرية واسعة وحررة ، فهذا هو الطريق الوحيد للتعرف على رغبة الشعب ولضمان وحدته حول هذه القضية الحيوية ولتفويت الفرصة على الاستعمار والرجعية المتربصين بثورتنا .

اننا ندعو الجماهير الثورية الى التيقظ في هذه الظروف في وجه كل محاولة من جانب الرجعية والاستعمار لاثارة النعرات



والنصبات القومية الضيقة والتي ليست سوى ستار لمعاداتهم  
للثورة والسلطة التقدمية .

**الحزب الشيوعي السوداني**

١٣ - ١١ - ١٩٧٠



## نهاية المطاف

في هذا الفصل الاخير والختامي من هذا الكتاب وبعد ان تحدثنا عن مختلف مظاهر الحياة في السودان وتعرضنا لعدد من القضايا وبعد ان تحدثنا في جزء منه عن علاقات السودان بالعالم العربي وبالثورة العربية وكان كل اتجاهنا في تأليف هذا الكتاب هو القاء الضوء على السودان المعاصر وخاصة بعد أحداث يوليو سنة ١٩٧١ . . . . . بعد كل هذا نريد ان تقدم حسابا ختاميا تلخص فيه كل ما سبق ان جرى ومغزى تلك التحركات والى اين انتهت بذلك البلد . نفعل ذلك في محاولة لان نضع السودان في خريطة ما يجري من حول امتنا العربية في هذه الايام باعتباره اكبر البلدان العربية مساحة فهو بلد المليون ميل مربع مساحة ومن ناحية السكان فانه يأتي بعد الجمهورية العربية المتحدة اكثر الاقطار العربية كثافة في السكان . وسبب اخر يجعل الاهتمام بشؤون السودان واردا هو انه فيه يلتقي العالمان العربي والافريقي شمال الصحراء الافريقية وجنوبها كما يقولون وتلامس حدوده حدود سبعة دول افريقية ويتألف من اغلبية عربية وأقلية زنجية افريقية بكل ما يفرضه هذا الوضع من قضايا ومشاكل وامتزاج او انفصال ان سلبا او ايجابا ولما كانت اغلبية الامة العربية تعيش في قارة افريقيا فان تجربة السودان ستظل تهمنا جميعا في مختلف صورها وأشكالها . اخيرا فان تجربة السودان انما هي واحدة من



تجارب البلدان الحديثة الاستقلال او ما يعرف بالعالم الثالث وفي هذا المحتوى فانها لا شك تهتم الباحثين والدارسين والمهتمين بقضايا كوكبنا في هذه المرحلة من تاريخه .

السودان .... ثم ماذا والى اين ؟  
وقبل ان تقدم رأينا واجتهادنا الشخصي نحب ان نضع هنا بعض الوثائق الهامة من جانب اشخاص كانوا على الاقل يملكون ان يلموا بأوضاع البلاد «من الداخل» وبشكل ما كان يتوفر لمن كان في غير موقعهم . الوثيقة الاولى التي ننقل هنا اهم اجزائها عبارة عن مذكرة رسمية سبق ان قدمها الشهيد الرائد فاروق حمد الله وزير الداخلية السابق الذي حكم عليه بالاعدام جعفر النميري والضابط السابق في الجيش السوداني الذي ابعده عن الجيش السلطة الرجعية في السودان فعمل على تنظيم هيئة «الضباط الاحرار» التي جاءت بالنميري الى السلطة . رفعت هذه المذكرة من الرجل الثاني في النظام بوصفه وزيرا للداخلية وعضوا في مجلس الثورة ونشرت بعد ذلك في السودان على نطاق واسع قبل ان تسافر خارج حدود السودان وتنشر «بواسطة اجهزة تخص البعث العراقي في بيروت» كما قال الاستاذ فؤاد مطر في كتابه «الحزب الشيوعي السوداني نحروه ام انتحر ؟» . نكتفي بهذا الان ونركز على ما احتوته تلك المذكرة الهامة التي نقرأ فيها ما يلي :

«منذ اندلاع الثورة ولفترة ليست بالقصيرة كنا نشهد امتدادا وتضاعفا لنشاط القوى الثورية في المجال السياسي العام ودعم السلطة الثورية والصراع ضد نشاط القوى المضادة . وقد تمثل ذلك في اشكال كثيرة : التظاهرات ومواكب التأييد ، المواكب المعادية للتآمر الرجعي ، النشاط النقابي ونشاط المنظمات الشعبية ، الندوات السياسية والفكرية ومختلف مظاهر الحيوية والحركة . وفي تلك الفترة لم يجرؤ الرجعيون على المكاشفة بعدائهم للثورة واتخذوا لنشاطهم واجهات جديدة متعددة . وبرغم كل ذلك .... فقد شهدت الحقبة القصيرة قبل



المؤامرة (١) اما انحسارا معيناً في نشاط القوى الثورية واضطراباً في موقف بعضها من قرارات السلطة الثورية وتدمراً لدى بعض الفئات الشعبية فما اسباب ذلك ؟ نجمل فنقول ان ذلك يرجع لاسباب اقتصادية وسياسية .

#### ١ - الاسباب الاقتصادية :

اخذ التبرم والسخط يبدو واضحاً بين قطاعات كبيرة من العمال والموظفين والمعلمين والتجار . . . . الخ وبين بعض الفرق الثورية تجاه السياسة المالية المعلنة وما يتبعها من اجراءات جمركية وضريبية واستقطاعات للمرتبات والاجور في ذات الوقت الذي كانت تعلن فيه اسعار البضائع الاستهلاكية فادحة تثقل كاهل تلك الفئات .

لقد واجهت تلك السياسة نقداً متصلاً من تلك الفئات وبعض فصائل الثورة غير ان تلك الفئات كانت تنظر للاجراءات المالية على انها مؤقتة كما كانت اكثر قرباً والتصاقاً بالسلطة الثورية فرفع قاداتها شعارات التضحية ونكران الذات في سبيل اعادة بناء الاقتصاد واستقراره والنهوض به .

#### ٢ - الاسباب السياسية :

وقد كانت تتعلق بما كان يجري من خلافات وصلت حد الاحتكاك في احيان كثيرة : مثال ذلك ما كان يتصل بمشاكل العمل السياسي والنقابي في وزارة المواصلا بصفة خاصة وكذلك تبرم قطاعات كثيرة من الاوضاع السائدة في عدد من الوزارات مثل وزارة الارشاد ووزارة الشباب وغيرهما . كما كانت هناك الشكوى المستديمة من ان القرارات الثورية نفسها لا تصدر الا من اعلى ولا تشترك فيها الجماهير وقاداتها .

---

(١) تحرك من اليمين ذهب الى اسقاط حكم النميري في مايس ١٩٧٠ وشاركت القوى الشعبية في القضاء عليه .



ولكن تلك الموجة من التدمير لم تدم طويلا وجاء سحق وردع  
مؤامرة ابا ودنوباوي (١) ايذانا بتصاعد الحركة الجماهيرية والتفافا  
حول السلطة الثورية حماية ودعمها وتأييدها واستنكارا للمؤامرة  
وعملاتها في الداخل والخارج . كذلك احدث ما اعلن من اجراءات  
الاصلاح الزراعي في منطقة النيل الابيض والحراسة على ممتلكات  
المهدي (٢) حماسا وتأييدا واسعا .

ولكننا نسأل الان : الى اين وصلنا اليوم ؟

انحسار مضطرد في رصيد الثورة ومستمر في رصيد  
التأييد السياسي والجماهيري . لقد لعبت ظروف الازمة الاقتصادية  
وما زالت دورا اساسيا في موجة الانحسار وبدأ دور الاقتصاد  
حاسما منذ اعلان اول موازنة للسلطة الثورية الجديدة في يوليو  
١٩٦٩ وخاصة ما جاء فيها من ضرائب جديدة ورغم ان الثورة  
كانت قد اعلنت على لسان قائدها ان تلك الاعباء الضريبية قد كانت  
مؤقتة ثم اعلن هو الغاء ضريبة الطوارئ في احتفال مايو ١٩٧٠  
الا ان موازنة يوليو ١٩٧٠ قد جاءت بتثبيت الضرائب الجديدة  
وزادت عليها ولم تلغ ضريبة الطوارئ - بعد اعلان الغائها - بل  
اصبحت امرا مستمرا وليس مؤقتا . هذا بالاضافة الى الرأي  
القاتل بان الموازنة لم تخرج في كثير عن الاطار التقليدي وتتناقض  
مع ما اعلنته بيانات الثورة بلسان قادتها .

اذا كانت موازنة يوليو ١٩٦٩ قد كانت بداية انحسار التأييد  
فان الظروف التي ادت الى تعيين مجالس ادارات المؤسسات  
المؤممة والمصادرة قد ساهمت الى حد بعيد في موجة الانحسار .  
لقي هذا الامر معارضة واسعة من جانب الثوريين والرجعيين كلا  
من منطلقه بل هو ما زال موضع النقد الواسع .

(١) مركز مؤامرة اليمين في العاصمة السودانية .

(٢) قادة المؤامرة اليمينية .



لا بد ان نضيف هنا ان عددا من القرارات والمواقف السياسية من جانب السلطة كان لها هي الاخرى دورها ومساهمتها في موجة الانحسار ويمكن ان ينحصر ذلك في الآتي :

١ - اعتقال سكرتير الحزب الشيوعي السيد عبد الخالق محجوب .

٢ - بعض التنظيمات الجديدة التي كونتها السلطة وكانت وما زالت موضع اختلاف واحتكاك فرق الثورة مثل تكوين الحرس الوطني وكتائب مايو ولجان تطوير القرى .

٣ - قرار تأميم الصحف بغير استثناء وما اعقب ذلك من تعيينات .

٤ - ما حدث من خلل واحتكاك بين السلطة وبين بعض الهيئات الجماهيرية .

٥ - ما قوبل به قرار الوحدة (مصر - السودان - ليبيا) من برود والطريقة المفاجئة التي تم بها مما احدث بلبلة واستغلتها الدوائر الرجعية .

بظهور الازمات التي اشرنا اليها انحسر التأييد الشعبي وبدأت الرجعية تنشط في الداخل والخارج وجرت اسس للتحالف بين حسين الهندي وفيليب غبوش وكوادر صادق المهدي والمتمردين في الجنوب وجماعة الاخوان المسلمين وتقول مصادر الامن ان هذه العناصر قد استغلت سلبيات النظام للهجوم عليه وركزت حملتها في الآتي :

١ - سوء الوضع الاقتصادي وانعدام السلع في الاسواق مع تفشي البطالة .

٢ - حدوث انقسامات في مجلس الثورة .

٣ - اشاعات تردد حول سلوك بعض الشخصيات القيادية .

٤ - تفشي الفساد والمحسوبية .

٥ - التبعية للقاهرة في السياسة الخارجية .

٦ - تلاعب وفضائح في بعض الشركات .



- ٧ - عدم الانسجام في الوزارة .
- ٨ - انقسامات وتكتلات داخل القوات المسلحة .
- قصارى ما نهدف اليه هو الاشارة الى الميادين التي تستحق المراجعة وذلك هو الدافع الاساسي من وراء هذا التقرير والميادين التي يجب مراجعتها هي :
- ١ - الجبهة الاقتصادية .
- ٢ - موضوع جنوب السودان .
- ٣ - جهاز الدولة .

### فاروق حمد الله

وزير الداخلية وعضو قيادة الثورة

لا نريد ان نعلق كثيرا على هذا التقرير بل نكتفي فقط بالاشارة الى الموقع الذي كان يحتله صاحبه في النظام والى الاشارة الى محاولته هذه الجادة لاصلاح الامور في وقت مبكر قبل ان تتفاقم الامور الى اسوأ بكثير ولكن تلك المحاولة الجادة لم تفلح بل انه وزميلاه الرائدان بابر النور وهاشم العطا قد ابعدوا بعد هذا بقليل من مجلس الثورة ومجلس الوزراء وأثار ذلك استياء عاما وادى ذلك الى اضعاف الثقة في عهد اللواء النميري اكثر والى اهتزاز الثقة به في كل الاوساط الوطنية . وفي شهر يوليو ١٩٧١ اعدم الضباط الثلاثة بسبب الحركة التصحيحية التي حاولوا القيام بها بعد ان عجزوا عن اصلاح الامور حينما كانوا في داخل جهاز السلطة .

وقد نختلف مع هذه المذكرة في تفسيرها لبعض الوقائع وفهمها لبعض الاحداث ولكن الاشياء والسلبيات التي اشارت اليها كانت في جملتها صحيحة واحس بها وانتقدها وعارضها كل الناس الذين كانوا ما زالوا يأملون في تطور النظام وتغلبه على مصاعبه واخطائه وبالطبع فان هذا يلقي ضوءا ويفسر الكثير مما



جرى بعد ذلك . وفي تلك الايام اصدر الحزب الشيوعي السوداني بياناً حول احداث الساعة يناقش هذه الامور من زاوية ونظرة الحزب الخاصة ونورد هنا نص هذا البيان :

## أحداث ١٦ نوفمبر ١٩٧٠

في صبيحة الاثنين ١٦ نوفمبر وبعد اعلان حالة الاستعداد العامة في القوات المسلحة وانعقاد اجتماع لقادة القيادات بالعاصمة، استدعى اللواء جعفر النميري رئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء، استدعى السادة مقدم بابكر النور والرائد فاروق حمد الله والرائد هاشم العطا (١) اعضاء مجلس الثورة والوزراء وابلغهم ان مجلس قيادة الثورة قد اتخذ قراراً باعفائهم من مسؤولياتهم وابعادهم من مناصبهم العسكرية والمدنية . ثم تمت دعوة لمجلس الوزراء بالقيادة العامة بلغ فيها اللواء نميري قرارات مجلس الثورة بطرد اعضاءه الثلاث واجراء تطهير في الجيش والخدمة المدنية واعتقال الاستاذ عبد الخالق محجوب ، ثم اذيع بيان مجلس الثورة الذي ادعى فيه انه اتخذ تلك القرارات للاسباب الآتية :

● ان هناك عناصر تدعي التقدمية وقفت في وجه الثورة وتشكك في مقدرة الطليعة الثورية - اي مجلس الثورة - على احداث التغيير الذي ارادته الثورة .

● وضع اعضاء مجلس الثورة تحت امرة تلك « العناصر المخربة » واصبحت اسرار مجلس الثورة تعرف في خارجه .

● ان ابعاد الاعضاء الثلاث قد اصبح ضروريا في هذه المرحلة التي سوف تعطي فيها الثورة للشعب النظام الدستوري المتكامل .

ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني ترى ان هذه

(١) أعدم هؤلاء الثلاثة في يوليو ١٩٧١ بأمر من اللواء النميري .



الاجراءات ليست بهذه البساطة التي حاول ان يصورها بيان  
مجلس قيادة الثورة وليست وليدة الصدفة ولا مفاجئة بل هي  
في واقع الامر تتويج لمخطط يميني ظل يعمل بدأب ومثابرة لتجميد  
الثورة السودانية التي دخلت فترة جديدة بعد ٢٥ مايو ١٩٦٩  
وحصرها في حدود حركة اصلاحية بدلا من تحويلها الى ثورة  
شعبية شاملة لانجاز المهام الوطنية الديمقراطية وفتح الطريق امام  
المستقبل الاشتراكي لشعبنا . ان هذه الاجراءات ليست حدثا  
«مؤسفا» كما صورها البيان ولكنها امتداد للافكار الانقلابية التي  
تلجأ لحل الخلافات بين فصائل الثورة عن طريق مثل هذه الخطوة  
الانقلابية والتصفيات الداخلية في القوات المسلحة مما ادى الى  
نتائج وخيمة ومدمرة كما تدل تجارب البلدان العربية والافريقية  
والعديد من دول العالم الثالث .

لقد اتخذت هذه الاجراءات في ظروف تعاني فيها الثورة  
العربية من تزايد التآمر الاستعماري الرجعي في المنطقة بأسرها  
وفي جنوب بلادنا على وجه الخصوص ، واتخذت في ظرف تشير  
فيه كل الدلائل الى ان الهجوم الذي استهدف تصفية المقاومة  
الفلسطينية في الاردن يتجه نحو تصفية الانظمة التقدمية الوطنية .  
وفي داخل بلادنا ظلت دوائر واسعة من جماهير شعبنا تنظر بقلق  
بالغ لاتفاقية الاتحاد الثلاثي التي لم تطرح عليها للمناقشة والتعبير  
عن ارادتها كما ازداد الموقف غموضا لتضارب التصريحات الرسمية  
واقوال الصحف مما جعل الجماهير تزداد اقتناعا بان هناك امرا  
مبيتا يهدد مسار الثورة السودانية وحركتها الثورية الديموقراطية .  
وعلى الصعيد الاقتصادي كانت الحركة الثورية وفي مقدمتها  
الحزب الشيوعي تبذل جهودا مضاعفة للتكاتف مع السلطة لتحسين  
الاداء في المؤسسات المؤممة والمصادرة التي تعاني من سلبيات  
تهدد مستقبلها مثل ضعف الادارة والابطاء في اعادة تنظيمها بما  
يكفل حسن ادارتها ورفع عائدها على الدخل القومي . ووضع  
الحزب الشيوعي وكافة القوى الثورية واجب انجاح الخطوة



الخمسية في مقدمة الواجبات اليومية والعاجلة وتفجرت حركة جماهيرية واسعة بين العاملين لانجازها .

لقد ظلت كافة جماهير شعبنا تبدي اشفاقا على مصير تطور الثورة السودانية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وفشل الاجراءات الادارية التي اتخذت لحلها وازداد اضطراب السوق والاسعار ، وازدادت الضائقة المالية والانكماش وقد ظل الحزب الشيوعي يعمل بالتضامن الوثيق مع الحركة النقابية للعاملين لتقديم كافة الاقتراحات الممكنة لمساعدة السلطة لتخطي هذه المصاعب وتقويت الفرصة على قوى الثورة المضادة التي ضاعفت نشاطها السياسي مستغلة تبرم الجماهير .

وازاء مخاطر التآمر الاستعماري في جنوب البلاد حشدت القوى الثورية كل قواها لخلق حركة ديموقراطية في ذلك الجزء من الوطن حتى تمسك قضية الحكم الاقليمي بكلتا يديها وتدعم وحدة البلاد وتخفف العبء عن القوات المسلحة هناك . وكانت الحركة الثورية وما زالت تقوم بهذا الواجب بين صعوبات جمة تخلقها عناصر البيروقراطية واليمين في اجهزة الدولة في الجنوب لعدم ايمانها بجدوى الحل الديموقراطي . وقد استطاعت الحركة الثورية والحزب الشيوعي تخطي العديد من المشاكل والصعاب لمساعدة السلطة لتطوير الثورة هناك .

في مثل هذه الظروف لجأ مجلس الثورة لاتخاذ هذه الاجراءات التي لا تعني سوى تصفية قسم اساسي من قوى الثورة السودانية وسند رئيسي لا يمكن للسلطة ان تحمي نفسها ضد تهجمات الاستعمار والرجعية بدونه او تؤمن مسيرتها الى الامام . ان وصف الحزب الشيوعي السوداني وقيادته المخلصة لوطنها وشعبها «بالمخربين» تهمة مرفوضة من جانبنا وتطول على تاريخنا الناصع في خدمة الثورة السودانية وجماهير شعبنا العاملة . انه دعوة للقوى التقليدية لان تواصل نشاطها بطريقة ظاهرة او مستترة ضد الحزب الشيوعي وفتح الباب امام روح العداء للشيوعية التي



يعرف شعبنا جيدا كيف يستخدمها الاستعمار والمتعاونون معه  
بذكاء لضرب الثورات الوطنية وتصفيتها .  
ان جماهير شعبنا في كل اوجه الحياة تعلم حق العلم تلك  
الجهود التي بذلها الحزب الشيوعي لدعم النظام وحمايته وتوعية  
الجماهير وتنظيمها من اجل تطور الثورة . وتعلم جماهير شعبنا  
حق العلم ان الانتقادات التي يوجهها الحزب الشيوعي للسلبات  
والاخطاء كانت تنطلق دائما من مواقع الحرص على مصالح شعبنا  
وطننا من مواقع الثورة وحماية السلطة التقدمية .

ان مجلس الثورة نفسه يعلم الدراسات الجادة التي قدمها  
الحزب الشيوعي للسلطة حول تأمين البنوك والتجارة الخارجية،  
حول الاصلاح الزراعي الجذري في الريف ، حول تصفية الادارة  
الاهلية ، حول موجبات الخطة الخمسية وغيرها . وفي الاشهر  
الاخيرة واصلت قيادة الحزب تقديم العديد من المذكرات كيما  
تسير السلطة الى الامام في طريق الثورة الديموقراطية وقدمت  
مذكرات مدروسة حول تأمين السلطة والمهام والواجبات على  
الصعيدين الشعبي والرسمي في هذا الصدد ، ومذكرة حول  
الوضع في الجنوب وامكانية حل المشاكل التي تعرقل تنفيذ الحل  
الديموقراطي ، ومذكرة حول تدهور الوضع الاقتصادي وما تعانيه  
الجماهير من ضائقة في مستوى المعيشة وارتفاع الاسعار وانعدام  
بعض السلع الضرورية وازدياد مديونية الحكومة ... الخ ومذكرة  
حول رايانا في الميثاق الشعبي وقضايا الجبهة الوطنية الديموقراطية  
واعدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاسبوع المنصرم  
دراسة حول رايانا في الاتحاد الثلاثي وانتقادنا الموضوعي له . لقد  
كانت هذه المذكرات تسلم لكل اعضاء مجلس الثورة دون استثناء  
وكان سكرتير عام الحزب الشيوعي المناضل عبد الخالق محجوب  
يشترك بدور قيادي مليء بالمسؤولية والحرص على مصير الثورة  
والشعب والوطن في اعداد هذه المذكرات وتسليمها لمجلس الثورة .  
اليس غريبا بعد كل هذا ان يتهمنا مجلس الثورة بالتخريب



ويعتقل السكرتير العام لحزبنا ويفصل اعضاء مجلس الثورة الثلاثة الذين تعلم كل الاوساط الشعبية تاريخهم في حركة الضباط الاحرار وفي ظل السلطة الراهنة ؟

اليس غريبا بعد كل هذا ان تمتد يد التطهير في القوات المسلحة فتشمل الضباط الذين سبق ان شردتهم وسجنتهم العهود الرجعية البائدة ثم عادوا لحماية الثورة بينما تبقى عناصر يمينية عملت وما زالت تعمل لفركشة وحدة القوات المسلحة وعزلها عن الشعب واستخدام مناصبها للضغط على السلطة بين حين وآخر لاعتقال تطور الثورة وتحويل القوات المسلحة الى فئة مميزة ؟ والامثلة على ذلك كثيرة : منها ما حدث في اكتوبر من العام المنصرم عقب بيان السيد بابكر عوض الله في برلين وما اعقبه من تطورات ، وكما حدث في احتفالات القوات المسلحة وخطاب ١٦ يوليو ، وما حدث ايضا في ازمة سلاح المدرعات واعتقال وتشريد مجموعة من الجنود الذين تحملوا مع مجلس الثورة انجاح العملية العسكرية في فجر ٢٥ مايو . ان ما يحدث اليوم هو امتداد لهذا الخط ولن تقف العناصر المحافظة الراضية لتطور الثورة عند هذا الحد بل ستواصل ضغطها ان عاجلا او آجلا من اجل انقلاب يميني شامل ينسف كل مكاسب شعبنا منذ ٢٥ مايو ومنذ الاستقلال ويقيم حكما اسود حاقدا .

ومن الجانب الاخر كانت جماهير شعبنا تنظر بحذر وريبة لتزايد نشاط الاجهزة الرسمية المصرية وفي مقدمتها المخابرات لدعم هذا الخط اليميني ونقل تجاربها السوداء في تخريب الحركة الثورية الى السودان تحت ستار الحد من النفوذ الشيوعي . وقد نصت اتفاقية الاتحاد الاخيرة على توحيد اجهزة الامن القومي كما نصت كذلك على النظر في امر المنظمات الشعبية في البلدان الثلاثة .

ان الخطوات التي اتخذها مجلس الثورة موجهة نحو تصفية اليسار وفي مقدمته الحزب الشيوعي السوداني ومجموعات



الضباط الاحرار في القوات المسلحة واحداث تغييرات في قيادات المنظمات الديموقراطية وابعاد الشيوعيين والعناصر الديموقراطية الصلبة بتهمة التخريب وتحويل هذه المنظمات الى ذيل تابع للسلطة او لتنظيمها الشعبي المرتقب وتجريدها من استقلالها وطابعها الديموقراطي الشعبي .

لقد استعانت السلطة في هذه الخطوات بتأييد ومباركة العناصر الانقسامية التي انشقت من الحزب الشيوعي منذ اواخر سبتمبر مستعديّة السلطة على الحزب بحجة انه يعارض السلطة وراحت تنشر سمومها ضد قيادة الحزب وسكرتيره العام وتلفق التهم والاكاذيب وتشوه جوهر الصراع السياسي والفكري الذي نشأ في الحزب منذ ٢٥ مايو حول طبيعة النظام الراهن ودور الحزب الشيوعي والحركة الثورية في دعمه وكيفية هذا الدعم كما يتحول الانتصار العسكري في صبيحة ٢٥ مايو الى ثورة شعبية عميقة الجذور تستند الى تأييد الشعب المنظم والواعي وتؤمن ظهره ضد أخطار الانقلابات العسكرية والتصفيات التي ترهق قوات الثورة وتفتح الباب للردة الرجعية .

ان هذه العناصر تواصل دعايتها ونشاطها المعادي للحزب ولم تخف حقدّها الدفين بعد ان رفضت اغلبية الحزب الشيوعي افكارها الداعية لتصفية الحزب وتحويله الى ذيل للسلطة . ولم تخف في الاسابيع الاخيرة علمها بالخطوات التي اتخذها مجلس الثورة واعلان وعيدها وتهديدها بكل ما تم مبررة موقفها تحت ستار ان الحزب يسير في اتجاه جامد متطرف يعرقل تطور الثورة . ولم تتعفف هذه العناصر والتي تعمل في اجهزة الامن القومي من الاشتراك في حصر اسماء الشيوعيين تمهيدا لاعتقالهم (١) .

---

(١) فشلت العناصر الانقسامية في ان تقيم تنظيما مناوئا واختنقت هي بعد مجزرة يوليو ١٩٧١ .



يا جماهير شعبنا الباسلة :

أن الثورة السودانية تتعرض لآخطار داهمة داخلية وخارجية وما هذه الخطوات إلا بداية للسّير في طريق تجميد الثورة وفتح الطريق للردة الرجعية .

أن الخطوات التي اتخذها مجلس قيادة الثورة قد جاءت بعد صراع طويل دار في البلاد وانعكس داخل مجلس الثورة حول : في أي اتجاه يجب أن يسير النظام وأي منهج يجب أن يتخذ لحل القضايا الأساسية التي تواجه البلاد وتذليل الصعاب التي تحيط بالخطوات التقدمية التي تمت : صراع حول أشكال الديمقراطية الجديدة، صراع ضد المحسوبية والفساد واستغلال النفوذ، صراع حول الأشكال الملائمة لوحدة القوى الثورية وبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية ، صراع حول المفاهيم والتصورات للوحدة العربية والعلاقات بين الانظمة التقدمية ، صراع حول الخطوات الملائمة لحل المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد ، صراع حول دور القوات المسلحة واجهزة الأمن القومي ومستقبلها .... الخ .

بتنفيذ الاجراءات الاخيرة انتصر الخط اليميني المحافظ الذي ظلت تغذيه العناصر اليمينية في السلطة وخارجها مستغلة كل الفرص السانحة للضغط واحراز مواقع جديدة . لقد كشفت اللجنة المركزية في بياناتها للجماهير في ابريل من هذا العام عقب اعتقال المناضل عبد الخالق محجوب وابعاده لمصر (١) عن تركيز الدوائر الاستعمارية على السودان وكيف تستفيد هذه الدوائر من اخطاء السلطة ومن أي ضربة توجه لقوى اليسار وأي انقسام في صفوفها وناديننا باليقظة وتشديد النضال لاصلاح ذلك الخطأ كما اوضحنا آنذاك فشل نظرية التوازن السياسي التي تقول

---

(١) حدث ذلك في مارس ١٩٧٠ ثم اعتقل بعد ذلك في نوفمبر ١٩٧٠ واعدم في يوليو ١٩٧١ .



بالاستعانة بقوى اليسار. لضرب اليمين ثم بتوجيه الضربة لليسر  
كيلا يقوى عوده .

هذه النظرية لم تنجح في السودان وها هي التجربة تثبت انها  
تعود الى تصفية الثورة وليس الى تصفية اليسار ولا بديل في  
بلادنا لحل الخلافات داخل اطار الوحدة العريضة للقوى الثورية  
بدون اللجوء لسلطة الدولة لضرب المخالفين في الراي من الثوريين .  
ان الخطوات التي اتخذها مجلس قيادة الثورة بحجة اعطاء  
الشعب النظام الدستوري المتكامل تشير الى تمهيد الجو الى تركيز  
كل السلطات في يد رئيس الدولة مما يهدد كل المبادئ الديمقراطية  
الجديدة التي ينشدها شعبنا . وقد ظلت دوائر سياسية ماهرة  
في السلطة وخارجها تعمل لهذا الهدف منذ بداية هذا العام ، حتى  
ضعف مجلس الثورة واصاب مجلس الوزراء الشلل واصبحت  
مجموعة صغيرة داخل مجلس الثورة هي التي تقرر كل شيء وصل  
الامر حدا جعل دولاب العمل يتوقف عندما يتغيب رئيس مجلس  
الثورة والوزراء من البلاد .

ان حماية وتطوير المنجزات الديمقراطية المتمثلة في تأميم  
ومصادرة مؤسسات رأس المال الاجنبي ومشروع الخطة الخمسية  
والبداية في تصفية الادارة الاهلية واعلان الحل الديمقراطي لمشكلة  
الجنوب وتوثيق عرى الصداقة والتعاون مع المعسكر الاشتراكي  
وفي مقدمته الاتحاد السوفيتي ودور السودان المستقل والايجابي  
في حركة الثورة العربية والافريقية .... الخ .

ان حماية وتطوير هذه المنجزات ليس بالامر السهل ، فهي  
قضايا معقدة وتحتاج لتكاتف الجهود من كل الحاديين على مصير  
وطننا وهي اجراءات يتم تنفيذها وسط صعوبات موضوعية  
وذاوية لا حصر لها وكان الحزب يلقي بكل قواه لمواجهة ودعوة  
ال جماهير للاشتراك النشط في حلها ويقدم لمجلس الثورة واجهزة  
السلطة ما لديه من مقترحات بهدف تطوير الثورة .  
ولكن مجلس الثورة قد اختار طريقا اخر لم يحسب كل



عواقبه على مسار الثورة وخطأ خطأ كبيرا في حق الثورة والشعب  
فبدلاً من مواجهة هذه القضايا والمشاكل ، وهي ليست مستحيلة  
الحل ، ابتعد عن ميدان المعركة الحقيقي والحاسم ووجه ضربته  
لحلفائه الحاديين ورفاقه في السلاح تحت تأثير تصورات خاطئة  
لا تخدم سوم اليمين واعداء الثورة .

اننا ندعو جماهير شعبنا لتدارك هذا الخطر المحدق بمصير  
الثورة بالعمل على :

- ١ - إلغاء القرارات التي صدرت واعادة اعضاء مجلس الثورة  
المبعدين الى مناصبهم وطرح القضايا المختلف عليها للمناقشة مع  
الضباط الاحرار المدافعين حقاً عن الثورة .
  - ٢ - اعادة الضباط الاحرار الذين فصلوا من الخدمة .
  - ٣ - اطلاق سراح المناضل عبد الخالق محجوب .
- يا جماهير شعبنا بالاسلة :

ان وحدتك ويقظتك التي تجلت في موكب ٢ يونيو و ٣٠ مايس  
لدعم الثورة وحماسك الثوري في دعم قرارات التأميم والخطوة  
الخمسية مدعوة اليوم اكثر من اي وقت مضى لسد الطريق امام  
الانتكاسة التي فتحت لها الاجراءات الاخيرة الطريق على مصراعيه .



بعد ذلك ترنح النظام اكثر فأكثر وأفلس وعجز عن التصدي  
للمهام الملقاة على عاتقه ويئس أكثر الناس عن اصلاحه وتقويمه  
واصبح عبئاً ثقيلاً على تطور وتقدم الشعب السوداني وقيدا في  
عنقه وقدميه وجاءت حركة التصحيح بقيادة بابكر النور وفاروق  
حمد الله وهاشم العطا التي استطاعت ان تقصي النميري عن  
الحكم لثلاثة ايام ثم اعيد النميري الى السلطة بعد ذلك وهو يسبح  
في نهر من الدماء وبعون من الخارج وجاءت الحركة التي لم يكتب  
لها النجاح في التاسع عشر من يوليو ١٩٧١ وأذاعت اول بيان لها  
في ذلك اليوم ونعيد هنا نشر هذا البيان الذي لم يكتب له ان  
يعرف خارج السودان كثيرا لانه قد خنق باعدام الذين اصدروه  
وضاع في زحمة الاحداث . ومهما قيل انه قد كان قد اغفل هذا



أو ذلك من القضايا وصحيح أنه لا يمكن أن يعتبر برنامج عمل شامل إلا أننا لا يجب أن ننسى أنه البيان الأول ونحاول أن نذكر الظروف التي صدر فيها . ولا نريد هنا أن نناقش ما كان يجب أن يقال في تلك الساعات ولكننا نعيد نشره هنا لسبب هام هو أنه أيضا يكشف عن مساوئ عهد النميري ويساعد في تقييم ذلك النظام ويضاف إلى ما سبق أن قيل وتقرر بحقه . اذاع البيان الرائد هاشم العطا وهذا هو نصه :

« مواطني الاعزاء :

قبل ٢٥ مايو ١٩٦٩ كانت جماهير أكتوبر تخوض صراعا عاتيا شاملا ضد تسلط الحكم الرجعي القائم على تحالف الرأسمالية والاقطاع وصناع راس المال الاجنبي الضالع في التبعية للاستعمار القديم والحديث وهو تحالف لاستمرار سير البلاد في طريق التطور الرأسمالي التقليدي الذي اورث شعبنا التخلف والضعف . وكانت جماهير أكتوبر تتطلع للتطور وتناضل لتحقيقه واثقة من قواها وقدراتها فلم تكن تنتظر الخلاص على يد أناس تستأثر بالسلطة ، كانت تطلب التطوير لا من اجل استبدال حكومة تتسلط بل التطور في استرداد الثورة الحقيقية واهدافها وتحقيق التطور الاجتماعي والحكم الوطني الديموقراطي في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ظل ديموقراطية جديدة في كل مرافق الحياة وقفل الطريق نهائيا امام المخطط الرجعي والاستعماري .

لقد تجاوزت جماهير أكتوبر مع البيانات الاولى لحركة ٢٥ مايو لانها حوت ما كانت تتطلع اليه الجماهير ولان الحركة نفسها كانت تعتبر جزءا من ثورة أكتوبر (١٩٦٤) وقد وقفنا معها ووقفت معها الجماهير في وجه الرجعية وأعوان الاستعمار .... فالحكم الجديد لثورة الشعب دائما يستقطب كل القوى الوطنية والديموقراطية الحادة على مستقبل الوطن وعلى استقلاله وثورته في جهاد لتخليص البلاد والبعد عن اي مظهر من مظاهر الحكم الدكتاتوري العقيم والزج بالقوات المسلحة في الصراعات السياسية



أو السلطة حتى يبقى دورها القومي في الوطن وهو تحمل المسؤولية في الحفاظ على وحدة كيان الوطن في مواجهة العدوان .  
ولقد استطاعت الجماهير في الأشهر الأولى على ٢٥ مايو أن تأخذ مساراً ديمقراطياً للتطور الذي حدث وأن تخلق الخطى الجديدة وأن توفر لها النجاح الدائم في تنفيذ ما التزمت به من تغييرات وأهداف وأن ترفع عالياً شعارات التلاحم والتحالف مع إبنائها في القوات المسلحة وتسد الطريق أمام المؤامرات .

ولكن سرعان ما ظهرت نزعة الانفراد بالحكم والتسلط وفرض اتجاهات وتطورات ضيقة ومارست السلطة الحاكمة الضغط على البلاد .

إننا في القوات المسلحة نعلن أمام شعبنا أننا سنعمل لقيام نظام سياسي ديمقراطي يستهدف المشاركة الفعالة من قبل الجماهير بالوسائل الممكنة في إدارة شؤون البلاد تجاه قضايا التنمية والثورة الاجتماعية . فبداية من ذلك ستكون هذه القاعدة ممثلة في هيئات الشعب الديمقراطي الجماهيرية التي بناها بعرقه على السودان سيهمها تقدمه وازدهاره وسنعمل بجانب القوى الوطنية إلى جانب القوى الوطنية على نشر الوعي الديمقراطي في البلاد وفي جهاز الدولة وفي القضاء بوصفه أداة عادلة كما سنعمل لوضع الأدوات اللازمة لكي يباشر الشعب حرياته .

ولقد لاقت القضية الوطنية وهي نصره الجنوب من الطغمة المباداة تلاعباً في قضيتها .

إن القوات المسلحة السودانية منذ الآن جزء لا يتجزأ من الشعب ، مصير واحد وعمل واحد وساعد قوي واحد .  
إنني أعاهدكم على تطوير جهاز الدولة وإننا منذ اليوم نؤكد كل نضالات شعبنا من أجل استقلال نضالنا الوطني تأكيداً لثورته



في عام ١٨٨٢ (١) وثورته في عام ١٩٢٤ (٢) وحركة المثقفين  
السودانيين في الثلاثينيات ونضال الجماهير الشعبية بعد الحرب  
العالمية الثانية حتى استطاعت ان ترفع علم الاستقلال في سنة  
١٩٥٦.... وفي هذا يؤكد السودان تقديم كل امكانياته لتصفية  
العدوان الصهيوني الاستعماري على الارض العربية ويحمي ظهر  
الشعب المصري الشقيق ويقدم السودان كل ما تطلبه الثورة  
الفلسطينية لتحرير ارضها واعادة دولتها الديمقراطية ويرفض اي  
حل لا يقبلها شعب فلسطين ممثلا في منظماته الفدائية  
الديمقراطية ولا يضع نفسه وصيا بأي حال على الفلسطينيين في  
ختمهم في تقرير مصيرهم .

ان السودان يدعم حركات التحرر الافريقية ويبني علاقات  
حسن الجوار والاخاء مع جاراته الافريقية وفقا لميثاق منظمة  
الوحدة الافريقية ولهذا فان الشعب السوداني يواصل مسيرته  
كجزء من الجبهة العالمية المناوئة للاستعمار القديم والحديث تلك  
الجبهة التي تحتفظ بالود للدول الاشتراكية الصديقة وعلى رأسها  
الاتحاد السوفيتي العظيم .

ايها المواطنون :

في هذه الساعات تم تصحيح كل الاخطاء التي وقعت في حق  
بلادنا شعبا وهيئات حتى نستطيع التكاتف لبناء بلادنا ونبدأ  
بتصحيح الاخطاء التي وقعت بعد حركة ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

ايها المواطنون :

يا ابناء السودان وطن المجد والرجولة استقبلوا ايامكم القادمة  
بالجدية في سبيل الارتفاع بالسودان الديمقراطي .

\*\*\*

هذا البيان يساعد فعلا في ابراز الصورة التي انحدرت اليها

(١) حررت البلاد من الحكم التركي .

(٢) انتفاضة مدنية عسكرية لم يكتب لها نجاح .



الاحوال في السودان منذ ان تولى النميري وجماعته زمام  
السياسة ويقدم نموذجا اخر لما يمكن ان تسقط فيه الاوضاع بسبب  
مغامرات الجناح العسكري من البورجوازية الصغيرة حينما تسطر  
عليها سلبياتها وتعادي الحركة الشعبية والقوى الوطنية  
والديمقراطية .

ولكن ماذا يقول النظام نفسه عن نفسه ؟

بالطبع لا نتوقع ان يقول كل شيء ليفضح نفسه ولكن على  
الاقل يضطر الى ذكر اشياء والاشارة الى مواقف في وضع المدافع  
والمبرر ومهما حاول اي نظام ان يحسن ويحمي نفسه فهو مضطر  
احيانا للاشارة الى نواقصه ومشاكله خاصة حينما يدفعه السخط  
الشعبي الى ذلك وفي السودان سخط شعبي واسع عميق تجاوز  
مرحلة السكوت عنه او صم الآذان دونه لان ذلك قد اصبح غير  
ممكن اطلاقا . لنستمع هذه المرة الى اللواء النميري يقدم جزءا من  
كلمات العهد ولا نتوقع ان يفصح عن كل شيء او عن الاشياء  
الاساسية . وحتى هذا مفيد في توضيح كل اطراف ومحتويات  
الصورة القائمة . في هذه المرة لا ننقل عن آراء المعارضين والمناوئين  
فلنتركه هو يتحدث :

الزمان شهر ديسمبر ١٩٧١ والمكان هو احتفال عام القى فيه  
خطابا في مؤتمر ما يسمى «بكتائب مايو» احدى الهيئات المزيفة  
التي اقامها العهد لتأييده وهي ليست اكثر من صوت سيده وعلى  
هذا الفهم نستطيع ان نفهم مستوى ما يمكن ان تخاطب به مثل  
هذه الهيئات . اذيع الخطاب من الاذاعة السودانية واستمعت اليه  
كاملا ثم نشر بعد ذلك في الصحف السودانية .... ورغم كل  
هذا فماذا قال رئيس الجمهورية في تلك المناسبة ؟ ننقل هنا  
تسجيلا لاهم اجزاء ذلك البيان الذي تحدث عن الامور الآتية :

١ - «يهاجم اعداؤنا في الداخل بعض رفاقي في مسار  
الثورة» . لا نعرف عن اي مساوئ رفاقه يدافع ولكن المعروف  
انه قام بحركته بقيادة سبعة من «رفاقه» اعدم ثلاثة منهم وكانوا



يسعون بالضباط الاحرار وقد حل هذا التنظيم منذ فترة وكان  
 هناك ما يسمى «بمجلس قيادة الثورة» وحل هذا ايضا بعد ان  
 فرض نفسه رئيسا للجمهورية . اما ان سلوك من تبقى من زملائه  
 السابقين يهاجم فهذا امر طبيعي لانه تلصق بهم كل انحرافات  
 ومساوئ النظام على المستوى الشخصي او على المستوى العام .  
 ٢ - «يشيع اعداؤنا اننا قد تخلينا عن معركة المصير وعاديننا  
 مصر وانصرفنا عن الوحدة والاتحاد العربي» - الذي لا يمكن انكاره  
 الان ان دور السودان قد توارى من ساحة الصدام مع  
 اسرائيل والاستعمار ولم يكن هذا هو الوضع قبل عام ونصف .  
 اما العلاقات مع القاهرة فقد اصابها شيء من الركود وقد اخذت  
 القاهرة قليلا قليلا تدرك مخاطر انزلاق نظام النميري وان كان ذلك  
 لا يعلن عنه او يقال . اما بالنسبة لاتحاد الدول العربية ( مصر -  
 سوريا - ليبيا ) فقد صرح النميري في حديث لجريدة «السياد»  
 بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٧٢ قال فيه بالحرف : «ان اسلوبنا في العمل  
 من اجل هذه الوحدة قد يختلف عن الاسلوب المتبع في مصر او  
 سوريا او في ليبيا» . فمتى حدث هذا الاختلاف ؟ قبل فترة كان  
 الاندفاع في هذا الاتجاه محمومًا متعجلاً ولكن بعد ذلك تدخلت  
 عوامل اخرى في الداخل والخارج حدثت من هذا التهافت ومهما  
 كانت الدوافع سابقة او لاحقة فانها لا علاقة لها بمصالح الشعب  
 السوداني ولكنها نتيجة للمتناقضات التي اوقع فيها النظام نفسه .  
 ٣ - «اننا ندرك متاعب غلاء المعيشة ومشاكل الناس الاقتصادية  
 ونحن ندرس هذه المسألة التي كونا لجانا لمعالجتها ولكن اعداء  
 الثورة يستغلون مصاعبنا فنطلب منكم التضحية ولن نعبأ بنباح  
 الكلاب» . رغم هذا التعبير النابي الاخير فستظل الازمة على حالها  
 وقد انحدر مستوى المعيشة وتفاقم غلاء الاسعار واختفت السلع  
 وهبطت قيمة الجنيه السوداني الشرائية بشكل لم يعرف من قبل  
 وما زالت الحكومة «تدرس» ولا تقدم حلا سوى ان تطلب من  
 الناس مزيدا من التضحية باسسط ضروريات الحياة !



٤ - واخيرا جاء في ذلك البيان والخطاب الرسمي قوله :  
« ان عددا من اعضاء هذا التنظيم (كتائب مايو) قد اعتدوا على القانون والمواطنين وعزلوهم سياسيا وقاموا بتفتيش منازلهم باسم الكتائب وجمعوا تبرعات باسم الكتائب فابعدوا مثل هؤلاء مسن صفوفكم » . لا تعليق لنا على هذا سوى ان هذه الهيئة كانت من بين الاجهزة الرسمية التي عملت في الاستفتاء الذي فرض على الناس وجاء بالنميري رئيسا للجمهورية !

لعلنا بعد كل هذا لسنا بحاجة لمزيد من القول او الى حجج اخرى او ملاحظات موضوعية لنحكم على طبيعة النظام ولكي نعرف مدى مساره وما هو مكانه في المستقبل القريب . لم يبق بعد ذلك سوى القليل نحب ان نضيفه الى ما تقدم ذكره حتى تأخذ الصورة مداها النهائي وتبرز بكل ابعادها ولا نقدم هنا سوى اضافات قليلة فنقول :

١ - الفشل في حل مشكلة جنوب السودان وهو يمثل ربع سكان السودان واكثر من هذا مساحة وقد افردنا لهذه القضية فصلا خاصا يمكن الرجوع اليه في هذا الكتاب .

٢ - اغتيال الديمقراطية بكل اشكالها حتى في ممارستها الليبرالية القاصرة .

٣ - التدهور الاقتصادي والاعتماد بشكل رئيسي على «قروض» من الصين والكويت والبنك الدولي الرأسمالي ليس فقط لمشاريع التنمية بل اساسا لسد نفقات الدولة المتضخمة لسوء تصرفها واسرافها ولكي تتمكن البلاد من شراء ما تحتاج اليه من سلع في الاسواق الرأسمالية فتتكمش تبعا لذلك مشاريع التنمية وتستنزف موارد البلاد الخاصة . وناهيك بها من تشكيلة متنافرة تجمع بين البنك الدولي والصين والكويت !

٤ - الارتجال في عملية التأميمات والاصلاح الزراعي والقطاع العام ثم التراجع عن هذه الاجراءات بنفس السرعة التي تمت بها وتقديم تنازلات للمصالح التقليدية تفرغ هذه الاجراءات من كل



محتوى •  
٥ - اللعب العقيم على خلافات المعسكر الاشتراكي واقامة  
علاقات طارئة مع الصين ورومانيا في الوقت الذي يشتد فيه العداء  
للشيوعية والاتحاد السوفيتي •  
٦ - الاتجاه الجديد لاقامة علاقات حميمة مع الانظمة الرجعية  
والعميلة في المنطقة المجاورة : السعودية - تشاد - اوغندا  
والاسراع المتهاافت لاعادة العلاقات مع المانيا الغربية رغم ان اسباب  
قطع تلك العلاقات ما زالت قائمة •  
لم يبق آخر المطاف سوى ان مثل هذا النظام قد فقد كل واي  
سبب لبقائه هذه هي الحقيقة الرئيسية • اما متى ينتهي وكيف  
وماذا يعقبه فكل هذه أمور لا نملك الان منها سوى تحليلات اولية  
ولا نريد التنبؤ ولا نعلم للتخمين بل يكفي ان نمسك بالحقيقة  
الاساسية ونترك للايام المقبلة وحدها ان تتحدث عن نفسها •



# فهرست

٥	اهداء لانبل الرجال
٦	قداسة الانسان وحريته
١٢	حديث عن الاستعمار والثقافة الوطنية
٣٠	تطورات سياسية هامة
٤٤	الشيوعيون السودانيون والوحدة العربية
٥١	الرجعية السودانية تفتال تجربة فريدة
٥٨	الثورة الوطنية الديموقراطية
٦٤	لم تحل مشكلة جنوب السودان
٦٩	العداء للشيوعية
٨١	حول الاتحاد الثلاثي
٩٢	نهاية المطاف

